بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني
اصطلاحاً واستعمالاً

إعداد:
الطالب: محمد عبد الرحمن حسن الحجوج

إشراف:

الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

٢٠٠٢م

الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني
اصطلاحاً واستعمالاً

محمد عبد الرحمن حسن الحجوج

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة مؤتة

تخصص لغة ونحو

This thesis has been submitted in partial fulfillment of the requirments for the degree of Master of Arabic syntax at Mu'tah University.

لجنة المناقشة:

١- الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة .... رئيساً ومشرفاً

٢- الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد .... عضواً

٣- الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي .... عضواً

تاريخ مناقشة الرسالة: ٢٨/ ٧ /٢٠٠٢م

الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني
اصطلاحاً واستعمالاً

محمد عبد الرحمن حسن الحجوج

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة مؤتة

تخصص لغة ونحو

This thesis has been submitted in partial fulfillment of the requirments for the degree of Master of Arabic syntax at Mu'tah University.

لجنة المناقشة:

١ــ الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة .... رئيساًومشرفاً

٢ــ الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد .... عضواً

٣ــ الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي .... عضواً

تاريخ مناقشة الرسالة: ٢٨ / ٧ / ٢٠٠٢م

فهرس المحتوى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمــد لله رب العالميــن والصــلاة والســلام على أشرف الأنبياء والمرســلين ســيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

يعــد كتاب الخصائص من الكتب التراثية المهمة؛ لأنه يشتمل على مسائل لغوية تعد أصولاً في اللغة والنحو والصرف، وكنت قد اطلعت على هذا الكتاب في مرحلة الدراسة الجامعية الأولى، وكم كنت معجباً بفكر ابن جني، فاستهواني الكتاب جداً، واقتنيته، وكنت أعاود النظر فيه وأتأمله بين الحين والآخر.

واســتهواني علم الأصول؛ لأنه ينمي التفكير، ويعطي ملكة المحاجّة والمجادلة بأسلوب علمي رصين، وله فائدة جليلة أشار إليها ابن الأنبا ري بقوــله: "وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل؛ فان المخلد إلى التقليد لا يعــرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"[١]. ١

تحدثــت الدراســات القديمة والحديثة عن علم أصول النحو، فمن الدراسات القديمة: لمع الأدلة لابن الأنباري، والاقتراح للسيوطي، وارتقاء الســيادة في علم أصول النحو ليحيى الشاوي. ومن الدراسات الحديثة نجد مثلاً: أصول النحو لسعيد الأفغاني، وأصول النحو العربي لمحمد عيد،

---

(١) ابن الأنباري، لمع الأدلة ص٨٠.

والأصـــول لتمام حسان، وفي أصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني، وأصـــول التفكـير النحوي لعلي أبو المكارم، وغيرها الكثير، فضلاً عن الكتب التي بعض الأصول.

والحقيقة أن معظم هذه الكتب لم تتعرض لجميع أصول اللغة والنحو، ولم تكن مختصة لدراسة الأصول في كتاب الخصائص.

كمـــا أن فاضـــل الســـامرائي لـــم يكن مختصاً في كتابه (ابن جني النحوي) لدراسة الأصول، وأشار إليها إشارة مختصرة.

أما هذه الدراسة فقد تناولت جميع أصول اللغة والنحو عند ابن جني، واهتمـــت بالمصـــطلح والاستعمال، حيث جاءت في تمهيد وخمسة فصول وخاتمة.

تحدثـــت في التمهيد عن المصطلح وأهميته بشكلٍ عام، وعن معنى "الأصول" ثم تحدثت عن الأصول والمصطلح العلمي، وفصلت الحديث عن المـــراحل التـــي مرت بها كلمة "الأصول" حتى عرفت مصطلحاً علمياً له قوانينه التي تضبطه وتميزه.

وخصـــص الفصل الأول لـــ (السماع)، تحدثت فيه عن مفهومه لغة واصـــطلاحاً، وعن مصادر السماع عند ابن جني وموقفه منها، وذلك من خلال مصطلحي الأخذ والاحتجاج، ثم جاء الحديث عن مصطلحات أقسام السماع من حيث: الاطراد والشذوذ، والكم، والوصف.

وتحدثـــت فـــي الفصـــل الثانـــي عن (القياس)، مفهومه، وأركانه، ومصـــطلحات أقســـامه عـــند ابن جني، ثم تحدثت عن مصطلحي الحمل والإجراء وصورهما عند ابن جني.

أمـــا موضــوع الفصل الثالث فهو (التعليل)، تحدثت فيه عن مفهوم التعلــيل، وعن مصطلحات أنواع العلل عند ابن جني، وعن المصطلحات التالــية: تخصيص العلل، والاحتياط، والدور، وخلع الأدلة، والعلة الواقفة، وعلة العلة، وعلة علة العلة، والعلة الموجبة، والعلة المجوزة. ثم عرضتُ مصــطلحات العلل التي استعملها ابن جني في خصائصه، وكشفت النقاب عنها، وكانت حوالي خمسين علة، ولا أظنّ أني سبقت إليها.

وخصصــت الفصل الرابع للأصول المختلف فيها، وهي الإجماع، واستصــحاب الحــال. إذ تناولت في المبحث الأول: الإجماع، ووضحت مفهومــه لغة واصطلاحاً، وبينت أن الإجماع عند ابن جني على ضربين: إجمــاع الــنحاة، وإجمــاع العرب، وتحدثت عن مخالفة ابن جني لإجماع النحويــن، وبينت موقفه من مسألة عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وأنه في هذه المسألة لم يخالف الإجماع ولم يتعرض لجواز ذلك أو عدمه، خلافاً لما ذكر ابن يعيش، ورضي الدين الأستراباذي، وابن هشام وغيرهم.

وتناولــت فــي المبحث الثاني استصحاب الحال، فوضحت مفهومه، وموقــف ابن جني منه، فقد مثل عليه، وعقد له أبواباً، وإن لم ينص عليه بصريح اللفظ، وهذا أوهم فاضل السامرائي عندما ذكر الاستصحاب، ولم يمــثل عليه من الخصائص، واكتفى بمثال من شرح الرضي على الكافية، كما أوهم مصطفى جمال الدين عندما ذكر أن ابن جني لم يذكر استصحاب الحــال قائلاً: "وابن جني لم يذكر استصحاب الحال كما ذكر الاستحسان؛ لأن أصحابه من الحنفية لم يعتبروه من أدلة الفقه"[(١)]٢.

---

(١) مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، مجلة تراثنا، العدد الثاني (١٥)/ السنة الرابعة/ ربيع الثاني ــ جمادى الأولى ــ جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ، ص١٣٩.

وخصصت الفصل الأخير لمصطلحي التعارض والترجيح، فوضحت مفهوم كل منهما، وتحدثت عن صورهما عند ابن جني، فتناولت: التعارض بيـن السـماع والسماع، وبين السماع والقياس، وبين القياس والقياس، ثم الـتعارض بيـن العلل، والتعارض بين الأحكام، والتعارض بين القبيحين، وتعـارض المانع مع المقتضي، وتعارض قوة القياس مع كثرة الاستعمال، معززاً ذلك بأمثلة من الخصائص.

وقد جمعت بين المنهجين الوصفي والتاريخي في هذه الدراسة، فكنت أتتـبع اسـتعمال المصـطلح قـبل ابـن جنـي وبعده أحياناً، وأن بعض المصـطلحات اسـتعملت في علمي الكلام والفقه قبل أن تستعمل في علم أصـول اللغـة والـنحو، وكنت أشير إليها في مواقعها، كما كنت أصف استعماله لمصطلحات الأصول.

هـذا وقـد واجهت بعض الصعوبات في كتابة هذا البحث، أهمها: صعوبة فهم نص ابن جني ولا سيما في باب تخصيص العلل، ومسألة عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، وكذلك فهم استصحاب الحال، واستخراج المصطلحات بشكلٍ عام، وبالتحديد مصطلحات العلل، ولكن ـ وبحمد الله ـ اسـتطعت التغلـب على ذلك بعد إعادة قراءة كتاب الخصائص مرات ومرات.

وقـد كنت أكرر بعض النصوص أكثر من مرة؛ لأن للنص الواحد أحـياناً أكـثر من دلالة، وذكر النص يسهل على القارئ الربط بينه وبين المعنى المراد أكثر من الإحالة، وهذا التكرار عينه قد استعمله ابن جني.

وبعـــد: فـــإن هـــذه الدراسة لم تأل جهداً في الوقوف على الأصول اللغوية في كتاب الخصائص، وما تفرع عنها من مصطلحات.

وفـــي الختام لا أبرئ نفسي من الزلل والخطأ، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فلي أجر الاجتهاد. ونسأل الله أن يوفقنا لخدمة لغتنا لغة القرآن الكريم.

والله من وراء القصد.

لسبع عشرة خلون من جمادى الأولى
لسنة ثلاث وعشرين وأربعمائة وألف من
الهجرة الموافق للثامن والعشرين من تموز
للسنة الثانية بعد الألفين من الميلاد.

محمد عبد الرحمن الحجوج

الإهداء

إلى النحويين العرب القدماء الذين ارتادوا أرضاً بكراً فأخصبت وآتت أُكلها ما زلنا ننهل من معينها الثر···

إلى والديّ الكريمين···

إلى رفيقة الدرب···

إلى فلذات كبدي··· نورالإسلام وهدى الإسلام وفاطمة

شكر وتقدير

يقتضـــي الوفـــاء أن أتوجـــه بالشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضـــل الأســـتاذ الدكـــتور يحيى عبابنه الذي أشرف على هذه الرسالة، وأفادهـــا بالملاحظات القيمة، وأنا أعلم أن هذا الشكر لن يفيه حقه لما بذله من نصح وأرشاد ومراجعة لفصول هذه الدراسة، وإلى الأستاذين الفاضلين عضـــوي لجـــنة المناقشة، الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد الذي تشرفت بالتـــتلمذ على كتبه قبل أن أراه، والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الذي تشرفت بالتتلمذ على يديه، لتفضلهم بقراءة هذه الرسالة، وإقامة ما فيها من اعوجـــاج، كمـــا أشكر الأستاذ الدكتور سمير الدروبي الذي زرع فيّ حب العلم والعلماء، وعلمني أن العلم تواضع واحترام..........، والأخ العزيز عـــبد الرحـــيم، والصديق الوفي موفق البطوش، والاستاذ عبدالله الحجوج، وآخرين لم أجهر بشكرهم فهم حاضرون في القلب دائماً.

ملخص باللغة العربية

"الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحاً واستعمالاً"

تناولــت الدراسة الأصول اللغوية في كتاب الخصائص مركزة على الاصــطلاح والاستعمال لهذه الأصول عند ابن جني، وجاءت على النحو التالي:

أولاً: المقدمة: بينت أهمية الموضوع، وبعض الدراسات السابقة في مجال علم الأصول، وخطة العمل التي اتبعت، وتقسيمات فصول الدراسة.

ثانــياً: التمهــيد: بينــت من خلاله معنى كلمة "المصطلح"، ونشأته، ومــيزاته، وأهميته، ثم تحدثت عن مصطلح الأصول وعلاقته بالمصطلح العلمــي، وفصلت القول في المراحل التي مرّ بها مصطلح الأصول حتى عرف مصطلحاً علمياً له قوانينه وضوابطه.

ثالثاً: خصص الفصل الأول لدراسة "السماع" وبيان مفهومه، وموقف ابــن جنــي من مصادر السماع، وذلك من خلال الحديث عن مصطلحي الاحتجاج والأخذ.

رابعــاً: خصــص الفصــل الثاني لدراسة "القياس" وبيان مفهومه، وأركانــه، وأنواعــه، كمــا شمل الحديث عن مصطلحي الحمل والأجراء وصورهما عند ابن جني.

خامســاً: تناول الفصل الثالث "التعليل" وبيان مفهومه، وأنواع العلل، ومصــطلحات العلل التي استعملها ابن جني في خصائصه، وكانت حوالي خمسين علة، ولا أظنّ أني سبقت إليها.

سادساً: خصص الفصل الرابع لدراسة الأصول المختلف فيها، وهي: الإجماع، واستصحاب الحال. تحدثت في المبحث الأول عن مفهوم الإجماع وأنواعــه عــند ابن جني، وبينت أن إجماع العرب إذا انعقد عدّ أصلاً من الأصول التي يحتج بها، ولا يجوز مخالفته، أما إجماع النحاة فإنه إذا انعقد عــدّ مسلكاً من مسالك العلة، وليس أصلاً يعتدّ به، ووضحت بعض الآراء التي خالف فيها ابن جني الإجماع، كما وضحت أيضاً مسألة عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وأن ابن جني لم يخالف الإجماع فيها.

وتناولــت فــي المبحــث الثانــي استصحاب الحال، حيث وضحت مفهومه، وأن ابن جني تحدث عن هذا المصطلح تحت مسميات أخرى، مما أوهــم بعــض الدارســين أن ابن جني لم يذكر هذا المصطلح، وتوصلت الدراســة إلى أن استصحاب الحال لا يصلح أن يكون أصلاً من الأصول اللغوية التي يحتج بها؛ لأنه أصل ضعيف.

ســابعاً: تناول الفصل الأخير مصطلحي التعارض والترجيح وبيان مفهومــيهما، وعلاقــتهما بعلــم الأصول، وصورهما عند ابن جني حيث تحدثت عن معارضة السماع مع السماع، والسماع مع القياس، والقياس مع القياس، وتعارض العلل، وتعارض الأحكام، وتعارض المانع مع المقتضي، وكثرة الاستعمال مع قوة القياس..

ثامناً: بينت أهم النتائج التي توصلت هذه الدراسة.

Abstract

This thesis handles the linguistic foundations in **Al- Khasa'is by Ibin Genni**. It focuses on the terminology and usage of them. It contains :

First: The introduction : it shows the importance of the study and the previous studies in linguistic foundations . It also shows the procedures that I had followed , and the divisions of the thesis .

Second: Pre-reading : I explained the meaning of " Term ", its foundation , features, and importance. Then I talked about the technical usage of the linguistic foundations and its relation with scientific terms, besides, the stages it passed through until it was known as a scientific idiom which had its rules and limitations.

Third: The first section handles "Audition, I mean the generally accepted usage", its meaning, and Ibin Genni's viewpoints about Audition sources, which could be understood by linguistic (evidence and receiving) terms.

Fourth: The second section focuses on (Analogy), its meaning, elements, and types. It has an explanation about (Syllepsis and Procedure) terms and their concepts to Ibin Genni.

Fifth: The third section is devoted to (causation), its meaning, and types of ('ilal). It shows the idioms of ('ilal) which Ibin Genni had used in Al- Khasa'is. There were about 50 ('ilal). I think no one had counted them before.

Sixth: The fourth section is about argumentative linguistic foundations which include:

A : Common Consent: its meaning, and types. I illustrated that if the Arabs' Common Consent is held, it will be considered a linguistic foundation that one could protest or argue about but not disagree with.

However, if the Grammerians' Common Consent is held, it will be

considered as an entrance to linguistic causation but not a linguistic foundation. I stated some viewpoints that Ibin Genni had disagreed with the Common Consent, except with the issue of pronoun reference to a later noun verbal and in order.

B : Antecedent judgement of a situation: I explaind its meaning and how Ibin Genni had talked about it using different names. This led some scholars to suspect that Ibin Genni hadn't mentioned that idiom at all.

I concluded that Antecedent judgement of a situation is not right to be a linguistic foundation because it is a weak one.

Seventh: The last section deals with (Contradiction and preference) , their meanings , their relation with linguistic foundations, and their concepts to Ibin Genni. I talked about his Contradiction between:

- Audition to Audition .
- Audition to Analogy.
- Analogy to Analogy.
- The Contradiction of ('ilal), judgements, prevention and declension.

Eighth: The conclusion: It stated the results of this thesis.

التمهيد

- المصطلح وأهميته
- معنى الأصول
- الأصول والمصطلح العلمي

لفـــظ معين بين قوم معينين. والاصطلاح: هو العرف الخاص، وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية فنية تتوقف على دقتها ووضوحها معرفة الأشياء والظواهـــر، بســـيطها ومركبّها، ثابتها ومتغيرها، ويركز في أساسه على منطلقين هما: الوضع والنقل، ويظل اقتراحاً لعلاقة منظمة للأفكار أو دالة علـــى نسقها، متى يتم قبوله وشيوعه وتداوله عندئذٍ تنتهي فترة الاعتراض عليه أو تجاهله[١].

فالمصـــطلح بمعناه الاصطلاحي يتطلب اتفاق ومناسبة، اتفاق بين جماعـــة معينة، ومناسبة تربطه بالمعنى اللغوي، لذلك نجد أن بين المعنى اللغـــوي والمعنى الاصطلاحي تقارب دلالي، فإصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم[٢].

نشأة المصطلح وتطوره:

تنبه العرب إلى أهمية المصطلح، فوضعوا دراساتهم بلغة علمية فيها الدقة والضبط، وبدأ ذلك في فترة مبكرة مع ظهور الدراسات المختلفة حول النص القرآني، وكانت مصطلحات العلوم مختلطة في البداية، ثم بدأ التمييز بظهـــور المهتميـــن بالجوانب المحددة منها[٣]، لذلك لجأ أبناء كل فرع من فـــرْوع العلـــم إلـــى استخدام رموز خاصة بهم، تعبر عمّا في أذهانهم من مضـــامين علمـــية أو فكرية تعبيراً دقيقاً محدداً، وتوصيلها إلى القارئ أو المستمع بموضوعية[٤].

زادت عـــناية العرب بالمصطلحات بعد أن تشعبت العلوم وكثرت الفنون، واستحدثت العرب مصطلحات جديدة مستعينين بوسائل أهمها:

---

(١) صلاح فضل، إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب، ع/٤، سنة ١٩٨٨م، ص٦٩.

(٢) ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص٧.

(٣) محمد الخلايلة، المصطلح البلاغي في كتاب العمدة لابن رشيق القيرواني،رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٣م ص٧

(٤) عبدالرحيم محمد، قضايا المصطلح العربي، مجلة فصول، ج/٧، ع/٣+٤، أبريل ١٩٨٧م ص٩٨.

القياس والاشتقاق، والتوليد والترجمة، والتعريب والنحت[١].

وقد كان المتكلمون أول من أهتم بالمصطلحات، يقول الجاحظ: "وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف، وقدوة لكل تابع"[٢].

وكان للعامل الديني أثر واضح ومميز في اهتمام العلماء العرب بالمصطلح، فقد عدّوا معرفة المصطلحات اللغوية والدينية فضيلة وضرورة من ضرورات العلم بكتاب الله، مما ساعد على تطور المصطلح[٣].

أمّا المصطلح اللغوي والأدبي فقد شاع في منتصف القرن الثاني الهجري على يد الخليل بن أحمد وتلاميذه، وقد تأثروا بمصطلح الحديث؛ لأنه كان مسيطراً على الساحة الفكرية آنذاك، وكان هذا التأثر بسبب تشابه الهدف بين النحويين والأدباء في توثيق النصوص وجمع اللغة من مصادر صحيحة معتمدة من جهة، وبين أهل الحديث في توثيق السنة وجمعها من جهة أخرى[٤]، كما أنهم تأثروا بالفقهاء حتى أن مصطلحاتهم متشابهة تماماً، ولا سيما مصطلحات الأصول لكل من علمي الفقه والنحو.

والواقع في تاريخ العلوم أن الاصطلاح في مرحلتي النشوء والتأسيس يكون رجراجاً متقلباً تتداوله الألسن، دون نضج واستقرار واختصاص بمكان أو إنسان[٥].

وبقيت المصطلحات العربية القديمة تخضع لسنة النشوء والتطور والارتقاء، حتى نمت مع الزمن وأصبحت هذه المصطلحات فيما بعد

---

(١) ينظر: أحمد مطلوب، بحوث لغوية ص٢٠٨

(٢) الجاحظ، البيان والتبيين، ت: عبد السلام هارون ١/١٣٩

(٣) ينظر: بديع أحمد العزام، المصطلح النقدي والبلاغي عند أبي علي الحاتمي، رسالة ماجستير،جامعة مؤتة ١٩٩٤ ص١٠

(٤) ينظر: فاروق حمادة، تأسيس المصطلح النقدي بين المحدثين والأدباء، مجلة كلية الآداب بفاس،ع/ ٤ سنة ١٩٨٨، ص ٣٩٥

(٥) الخليل بن أحمد (منسوب له) كتاب الجمل في النحو، ت: فخر الدين قباوة ، مقدمة المحقق ص١٦

تاريخـــاً للغتـــنا[1]، فالمصطلحات النحوية عندما ظهرت لم تكن أكثر من براعم يسيرة صغيرة تمثل مقدار ما عرف النحاة الأوائل من علم النحو، ثم نضجت ثمارها وآتت أكلها في القرن الثاني الهجري بعد أن نشب الخلاف واحتدم بين مدرستي البصرة والكوفة، أما تعريف هذه المصطلحات وتحديد دلالاتهـــا بحـــدود جامعـــة مانعـــة فقـــد تأخر ظهورُها، لهذا ظل النحاة المتخصصـــون، ومصـــنفو دوائـــر المعـــارف العامة يعيدون النظر في الـــتعريفات القديمة، لعلهم يكشفون عنها غلائل اللبس، ويكملون النقص[2]، لذلك ظل المصطلح النحوي يتطور؛ لأنه لم يكن من ابتكار عالم واحد بل تضافرت عليه جهود جمهرة من العلماء منذ بدء النحو حتى استوائه علماً متكاملاً[3].

أمّا في العصر الحديث، فقد ترعرع علم المصطلح في أواخر القرن المـــيلادي المنصـــرم في أوروبا نتيجة لمحاولات علماء الأحياء والكيمياء الرامـــية إلـــى توحـــيد قواعد وضع المصطلحات على النطاق الدولي[4]، وعقـــدت المؤتمـــرات والـــندوات حـــول علم المصطلح، وصدرت بشأنه التوصـــيات والقـــرارات وتزايد الاهتمام به حتى أصبح علماً مستقلاً عن علوم فروع اللغة، فتشعبت مدارسه ومناهجه، وصار يدرّس في الجامعات على أسس علمية وتجريبية[5].

- **الألفاظ الصالحة لأن تكون مصطلحات:**

يعدّ اللفظ اللغوي وعاءً فضفاضاً يزخر بالدلالات والألوان، ويصلح لنقل الإبداع الوجداني

---

(١) ينظر: بديع أحمد العزام، المصطلح النقدي والبلاغي عند أبي علي الحاتمي، ص١١

(٢) يـنظر: غـازي طليمات، المفهوم النحوي في كليات الكفوي بين المصطلح والتعريف، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ع/ ٩ لسنة ١٩٩٥م، ص٢٦٥-٢٦٦.

(٣) ينظر: سعيد جاسم الزبيدي، مصطلحات ليست كوفية ص٦.

(٤) علي القاسمي، النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، مجلة كلية الآداب بفاس، ع/٤ ١٩٨٨، ١٥

(٥) ينظر: خضر عليان وزميله، المصطلح العلمي دوره وأهميته، مجلة أم القرى، ع ١٩٩٣/٨م ص١٤٢-١٤٣

العاطفي، أكثر من ملاءمته لنقل المخترعات العلمية ومبتكرات الفكر[١].

ويـــرى رمضان عبد التواب أن اللغة كلها رموز اصطلاحية، وليس هـــناك علاقة حتمية بين اللفظ وما يدل عليه، في أي لغة من اللغات على وجه الأرض؛ أي ليس بين الاصطلاح اللغوي والشيء الذي وضع له هذا الاصــطلاح علاقـــة طبيعـــية، وإنما هي علاقة تقاليد، على الرغم من أن بعــض علمـــاء العربـــية القدماء قد قالوا بوجود مناسبة طبيعية بين اللفظ ومدلوله، وعلى رأسهم: عباد بن سليمان الصيمري، وابن جني[٢].

والحقيقة أن مسألة العلاقة بين اللفظ والمعنى مسألة موغلة في القدم، وقد كانت موضوع خلاف بين الفلاسفة السابقين لسقراط وعند السفسطائيين المتأخرين، وهو الموضوع الذي ظهر في عدة محاورات لأفلاطون، فمثلاً موضـــوع محاورة "كراتيليوس" عبارة عن جدال حول أصل اللغة وحول العلاقـــة القائمـــة بيـــن الكلمات ومعانيها: هل هي علاقة قائمة على صلة طبيعية بين صيغة الكلمة وبين معناها، أم هي نتيجة للعرف والاتفاق؟[٣].

والخلاصـــة أن الكلمـــة مـــتى ساغت في الأفواه ظفرت بحجتها في الاعتداد بها، وأصبح لها في الحياة حق معلوم، فشيوع اللفظ في الاستعمال أســـطع بـــرهان علـــى صلاحيته، وأقوم دليل على صدق الحاجة إليه[٤]، وبالتالي يكون هو اللفظ الصالح لأن يكون مصطلحاً علمياً.

مميزات المصطلح:

ذكـــر الجرجانـــي أن الاصطلاح يعني "اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله من موضعه الأول لمناسبة بينهما أو مشابهتهما في وصف أو غيره"، وهذا التعريف يوضح سمتين من سمات المصطلح، فالمصطلح

(١) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، قضايا المصطلح العربي، مجلة فصول، م٧، ع ٣+٤ لسنة ١٩٨٧ ص٩٨

(٢) ينظر: رمضان عبد التواب، دراسات وتعليقات في اللغة، ص٢٧ وما بعدها

(٣) ينظر: ر.هـــ .رو بنز، موجز تاريخ علم اللغة(في الغرب) ترجمة أحمد عوض، عالم المعرفة، تشرين الثاني ، ١٩٩٧، ص٤٦

(٤) ينظر: محمد حسن عبد العزيز، الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة ص٣٢.

لا يكــون إلا عــند اتفــاق المتخصصــين المعنييــن على دلالته الدقيقة، والمصــطلح يختلف عن كلمات أخرى في اللغة العامّة، نتيجة تغير دلالي يطرأ على الكلمة العامّة فيجعلها مصطلحاً ذا دلالة خاصة ومحددة[(١)].

ويقول تمام حسان:" والمصطلح- كما تعلم- يعدّ اسم علم على الفكرة العلمية" ويرى أن المصطلحات تستند إلى عرف خاص، ويخالف المصطلح اســم العلم في عدة أمور منها:" أن المصطلح عرفي فني، وأن دلالته تحدد قــبل الاســتعمال ولا تحتمل المجاز، ويراعى في صوغه سهولة التداول والاختصــار، حتى ليمكن أن يقوم على حرف واحد، مثل: س، ص، ولا توازيــه كنــية ولا لقب غير أن الشأن في فروع العلم أن يطرد مع تقدمه تحديــد المصطلحات وضبطها"[(٢)]، فالمصطلح كلمة تدل على معانٍ كثيرة متجانســة مــتكاملة فيما بينها، بحيث إذا أطلقت دلّت تلقائياً على مكوناتها المعرفية أو الفنية، بحسب حقول العلم التي تنسب إليها[(٣)]، وليس المصطلح مجرد اتفاق بين أهل الصنعة على مدلول خاص فحسب، بل إنه اتفاق قائم علــى معايــير وضــوابط[(٤)]، أهمها:أن يكون جماعياً لا فردياً، اتفاقيا لا اعتباطياً، مرتهناً بالحقل المنتمي إليه لا ارتجالياً، مقصوداً لضرورة معرفية ومنهجــية، وليس ترفاً (موضة) تموت بعد انتهاء موسمها، إنه إبداع على نمط مخصوص[(٥)]، وتعد المصطلحات مفاتيح لحل القراءات الأدبية الجادة، وأساس المنهج العلمي السليم[(٦)]، ويستعمل الاصطلاح غالباً في العلم الذي تحصل معلوماته بالنظر والاستدلال[(٧)].

(١) محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص١٠

(٢) تمام حسان، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة..، مجلة فصول، ج ٧ /ع ٣+٤/ ١٩٨٧م ، ص٢١

(٣)علال الغازي، تطور مصطلح(التخييل) في نظرية النقد الأدبي، مجلة كلية الآداب بفاس، ع٤، ١٩٨٨، ٢٨٥

(٤) ينظر: محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة ص٢٧

(٥) سليم الأنصاري، المصطلحات البلاغية والنقدية...(رسالة دكتوراه) الجامعة الأردنية ١٩٩٦، ص١٩.

(٦) سعيد علوش، أعطني اصطلاحاً أعطك منهجاً، أو هبني منهجا أهبك اصطلاحاً، مجلة الأقلام، أيلول ١٩٨٦

(٧) ينظر: الجرجاني، التعريفات ص٢٢-٢٣، والكفوي، الكليات ص١٢٩

إن أي مصطلح ينتمي دون ريب إلى المنظومة الفكرية الفلسفية للمحيط الذي يولد فيه، ويكتسب مناعته وخصوصيته من طبيعة اللون المعرفي الذي يقتضيه ويلتزمه(١)،وليس من الضروري أن يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الذي يدل عليه، فكلمة "سيارة" – مثلاً– لا تحمل من دلالة الكلمة إلا صفة واحدة هي السير، وما أكثر المركبات والكائنات التي تسير، ولكن اختيار هذه الصفة وصوغ المصطلح بوزن "فعّالة" والاتفاق على ذلك جعله دالاً على الشيء، وبمضي الوقت يتضاءل الأصل اللغوي لتصبح الدلالة العرفية والاصطلاحية دلالة مباشرة على المفهوم كله(٢).

تباين لفظ المصطلح الواحد:

تكون المصطلحات في مرحلتي النشوء والتأسيس رجراجة متقلبة، لذلك تتداخل وتتبادل بين فروع العلم، فيحصل التباين في استخدامها في العلم الواحد أحياناً، لهذا اهتم القدماء بوضع مصنفات خاصة تكشف عن الدلالات المتعددة لنفس اللفظة، فمنذ وضع الخوارزمي "مفاتيح العلوم" إلى أن وضع التهانوي كشافه ظلت الغاية العلمية واحدة، وهي وضع الحدود الفاصلة بين مختلف العلوم، من خلال تجاوز التفسير اللغوي للمصطلحات إلى تحديد مفاهيمها العلمية المقيدة بحقولها المعرفية(٣).

إن ما يميز علماً عن آخر هو دقة المصطلح في ذلك العلم وعدم تداخله مع غيره، فضبط المصطلح يسعف الباحث ويسهل عليه بسط المعرفة التي يريد توصيلها إلى الآخرين، وكلما سعينا في استخدام مصطلح واضح مبسط وفق منهج علمي منضبط، أمكننا زيادة الوعي بالعلم الذي ينتمي إليه هذا المصطلح(٤).

---

(١) رضوان ابن شقرون، إشكالية المصطلح، مجلة كلية الآداب بفاس، عدد خاص (٤)١٩٨٨م، ص٨٧

(٢) ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص١٥-١٦.

(٣) ينظر: محمد الدناي، تداخل المصطلحات، مجلة كلية الآداب بفاس، عدد خاص (٤) سنة ١٩٨٨م ، ص٣٢

(٤) سليم سلمان الأنصاري، المصطلحات البلاغية والنقدية بين ابن سنان الخفاجي والجرجاني ص٢٠

ويـؤدي تعـــدد معانـــي المصطلح الواحد إلى اللبس، لذلك لا بد من ضرورة ضبط الاصطلاحات، حتى يدل المصطلح على معنىً واحد فقط، فالمصطلح المثالي هو الذي تكون فيه العلاقة بين الدال والمدلول واحدة(١)، فاتفـــاق العلمـــاء على المصطلح العلمي شرط لا غنى عنه، ولا يجوز أن يوضع للمعنى العلمي الواحد أكثر من لفظة اصطلاحية واحدة(٢).

إن دلالة المصطلح على معناه يمكن أن نطلق عليها (الحقيقة العلمية) ســـواء تطابقت مع الحقيقة اللغوية أم كانت من باب المجاز، وتعتبر عندئذٍ دلالة تطابقية (٣).

ويعرّف ابن جني الحقيقة بقوله: "هي ما أقر في الاستعمال على أصل وضـــعه فـــي اللغة"(٤)، فالمصطلح الذي نختلف حول دلالته وتعيين حدود واضـــحة لـــتلك الدلالة يفقد قيمته العلمية(٥)، فتوحيده في الاستعمال يزيده أهمية ويضعف من البلبلة اللسانية، ويساعد على فهمه(٦).

إن تعدد المصطلحات العلمية كان سبباً في نشوء حواجز لغوية تعوق التفاهم بين الفئات الاجتماعية المختلفة، بل تعوق التفاهم بين المتخصصين في الحقل الواحد، وبالتالي يؤدي تعدد مفهوم المصطلح الواحد إلى التعقيد وعدم الوضوح(٧).

تجلّـــى الاهـــتمام بالمصـــطلح في هذا العصر باتجاهين بارزين همّا: فـــردي، ويقـــوم علـــى تأليف الكتب ونشر الأبحاث التي تهتم بالمصطلح. والآخر جماعي، ويتمثل في المجامع اللغوية

---

(١) ينظر: نجاة رجب بسباس، دراسة حول المصطلح الألسني مشاكل وحلول، مجلة ترجمان، ج ٧، ع٢ ص٣٧-٤٨

(٢) ينظر: أحمد مطلوب، بحوث لغوية ص٢٠٧

(٣) خضر القرشي وزميله، المصطلح العلمي دوره وأهميته، ص ١٦٧

(٤) ابن جني، الخصائص ٢/٤٤٤

(٥) ينظر: عبد العزيز حموده، المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية (الكويت:عالم المعرفة،اغسطس ٢٠٠١) ص٩١

(٦) زهير غازي، العربية والأمن اللغوي، ص٩١

(٧) ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص٢٠٥

الرسـمية[١]، ونتيجة لهذا الاهتمام انتشر المصطلح العصري على وضع مـن التباين اللفظي في المفهوم الواحد، وهذا الأمر تشهده كثيراً عمليات الـترجمة والـنقل الحالية[٢]، حتى أننا نجد أحياناً للفظ الواحد والمصطلح الواحـد عـدة مفاهيم وكثرة من المعاني، وتكاد اللفظة الواحدة تضج في تشعب دلالاتها[٣].

وتـرجع قضـية تعدد المصطلح العربي أيضاً إلى اختلاف مصادر الـثقافة، والتعصـب الإقليمي الناتج عن الانقسام الجغرافي للأمة العربية، واختلاف المنهج عند وضع المصطلح[٤].

إن قضية المصطلح اللغوي ينبغي لها أن لا تخضع لرؤية فردية أو حزبية أو قطرية[٥]، لذلك فالدلالة الاصطلاحية لكلمة مصطلح تعني اتفاق جماعـة علـى أمر مخصوص، وهذا الاتفاق والتواطؤ إن تم بين جماعة المحدثيـن تفتق عن مصطلح في الحديث، وإن قام بين جماعة الفقهاء نتج عـنه مصطلح في الفقه، وإن كان بين جماعة من النحاة صنعوا مصطلحاً علمـياً، وقـلْ مثل ذلك في سائر العلوم[٦]، فلكل طائفة منهم اصطلاحات خاصـة تخـتلف عمّـا عـند الطائفـة الأخرى، فمثلاً نجد دلالة "المبتدأ والخـبر"عند النحاة تعني" المسند والمسند إليه"،عند علماء البلاغة، وتعني أيضاً "الموضوع والمحمول" عند المناطقة، بل إن العلم الواحد قد يطلق فيه مصطلح ما بمعنيين مختلفين وأكثر، تبعاً لاختلاف المقام الذي يستخدم فيه، فمثلاً "المفرد" الذي يقابل في النحو العربي "المثنى والجمع" في باب الإفراد والتثنية والجمع، يقابل "المضاف والمضاف إليه" في باب النداء ولا

(١) بديع أحمد الغرام، المصطلح النقدي عند أبي علي الحاتمي ص١٢

(٢) ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون(مقدمة الناشر) ٢٨/١

(٣) المرجع السابق،١١/١

(٤) خضر عليان القرشي وزميله، المصطلح العلمي دوره وأهميته ص١٧١

(٥) زهير غازي زاهد ، العربية والأمن اللغوي ص٨٩

(٦) ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ص٢٢

النافية للجنس، ويقابل أيضاً "الجملة وشبه الجملة" في باب الخبر والحال[١].

وعلـــى أي حال يجب ألا تشكل ظاهرة تعدد المصطلح عائقاً يحول دون استخدام اللغة القومية في جميع الحقول والمجالات.

ـ أهمية المصطلح:

تنـــبه العـــرب إلى أهمية المصطلح، فوضعوا دراساتهم بلغة علمية اتسمت بالدقة والضبط، لا سيما المصطلحات التي تتعلق بأصول الدين فهي غالــباً مـــا تتبـــنى حكماً شرعياً، لذلك لا بدّ من تحري الدقة والضبط عند وضـــعه، وللمصـــطلح أهمية كبيرة أوجدت له مكانة متقدمة، فصار حاجة ضـــرورية؛ لأن تحلـــيل المفاهيم الأساسية لأي فرع أو حقل معرفي يعدّ المدخل الأول لتفكيك ذلك الفرع أو الحقل، وتعد المصطلحات مستودعات كـــبرى للمعانـــي والدلالات، فهي كثيراً ما تتجاوز البناء اللفظي وتتخطى الجذر اللغوي[٢].

ويعـــدّ المصطلح أداة تجميع لطائفة كبيرة من المعلومات في أصغر حـــيز لغوي دال هو: اللفظة، كما يعدّ أداة ضبط للمعرفة، وتوحيد الفكر، فهـــو بمثابة سور منيع يحول دون اختلاط ما يضمّ في داخله بما هو واقع فـــي خارجـــه، وهو في الوقت نفسه القاعدة الموحدة للفكر في المجالات المختلفة التي ينمو الفكر ويتطور على أساسها[٣].

وتعـــدّ المصطلحات ذات أهمية في تنمية اللغة وإغنائها، وتبرز هذه الأهمية في مجالات الترجمة، والتعليم، والتدريب، وفي كل ما يتصل بتنمية اللغة العامة للوفاء بالمتطلبات المعاصرة[٤].

إن العناية بالمصطلح مدعاة لتكون سبباً من أسباب جمع الشمل، وما

---

(١) ينظر: رمضان عبد التواب، دراسات وتعليقات في اللغة ص٣٠-٣١

(٢) ينظر: نصر محمد عارف، الحضارة، الثقافة، المدنية، دراسة لسير المصطلح ودلالة المفهوم ص٧-٨.

(٣) ينظر: تمام حسان، قضايا المصطلح الأدبي، مجلة فصول، المجلد ٧، العددان ٣+٤، ١٩٨٧، ص٤

(٤) ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص١٨٩

أحوجـــنا فـــي الـــبلاد العربية إلى ذلك[١]، وهو وسيلة لنشر الثقافة وتبادل المعـــرفة بين الشعوب، وتعدّ المعرفة الاصطلاحية فاتحة النظرية النقدية، وروح أصولها المنطقية والمنهجية[٢].

وتـــبرز أهمية المصطلح في تسهيل مهمة الباحثين والدارسين على الســـواء، لذلـــك اهتمت الدراسات الجامعية في هذا العصر اهتماماً خاصاً بالمصطلحات التي استخدمت في التراث اللغوي العربي، فهناك العديد من الرســـائل الجامعـــية التي تناولت المصطلح النحوي والصرفي والصوتي والبلاغي والنقدي من زوايا مختلفة.

ومن خلال هذه الدراسة سنبين مصطلحات أصول اللغة والنحو عند ابـــن جني وأهميتها في الدراسات اللغوية والنحوية، وقبل الحديث عن ذلك لا بدّ من معرفة دلالة كلمة "الأصول" وعلاقتها بالمصطلح العلمي.

ـ معنى الأصول:

ــ المعنى اللغوي[٣]: الأصول: جمع أصل، والأصل: أسفل كل شيء، وهـــو مـــا يبتـــنى علـــيه غيره، بحيث يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره، ويقـــال:أصـــل الشـــيء أصلاً: استقصى بحثه حتى عرف أصله، وأصل الشـــيء: أساسه الذي يقوم عليه ومنشؤه الذي ينبت منه، وأصول العلوم: قواعدها التي تبنى عليها الأحكام.

نلاحـــظ ممـــا سبق أن المعاجم تكاد تتفق على المعنى اللغوي لكلمة (أصل)، حيث تعني الأساس والقاعدة.

وقد يكون للألفاظ معانٍ مختلفة، ولكن معنى واحداً له مدلول في

---

(١) ينظر:أحمد مطلوب، دور المجمع العراقي في وضع المصطلحات، الموسم الثقافي التاسع لمجمع اللغة العربية الأردني ١٩٩١، ص٦١

(٢) ينظر:عبد الوهاب أمين أحمد، المغامرات اللغوية في الفتوحات المكية ص٤٣-٤٤.

(٣) يـــنظر: الخليل بن أحمد، العين ١٥٦/٧، والفيروز أبادي، القاموس المحيط ٣٣٨/٣، وابن منظور،لسان العرب ١٦/١١، وابن فارس، مقاييس اللغة ١٠٩/١، والجرجاني، التعريفات ٤٥، والكفوي، الكليات ص١٢٢

النسق المحدد، فاستخدام اللفظة في الموضع المناسب يعدّ رهناً لفهم دلالتها، والدلالة يرجع فيها إلى النصوص الأدبية وإلى المعاجم اللغوية[١]، ومن هنا فلفظة (الأصل) لها معانٍ مختلفة في اللغة ولا نستطيع تحديد المعنى المراد إلا من خلال السياق، فمثلاً نجد كلمة (الأصل) عند الفقهاء والأصوليين تطلق على معانٍ مختلفة، أهمها: الدليل، يقال: الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة. والقاعدة، كقولنا: الأصل أن المبتدأ مرفوع. والراجح أي الأولى والأحرى، وتطلق بمعنى المقابل للفرع، كقولنا: الوالد أصل الولد، وبمعنى المقيس عليه، كقولنا: الخمر أصل النبيذ، ولعل أقرب هذه المعاني هو الدليل، والقاعدة[٢].

ـ **المعنى الاصطلاحي**: تعني كلمة(الأصل) إجمالاً فلسفة العلوم وعلى وجه التحديد يختص هذا الفرع من المعرفة الإنسانية أساساً بنقد المبادئ والفرضيات والمصادر التي ينبني عليها علم من العلوم[٣].

والذين تحدثوا عن هذا الفن باللسان العربي سمّوه "علم المعرفة" وعرّبوه فقالوا: "أبستيمولوجيا"، لذلك ترجمت كلمة "الأبستيمولوجيا" بالأصولية، وقد استعمل هذه الكلمة تمام حسان وسمّى أحد كتبه بـ "الأصول، دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي".

وكان التفكير العربي كلما نضج علم من العلوم أمامه عكف على دراسة أسسه النظرية ومبادئه العامة دراسة نقدية، فكان يؤخذ اسم العلم ويضاف إليه كلمة "الأصول" وهكذا كان ظهور أصول الفقه، وأصول الكلام، وأصول النحو[٤]. لذلك نجد مدلول مصطلح "الأصول" يختلف من

(١) ينظر: محمد علي أبو حمده، الداني في مهارات اللغة العربية

(٢) ينظر: إبراهيم محمد سلقيني، الميسر في أصول الفقه الإسلامي ص١٢

(٣) ينظر: عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، نحو بديل ألسني في نقد الأدب ص١٢٩.

(٤) عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، نحو بديل ألسني في نقد الأدب ص١٢٩-١٣٠

علـــم لآخر، فمصطلح الأصول في الفقه يعني: المناهج التي تبين الطريق الذي يلتزمه الفقيه في استخراج الأحكام من أدلتها، ويرتب هذه الأدلة من حيث قوتها(١).

والأصول: هي الأحكام المطردة لما يكثر دورانه ويتكرر من القواعد والأحكـــام(٢)، ومصـــطلح "الأصول" من ألفاظ العلم والمعرفة، ويدل على الاستقرار والثبات(٣).

أمّـــا أصول النحو فقد عرفه ابن الأنباري لأول مرة بقوله: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت منها جملته وتفصيله"(٤).وعرفه السيوطي بقوله: "أصول النحو علـــم يبحـــث فـــيه عـــن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاســـتدلال بهـــا، وحال المستدل"(٥)، وعرفه يحيى الشاوي بقوله: "أصول الـــنحو دلائله الإجمالية، وقيل معرفتها، والأصولي العارف بها، وبطرق استفادتها ومستفيدها"(٦).

ولقد تأثر أصحاب هذه التعريفات بمنهج المتكلمين في أصول الفقه، إلا أن السيوطي أفرد باباً في الأشباه سمّاه: "فن القواعد والأصول التي ترد إلـــيها الجزيئات والفروع"(٧). وهو هنا متأثر بالفقهاء؛ لذلك أصبح لأصول الـــنحو مفهومان: الأدلة الإجمالية والقواعد الكلية، وجمع أحد الباحثين بين المفهومين وعرّف أصول النحو بقوله: "أدلة النحو الإجمالية وقواعده الكلية من حيث كيفية الاستدلال بها على أساس أن ما تعلق بكيفية النظر في

(١) إبراهيم محمد سلقيني، الميسر في أصول الفقه الإسلامي ص١٧

(٢) عبد الرحمن جبريل، المدخل إلى القراءات، وأصول العشر المتواترة ص١٣

(٣) عادل عبد الجبار زاير، معجم ألفاظ العلم والمعرفة في اللغة العربية ص٤٤

(٤) ابن الأنبا ري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ت. سعيد الأفغاني ص٨٠

(٥) السيوطي، الاقتراح، ص٣٥

(٦) يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ص٣٥

(٧) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو ١/١٠، ١٧

مســائل الــنحو فهــو من الأصول وما تعلق بالقواعد التفصيلية للمسائل وأحكامها فهو من النحو"[١].

وبمــا أن أصــول الــنحو محمولة على أصول الفقه، فأنه يمكن لنا تعريف أصول النحو: "بأنها المناهج التي تبين الطريق الذي يلتزمه النحوي في استخراج الأحكام من أدلتها".

ـ **الأصول والمصطلح العلمي**: لم يكن العرب عند نشأة النحو يعرفون تلك المصطلحات التي نعرفها الآن، ولم يكن نطقهم العربي مبنياً على قواعد بقدر ما كان سليقة وفطرة جبلوا عليها، فقد كانوا يعرفون هذه المصطلحات بمعــناها اللغــوي، ولــيس بمعناها الاصطلاحي، يدل على ذلك ما يرويه الأصمعي من أنه قال لأعرابي: "أتهمز إسرائيل؟ فرد الإعرابي قائلاً: إني إذن لــرجل سوءٍ. فقال الأصمعي: أتجر فلسطين؟ قال الأعرابي: إني إذن لقوي"[٢]، فالإعرابي هنا لم يفهم مثل هذه المصطلحات إلا بمعناها اللغوي المباشــر، وكذلــك شأن مصطلحات أصول النحو، فقد عرفت في البداية بمعناها اللغوي المباشر.

وعلــم الــنحو كأي علم آخر بحاجة إلى معايير وضوابط لتكون له أصــول ومفاهيم وتقسيمات وأجناس[٣].إن كلمات مثل: "السماع، والقياس، والتعلــيل، والإجمــاع" عــبارة عن ألفاظ دالة على معانٍ في اللغة، ولكن دلالتها تتغير في المباحث اللغوية حتى تصبح مفاهيم واصطلاحات، ومثل هــذه الكلمــات نقلت من مجال الكلام إلى مجال اللغة، وأصبح نقلها نقل عــرف واصــطلاح. فلكل علم ثروة اصطلاحية، تعارفها رجاله، وألفوا استخدامها في البحث والتأليف، وكذلك شأن النحو[٤].

(١) حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ص١٣٧-١٣٨.

(٢) ابن قتيبة، عيون الأخبار ١٧٣/٢، وابن عبد ربه، العقد الفريد ٥٧/٤، وينظر حول ذلك أيضاً: ابن جني، الخصائص ٤٦٨/٢

(٣) محيي الدين رمضان، الجواب عن مسألة آثار الفلسفة في علوم اللغة،مجلة تشرين،عدد ٨ لعام ١٩٩٥،ص٧

(٤) فخرالدين قباوة، تحليل النص النحوي ص١٢١

ويستدعي الموقف العلمي لحل مشكلات النحو تحديد أولويات البحث، علـــى أن يـــبدأ دائماً بالأصول قبل الفروع؛ لأن الأصول هي التي تشكل صـــورة الفـــروع وتحـــدد لها علاقاتها وتفسر سماتها، وأية محاولة للبدء بالفروع أو لإغفال امتدادها عن أصولها محاولة غير موضوعية، ومن ثم غير قادرة على استكشاف أبعاد الظواهر(١)، إن مصطلحات أصول النحو لـــم تكن من ابتكار عالم واحد، بل هي محصلة جهود جمهرة من العلماء منذ نشأة النحو العربي، حتى عرف ذلك المصطلح بمعناه العلمي المتكامل.

ومـــن خـــلال هـــذا التمهيد سنوضح المراحل التي مرّ بها مصطلح "الأصول النحوية" حتى عرف مصطلحاً علمياً، وحتى نعرف ذلك لا بد من الـــنظر في تاريخ أصول النحو منذ البداية، فتاريخ أصول النحو البعيد هو تاريخ القياس النحوي، وأول رجل ينسب إليه استخدام القياس في النحو هو النحوي عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت١١٧هـــ) (٢).

ومن الصعب أن تنسب أولية علم من العلوم إلى إنسان بعينه، فمثل هـــذه القضايا، إنما تمر بمراحل عدة، ويتعاقب عليها المتكلمون من جهة، ومـــن يحاولون تقنين العلوم من جهة أخرى(٣)، ومع هذا فإن لفظ "القياس" استخدم قبل ابن أبي إسحاق، إذا صحت الروايات في هذا المجال، فقد ذكر ابـــن سلام الجمحي أن أبا الأسود الدؤلي أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهـــج ســـبيلها ووضع قياسها، فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحـــروف الجـــر والـــرفع والنصب والجزم، وذلك حين اضطرب كلام العـــرب، وظهر اللحن في سراة الناس(٤)، ومن الصعب أن نركن إلى دقة هذه الرواية بالنظر إلى نضج المصطلحات الواردة فيها،

(١) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي(المقدمة) ي.

(٢) جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدري، (دراسة المحقق) ص٥١

(٣) منى الياس، القياس في النحو ص١٠

(٤) ينظر: ابن سلام، طبقات الشعراء ص٢٩

وإن كـنا لا نـنكر مـا قام به أبو الأسود من جهد في ضبط النص القرآني.

وقيل أيضاً: "إن الخليل سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"(١)، إلا أنه لم يكن أوّل القيّاسين في النحو، كما لم يكن أبو حنيفة أول القيّاسين في الفقه، بل سبقهم مَن ضرب في القياس بسهمٍ(٢).

وقـد مرّ مصطلح أصول النحو في تاريخ الثقافة العربية في خمس مراحل(٣):

ـ **المرحلة الأولى:** وتتمثل في البدايات الأولية لظهور فكرة القياس، ويمـثلها أبو الأسود الدؤلي الذي يعدّ أول من أسس العربية ونهج سبيلها، ووضـع قياسها. وإن كان هذا لا يعني استعماله لمصطلحاته التي نعرفها. وتشـير معظم المصادر إلى ابن أبي إسحاق الذي يعدّ أول من بعج النحو ومـدّ القـياس والعلل، وكان أشدّ تجريداً للقياس، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، إلا أنه أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها من ابن أبي إسحاق (٤).

وقد كان ابن سلام محقاً في المفاضلة بينهما، فهذا العربي أبو عمرو بـن العلاء على علمٍ ودراية واسعة بكلام العرب ولغاتها. ولا غرابة في ذلك وهو ابن اللغة، العربي الخالص، وذكر أنه سمع يونس يقول: "لو كان أحـد يبتغي أن يؤخذ بقوله كلّه في شيء واحد كان ينبغي لقول أبي عمرو ابن العلاء في العربية أن يؤخذ كلّه، ولكن ليس أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك"(٥)، في حين أن عبد الله بن أبي إسحاق كان مولى آل الحضرمي(٦) أي غير عربي النسب، وقد هجاه الفرزدق بقوله:

(١) ابن جني، الخصائص ٣٦٢/١

(٢) سعيد الأفغاني، في أصول النحو ص٨٤

(٣) ينظر: جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدري (دراسة المحقق) ص ٧٠-٧١

(٤) ينظر: ابن سلام، طبقات الشعراء ص٢٩-٣٠

(٥) المرجع السابق ص٣١

(٦) آل الحضرمي: هم حلفاء بني عبد الشمس بن عبد مناف، والحليف عند العرب مولى. ابن سلام، طبقات الشعراء، ص٣٢

فلو كان عبد الله مولىً هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

وعاب على الفرزدق في هذا البيت، لذلك برع في القياس وتشدد فيه؛ لأنه يقيس على كلام العرب، ويقول ابن سلام عنه: "سمعت أبي يسأل يونس عن ابن أبي إسحاق وعلمه. قال:هو والنحو سواء، وهو الغاية، قال: فأين علمه من علم الناس اليوم؟ قال: لو كان في الناس اليوم أحد لا يعلم إلا علمه لضحك منه، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ونظره كان أعلم الناس. قلت أنا ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً؟ قال: نعم، قال: قلت: هل يقول أحد الصويق؟ يعني السويق. قال: نعم، عمرو ابن تميم يقولها. وما تريد إلى هذا عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"(١).

وتـدل قصصه مع الفرزدق على شدة تجرده للقياس، وتشدده فيه، فالفرزدق ابن اللغة يتصرف بها كيف يشاء، وابن أبي إسحاق يرفض ذلك؛ لأنـه مخـالف للقياس المتبع، والقواعد المطردة . ومن هذه القصص قول الفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك:

مُسْتَقْبِلينَ شَمالَ الشأمِ تضربُنا بحاصبٍ كند يفِ القُطنِ مَنْثُورِ

على عمائِمنا تُلقى وأرحلُنا على زواحِفَ تُزْجَى مُخُّها رِيرِ(٢)

فقال له ابن أبي إسحاق أسأت إنما هي ريرُ وكذلك قياس النحو في هذا الموضع، وقال يونس: والذي قال جائز حسن"(٣).

ومـا مثل ابن أبي إسحاق إلا مثل عربي يتعلم لغة أجنبية، فالعربي الـذي يتعلم الإنجليزية مثلاً، يتعلم قواعد لغة، فإذا ما سمع عبارة باللهجة العامية من ابن اللغة الإنجليزية، أو جملة تخالف القواعد والقوالب اللغوية للغة الإنجليزية، فإنه بالطبع سينكر ذلك، والسبب أنها مخالفة

---

(١) ابن سلام ، طبقات الشعراء ص٣٠-٣١

(٢) في ديوان الفرزدق، ٢١٣/١، رواية (على زواحفَ نُزجيها محاسيرِ)، وفي ديوان الفرزدق ٣٥٣/١-٣٦١ ثلاث قصائد على هذا الوزن والقافية، وليس منها هذا البيت المشهور.ينظر:الفرزدق: ديوانه، دار صادر،بيروت

(٣) ابن سلام، طبقات الشعراء، ص٣١

للقواعـد والأسس التي تعلمها، فهو يقيس على القواعد المطردة، في حين يتصـرف ابـن اللغـة فيها كيف شاء، وهذا بالفعل ما حدث بين ابن أبي إسحاق والفرزدق حتى وصف بأنه شديد التجريد للقياس، من أجل ذلك كان ابـن أبي إسحاق سريعاً إلى تخطئة المعربين إذا خرجوا عن المألوف في كلام العرب(١).

والظاهـر أن أكـثر القيّاسـيّين كانوا من الموالي المستعربين(٢)، فعنبسة بن معدان كان مولى آل مهرة، وعيسى بن عمرو كان مولى لخالد بن الوليد المخزومي، ومسلمة بن عبد الله كان مولى بني مهر، ويونس بن حبيـب كـان مولى آل ضبة، وسيبويه كان مولى بني الحارث بن كعب، وعبد الله بن أبي إسحاق كان مولى آل حضرمي(٣).

وتعكس هذه الحقيقة الحالة التي كان يشعر بها الأعاجم لتعليم العربية ومعرفة قواعدها، ليتمكنوا من الاتصال بالفئة الحاكمة من جهة، ومن شق طريقهم إلى الحياة الجديدة التي اقتضت معرفة العربية من جهة أخرى(٤)، بالإضـافة إلـى أنهـم تعلموا قواعد لا يجوز الخروج عليها، لذلك أخذوا يفرضونها على كل ناطق بالعربية، وحتى العرب أنفسهم.

وقـد بلغت شكوى الشعراء العرب من هؤلاء الموالى المستعربين ذروتهـا بسـبب تشـددهم في القياس، فهذا حال لسانهم يفصح عنه عمّار الكلبي، وقد عيب عليه بيت من شعره، فامتعض لذلك وقال(٥):

ماذا لقينا من المستعربين ومن ... قياس نحوِهم هذا الذي ابتدَعوا

إن قلتُ قافية بكراً يكون بها ... بيت خلاف الذي قاسُوه أو ذَرعوا

(١) إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية ص١٧

(٢) فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو ص١٢٥

(٣) المرجع السابق ص١٠٥.

(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٥) ابن جني ، الخصائص ١/٢٤٠

قالوا: لحَنت، وهذا ليس منتصباً وذاك خفض، وهذا ليس يرتفع
وحرّضوا بين عبد الله من حُمُقٍ وبين زيدٍ فطال الضرب والوجع
كم بين قومٍ قد احتالوا لمنطقهم وبين قومٍ على إعرابهم طُبعوا
ما كلُّ قولي مشروحاً لكم، فخذوا ما تعرفون، وما لا تعرفوا فدَعوا
لأن أرضيَ أرضٌ لا تُشَبُّ بها نارُ المجوسِ و لا تُبنى بها البِيَع

وظاهر هذه الأبيات ينم على روح هزلية، ومداعبة ازدراها الشاعر.

وكـــان ابن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء يمثلان ظاهرتين في الـــنحو العربي، وهما: ظاهرة القياس التي يمثلها عبدالله بن أبي إسحاق، وظاهرة السماع التي يمثلها أبو عمرو بن العلاء(١).

ورد لفـــظ القياس مقروناً بمحاولة النحاة الأوائل وضع أسس للنحو العربـــي تحفظ اللسان عن اللحن، وتعين على فهم القرآن الكريم وضبط أدائه، وفي مقدمة هؤلاء النحاة أبو الأسود الدؤلي(٢)، وكان الحضرمي يفهم مـــن معـــنى القـــياس الاطـــراد والثبات والقاعدة(٣)؛ أي موافقة الإعراب والتمشي مع روح القاعدة، وليس فيه تفريعٌ و لا تفصيل، ولا فلسفة ذهنية محضـــة، كمـــا سنعرفه فيما بعد، وهذا يدل على أن فكرة القياس أو نشأته كانت عربية، ولدت في أرضٍ عربية لم تتصل بمصادر أجنبية.

لقد تباين موقف علماء اللغة المعاصرين من أصالة النحو العربي، فوقف بعضـــهم موقفاً حائراً متردداً في أصل النحو العربي وفيما إذا كانت نشأته بتأثير أجنبي، ووقف فريق آخر موقف الحذر من هذا التفسير، وراح فريق ثالث يبحث ويناقش، ونشأ هذا التباين أولاً عند المستشرقين ثم انتشر بين الباحثين العرب الذين درسوا في الغرب وتأثروا بالفكر الغربي(٤).

(١) محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي ص١٨
(٢) محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي ص١٠٢
(٣) حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي ص٢٠
(٤) ينظر: كيس فيرستيغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة: محمود كناكري(المقدمة) ص١٧

يزعم كثير من المستشرقين أن نشأة النحو العربي جاءت بتأثير من ثقافــات أجنبية كاليونانية والسريانية والفارسية، ومن هؤلاء المستشرقين: المستشرق الألماني(Merx) حيث أدعى في كتابه(تاريخ صناعة النحو عند الســريان) أن العــرب اقتبســوا بعض المفاهيم والمصطلحات اليونانية، والمستشــرق الفرنســي(Fleisch) الــذي أخــذ برأي (Merx) دون تحفظ، والمستشــرق كــارل بــروكلمان الذي يشكك في أصالة النحو العربي[١]، والمستشرق الهولندي (سي.هــ . فرستيغ) الذي يرى أن معيار النحو أو أصــول الــنحو مرتبطة بتلك المبادئ المستعملة في الطب اليوناني، وأن النظام العربي ــ الأصول ــ يظهر تشابهاً عجيباً للمعايير اليونانية، وينسب هذا التشابه إلى اتصال مباشر للنحويين العرب مع النحو اليوناني آنذاك[٢]، وغيرهم الكثير.

وتــبع هؤلاء المستشرقين بعض اللغويين العرب المعاصرين أمثال: إبراهــيم مصــطفى وأحمد أمين[٣]، ومحمود السعران الذي يرى أن النحو العربــي تأثر في مراحله الأولى شيئاً من التأثير بمنطق أرسطو[٤]وكذلك ذكر إبراهيم بيومي أن المنطق الأرسطي أثر في النحو العربي[٥]

ويرى علي أبو المكارم أن المنهج المنطقي اليوناني ترك ظلالاً من التأثر في ميادين الدراسة التركيبية أو النحوية، إلا أن النحو كان من آخر العلــوم العربــية تأثراً بالمنطق اليوناني، وظل فترة طويلة بمنأى عن هذا التأثر[٦]، وهذا يجعلنا نؤكد أن نشأة النحو كانت عربية خالصة في مرحلته الأولى؛ في حين يرى مهدي المخزومي أن النحو قد تأثر بالثقافة اليونانية

(١) ينظر: المرجع السابق، ص١٩-٢٠

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص١٦٤، ص١٧٠

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص١٩

(٤) ينظر: محمود السعران، علم اللغة ص٣٢٦

(٥) ينظر: إبراهيم بيومي، منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج/٧، ١٩٥٣م، ص٣٣٩

(٦) ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ٦٥-٧٩

مــنذ زمن مبكر، منذ أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني، وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهوراً واضحاً ، ويرى أن الحضرمي قد تأثر بهذه الفلسفة الكلامية قبل الخليل بن أحمد [١].

وكذلــك يقرر محمد عيد أن منشأ فكرة القياس عند ابن أبي إسحاق تعــود إلى المنطق اليوناني والنحو السرياني، لهذا نجده يقول: "وإذا كانت الصلة المباشرة بين ابن أبي إسحاق والمنطق ونحو السريان مجهولة الآن، فإن الدلائل تؤكد حدوث تلك الصلة وتأثره بها، وتتلخص في تلك الظروف العامة لنسبه وعصره وعقله"[٢].

ويوضــح محمــد حسن عواد هذه الظروف العامة بأنه أراد "بنسبه" كونــه مــن الموالــي، فهــذه الميزة أتاحت له الاختلاط بالأعاجم، ويريد "بعصره " الفترة التي عاش فيها، وهي فترة شاعت فيها العلوم الإغريقية ، ومنها المنطق على حد رأيه، ويريد "بعقله" أي أنه كان ذا ذهن ثاقب، فإذا اجتمعت هذه الأمور الثلاثة صار ثمة ما يشير إلى تلك الصلة بين ابن أبي إســحاق والمــنطق ونحو السريان، ويرى أن هذه الأدلة التي ساقها محمد عيد ظنية الدلالة[٣].

وأوافق محمد حسن عواد فيما ذهب إليه لكون الدلائل التي تشير إلى صــلة ابــن أبي إسحاق بالمنطق اليوناني والنحو السرياني مجهولة، و لا يســتند التقرير العلمي إلى شيء مجهول، فلا بدّ للتقرير العلمي من دلائل علمــية واضــحة ، زيادة على أن القياس عند ابن أبي إسحاق لم يتجاوز معــناه اللغوي، والذي يعني موافقة الإعراب والتمشي مع روح اللغة، فلو كان ابن أبي إسحاق متأثراً بالمنطق اليوناني والنحو السرياني لتغير مفهوم

---

(١) ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ص٤١-٤٢

(٢) محمد عيد، أصول النحو العربي ص٨١.

(٣) جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدري ، (دراسة المحقق) ص٥٣، حاشية رقم(١).

القياس كما سنرى عند نحاة القرن الرابع الهجري الذين تأثروا بالمنطق تأثراً واضحاً، ولظهرت التعريفات والتفصيلات في القياس وغيره من أصول النحو .

ويرى بعض المستشرقين أمثال "كارتر[١] وجوتولد فايل" أن فكرة تأثر النحو العربي بالثقافة اليونانية فكرة مرفوضة، ويذكر "جوتولد فايل" أن علم النحو يعدّ عربياً محضاً، وأن الخليل كان عربياً خالص العروبة وينفي من نحوه أي تأثر خارجي[٢]، ومن الموافقين أيضاً على أصالة النحو العربي المستشرق الفرنسي "جيرارتروبو"[٣]، بينما يقف المستشرق "ليتمان" موقفاً وسطاً، حيث يرى أن فكرة النحو بدأت عربية ثم تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق[٤].

ويرى عبدالعال سالم أن فكرة نسبة النحو العربي لغير العرب فكرة ضالة ، لأنها تقرر أن العرب أمة أمية لا علم لها بالقراءة والكتابة، وقد فنّد إدعاء الأمية في العرب وجهلهم بالقراءة والكتابة[٥]، والواقع أن التاريخ لا يقدم شيئاً مادياً مؤكداً عن اتصال النحاة الأوائل بالمنطق الأرسطي اتصالاً مباشراً، فالروايات عن هذه الفترة مضطربة[٦]لأن تاريخ وضع النحو يبدو غامضاً، ومن الصعب التحقق من بداياته الأولى.

والقياس بمفهومه الاصطلاحي العلمي لم يظهر في مرحلة ابن أبي إسحاق في الدراسات النحوية، والأصول النحوية لم تكن تقررت بعد، فالرجل يبدو متأثراً بفكرة القياس الشرعي، ومعروف أن القياس الشرعي كان في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام وصحابته.

---

(١) ينظر: كيس فيرستيغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص٢١، ٥٦ وما بعدها.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص٢٥-٢٦، ص٩٦-٩٧.

(٣) المرجع السابق ، ص٢٦.

(٤) المرجع السابق ، ص٢٢.

(٥) ينظر: عبدالعال سالم مكرم، الحلقة المفقودة ، ص١١-١٥.

(٦) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص٦٢.

لقد كانت أصول الفقه قائمة في نفوس المجتهدين من الصدر الأول ، فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل معاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: "كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال : أقضي بكتاب الله، قال:فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: اجتهد رأيي ولا آلو. قال: فضرب صدري، فقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يرضي رسول الله [١] فهذه ثلاثة أصول حددها معاذ بن جبل وأقره رسول الله عليها، والمقصود بالرأي في الحديث هو رد النظير إلى نظيره في الكتاب والسنة[٢].

عرف العرب القياس في صور اجتهادات لبعض الصحابة والتابعين في استنباط الأحكام التي لم يرد فيها نص، قياساً على ما ورد فيه نص، وقدموا بين يدي هذه الأحكام بعض التعليلات[٣].

لذلك نجد أن البيئة التي حملت علماء الفقه على ابتداع علم أصول الفقه حملت علماء النحو على تبني هذا العلم وتعهده بالرعاية والاهتمام[٤]، وبالتالي ابتداع علم أصول النحو.

ويرى علي أبو المكارم أن من المسلمات أن أصول الفقه أقدم من أصول النحو، فإذا كان القياس في أصول الفقه يرجع إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته، فإنه في أصول النحو يرجع إلى ابن أبي إسحاق بل إلى أبي الأسود الدؤلي. وإنما كان دور ابن أبي إسحاق في القياس هو دور المسرف، وليس دور المبتكر له [٥]، وهذا واضح من العبارة التي

(١) أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ٣٠٣/٦، رقم الحديث (٢١٥٠٢).

(٢) محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي ص٩

(٣) ينظر: حلمي خليل، علم اللغة البنيوي، ص٣١

(٤) جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو ص١٤٨

(٥) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص١٢

ذكــرها ابن سلام في أن ابن أبي إسحاق مدّ القياس، فدلالة كلمة "مد" أن القــياس كان موجوداً قبله إلا أنه توسع فيه، فلا يبعد والحال هذه أن يكون ابــن أبــي إســحاق قــد تأثر في القياس النحوي بفكرة القياس الشرعي، وبخاصة أن القياس النحوي عنده يتصف بالصفات التي اتصف بها القياس الشرعي، وهي صفات البساطة، والوضوح، والبعد عن المنطق وطرائقه، وإذا صــح هذا فإن القياس النحوي في مرحلته الأولى قد ولد في أحضان القــياس الشرعي(١)، ولا يستبعد جعفر عبابنه أن يكون كل من قياس النحو والفقه قد نشأ منفصلاً عن الآخر نشأة طبيعية ساذجة، وأنهما التقيا بعد ذلك فـــي الأخـــذ بقوانيـــن المـــنطق لإحكـــام أركانهمـــا، ثـــم تأثـــر الـــنحاة المتأخرون بالفقهاء في ترتيب قضايا قياسهم عندما اتجهوا إلى بناء أصوله على غرار أصول الفقه(٢)، وأظنّ أن جعفر عبابنة اعتمد في حكمه هــذا علــى النحاة المتأخرين الذين صنفوا في أصول النحو ، فقد صنفوها على غرار أصول الفقه، وصرحوا بذلك.

إن مصطلحات أصول النحو لم تنشأ منفصلة عن مصطلحات أصول الفقــه، ولاســيما القياس، لذلك أرى خلاف ما ذكره جعفر عبابنة، إذ إن جميع علوم اللغة جاءت خدمة للقرآن والشريعة، وإن النحاة الأوائل كانوا مهتميــن بعلوم القرآن وقراءاته، فهذا ــ مثلاًــ أبو عمرو بن العلاء كان قارئــاً، وهذا الخليل بن أحمد كان عالماً بالسنة، وقد قيل: "إن أهل العربية كلهــم أصحاب أهواء إلا أربعة كانوا أصحاب سنة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل، ويونس بن حبيب البصري، والأصمعي"(٣). وفي هؤلاء بدأ النحو والقياس وترعرع، فهم كلهم ــ عدا الأصمعي ــ نحاة

---

(١) جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدري، ص٨٨.

(٢) جعفر عبابنه، مكانة الخليل بن أحمد في النحو ، ص ١٤٨

(٣) المرجع السابق ، ص٢٧

تأثروا بالعلوم الدينية، وظهر ذلك في آرائهم النحوية، لذلك فالقياس النحوي نشأ في أحضان القياس الفقهي، وليس منفصلاً عنه.

والقارئ للمؤلفات التي كتبت في أصول الفقه يدرك إدراكاً لا يشوبه الشـك أن هـذا العلـم بدأ في عهد الصحابة، فلقد عرفوا طرق الاستنتاج الفقهـية، والمناهج التي يتبعونها لاستنباط الأحكام الشرعية[١]، وكان ذلك قبل معرفة النحاة مناهج النحو وأصوله.

ونجد أن المؤلفات التي اهتمت بالتفريع وقياس الفروع على الأصول والأشباه على النظائر، وبيان العلل، كلها قد كتبها أصحابها بعد زمن الأئمة الأربعـة الذيـن وضعوا علم أصول الفقه وأرسوا قواعده، وهذا يظهر لنا بجلاء أن علم أصول الفقه هو المؤثر في علم أصول النحو وليس العكس[٢] فالقـياس ــ بوصفه أصلاً من أصول النحو العربي ــ كان محمولاً على القياس الفقهي في المرحلة الأولى من حياتهما[٣].

وخلاصـة ذلك أن القياس في هذه المرحلة يعني مماثلة شيء بشيء، مـن غير مزج لذلك بالقضايا المنطقية، فهو بمعناه اللغوي المباشر البسيط يتناسب مع هذه المرحلة، وكلمة "أصول" لم تظهر أبداً بمعناها اللغوي ولا الاصطلاحي.

ــ المرحلة الثانية من مراحل أصول النحو:

تمـتاز بنشاط القياس، واتساع دائرته، وإفراد بعض أصول النحو في كتب مستقلة كالعلة، كما تمتاز هذه المرحلة بتسرب المنطق إلى المباحث الـنحوية وكـلام النحويين فيما يسمونه العلل الثواني والثوالث، وانصباغ النحو بصبغة مخالفة للذوق العربي[٤].

---

(١) أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص١٥٥

(٢) المرجع السابق، ص١٥٧

(٣) ينظر: جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدري، ص٥٦.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص٧٠

وأول مـــن يمـــثل هذه المرحلة هو الخليل بن أحمد الذي يعتبر سيد قومه وكاشـــف قـــناع القياس في علمه[١]، ونجد أن مفهوم القياس عنده يتفق مع مفهـــوم القـــياس عـــند ابـــن أبـــي إسحاق من جهة اتساقه مع روح اللغة وطبيعـــتها، والـــبعد عن التعليلات القياسية والجدلية التي عرفت فيما بعد، وإن كان الخليل قد وسّع من دائرة القياس، والتعليل[٢]، فإليه يرجع الفضل فـــي إظهـــار معالم القياس ووضع رسومه ومناهجه، وله أنماط كثيرة من قياسه في أبواب شتى مبعثرة في كتاب سيبويه[٣].

وفتـــح الخليل باب العلل على مصراعيه أمام النحاة، فبسط القول فـــي العلـــل الـــنحوية، وعندما سئل عنها، "فقيل له:عن العرب أخذتها أم اخترعـــتها مـــن نفســـك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفـــت مواقـــع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللـــت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الـــذي التمست وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخـــبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الـــرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكـــون علـــة لذلك. فإن سنح لغيره علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلوم فليأت بها"[٤].

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص ٣٦٢/١

(٢) ينظر: جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدري ص٥٦

(٣) سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ص٨٥

(٤) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٦٥-٦٦.

نفهم من كلام الخليل أن التعليل بدأ مع بداية النحو العربي وتطور معه وإن لم يكن التعليل ظاهراً؛ إلا أنه قائم في نفوس العرب، والذين عللوا الأحكام النحوية كالخليل وغيره من النحاة الأوائل، إنما عللوها بما عندهم من تصورات وآراء اجتهادية، ربما اتفقت مع ما أرادته العرب من نطقها. لذلك وجدنا فيما بعد عندما تطور التعليل أن الحكم النحوي الواحد يعلل بأكثر من علة، وما مسائل الخلاف بين النحاة إلا بسبب اختلاف التعليل. وقد كان الخليل نبهاً في كلامه، فقد جعل العلة النحوية اجتهاداً من النحاة، كلّ يجتهد بحسب خبرته ومعرفته بكلام العرب وسننها. ونلاحظ أن التعليل عند الخليل تعليل لغوي أكثر منه منطقياً، فهو يعتمد على حسّه اللغوي، وأن هذه العلل من صنعه وليس للعرب بها علم عندما نطقت بكلامها ، وكان لا يتعصب لتعليلاته(١).

وقد كثر استعمال القياس إبان تدوين قواعد اللغة؛ إذ كان لا بدّ آنذاك من الكشف عن الحالات المتشابهة التي تنضوي تحت حكم واحد في سبيل صوغ قاعدة كلية وإبانة ما يمكن أن يكون قد شذّ عن هذه القاعدة(٢).

ويأتي بعد الخليل تلميذه سيبويه فيتشعب القياس عنده ويكثر التعليل. كما يشيع القياس أيضاً عند معاصر لسيبويه، كان رأس مدرسة الكوفة في زمانه، وهو الكسائي الذي ينسب إليه البيت المشهور:

إنما النحو قياس يتبع   وبه في كل علم ينتفع

ثم يتسع القياس والتعليل بعد هؤلاء وتصنف كتب مستقلة فيهما، وإن كانت أصول النحو كعلم مستقل لم يحدد شكلها النهائي، بل أن لفظ "أصول النحو" لم يكن قد ظهر بعد(٣).

---

(١) ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي ص٦٦

(٢) ينظر: فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو ص١١٩

(٣) جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدري ص٥٦-٥٨

وذكر ابن جني أن أبا الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٠هـ) قد ألف كتيباً في المقاييس، وقد وجه إليه القدح في احتجاجه وعلله[١]، كما ألف قطرب كتاب "العلل في النحو"[٢]، ومثل هذه الكتب مفقودة لم تصل إلينا، وغيابها جعل هذه المرحلة غامضة، فربما تأثر أصحاب هذه المصنفات بالفلاسفة، وتكون هي النقطة الأولى لظهور التعليل والقياس الجدلي، إلا أن الحكم على ذلك ظنيّ.

ولكن ما أن ظهرت المدارس النحوية حتى تأثر النحاة بالفلاسفة والمتكلمين، مما أثر ذلك في الدرس النحوي، وأهم ما يلاحظ على هذه المدارس أن كل حكم نحوي يعلل، وكل ظاهرة نحوية أو جزئية لا بدّ لها من علة عقلية، ولم يكتفوا بالعلل القريبة، فقد ذهبوا يغوصون على كوامن العلل وخفيّاتها ودفائنها، وكل نحوي بصري أو كوفي أو بغدادي يجرب ملكاته الذهنية، ويستنبط عللاً جديدة بحسب ما استخزن عقله من قوة البرهان وحشي من عمق الدلالة[٣].

والبصرة هي صاحبة الأصول النظرية التي قام عليها الدرس النحوي واللغوي عند العرب[٤]، واتفقت المدارس على هذه الأصول إلا أنها تفاوتت في تطبيقها واستعمالها.

ومن أبرز سمات هذه المرحلة: التعقيد والغموض وتسرب المنطق – عن طريق المتكلمين – إلى علم النحو، وظهور التعليل القياسي الجدلي، وهو تعليل لا يتفق وصفاء العربية ويتصادم مع الذوق العربي[٥].

وحفظت لنا كتب الطبقات عدة كتب في العلل أهمها: كتاب العلل في

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ١/٢-٣

(٢) ابن النديم، الفهرست ص٧٦

(٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو(مقدمة الدكتور شوقي ضيف)/ب

(٤) ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي ص١٤٣

(٥) جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدري ص٦٠

الــنحو لهــارون بن الحايك، وكتاب العلل في النحو لقطرب، وكتاب علل الــنحو للمازني، والمختار في علل النحو لابن كيسان، والإيضاح في علل النحو للزجاجي، والنحو المجموع على العلل لمبرمان(١).

وخلاصة ذلك أن بعض أصول النحو ــ ولا سيما القياس والتعليل ــ بــدأت تتبلور نتيجة تأثرها بالعلوم الأخرى، إلا أن مصطلح" الأصول" لم يظهر في هذه المرحلة أيضاً.

ــ **المــرحلة الثالــثة:** تتصف بالصفات التي اتصفت بها المرحلة الثانية، ولكــن بصـــورة أوسع، والجديد في هذه المرحلة ظهور مصطلح "أصول النحو" لأول مرة، وهو اسم كتاب لأبي بكر بن السراج(٢)، حاول فيه مؤلفه أن يضع أسساً ثابتة لعلم النحو العربي(٣).

ويعـــد أبـــو بكـــر بن السراج (ت ٣١٦هــ) أول من استخدم هذا المصـــطلح، وإن كان هذا المصطلح لا يتجاوز معناه اللغوي، ولا يقترب من معناه الاصطلاحي إلا بشيء يسير، ومعظم مباحث الكتاب هي نحوية وصرفية(٤).

ونـــرى أن الأصـــول عند ابن سراج تعني قواعد النحو، فقد اختار عــنوان الكتاب مراعياً المعنى اللغوي لكلمة أصل. والأصل في اللغة كما أوردته المعاجم يعني الأساس الذي يبنى عليه، وأصول النحو في نظر ابن ســراج تعنـــي أبـــواب الـــنحو الرئيســـية وقوانيـــنها العامة، أما المعنى الاصـــطلاحي لأصول النحو القائم على التنظير والتقنين فلم يعرض له إلا بشيء يسير(٥)، فقد عرض للسماع والقياس والمطرد والشاذ والعلة في أول

(١) فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو ص٢٣٣

(٢) كــتاب ابن السراج مطبوع، حققه عبد الحسين الفتلي، ونشرته مؤسسة الرسالة في بيروت عام ١٩٨٥، ونشر قبل ذلك في بغداد سنة ١٩٧٣ لنفس المحقق.

(٣) جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدري، ص٧١

(٤) المرجع السابق، ص٦٠-٦١.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص٦٢

الكتاب، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: "فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أوله"[١].

وقد ذكر ابن السراج أن غرضه من الكتاب (الأصول) ذكر العلة "وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز"[٢]، وقد عرف العلماء هذا الكتاب وتعهدوه بالشرح والتفسير حتى قال عنه ياقوت الحموي:"مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله"[٣]، وتكمن أهميته في كونه كتاباً موسوعياً تناول فيه ابن السراج أبواب النحو والصرف، وأنه ثالث كتاب نحوي وصل إلينا بعد كتاب سيبويه وكتاب المقتضب للمبرد[٤]، "والقارئ للكتاب يدرك أن ما عناه ابن السراج بالأصول هو قواعد النحو الأساسية، لا أدلته التي استنبطت منها هذه القواعد"[٥].

ولكن لو رجعنا إلى مقولة ابن جني: "وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله"[٦]؛ فإنه يتبين لنا أن هناك كتباً تعرضت لأصول النحو ولكن ما جاء على مذهب أصول الكلام والفقه هو كتاب أصول أبي بكر وذلك في شيء يسير منه.

وذكر القفطي[٧] أن أبا جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) ألف في أصول النحو كتاباً أسماه: الكافي في أصول النحو،

---

(١) ابن جني، الخصائص١/٢

(٢) ابن سراج، الأصول ١/٣٦.

(٣) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٦/٢٥٣٥.

(٤) ينظر: مجدي إبراهيم يوسف، الجهود اللغوية لابن السراج ص٢٠

(٥) محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي ص١٧

(٦) ابن جني، الخصائص ١/٢

(٧) ينظر: جمال الدين القفطي، انباه الرواة ١/١٣٨

وذكـــر الزبيدي[1] أن ابن درستويه (ت ٣٤٧ هــ) افتنّ في تفسيره لكتاب الجرمـــي وجمع فيه "الأصول" العربية، وذكر الزجاجي (ت ٣٣٧هــ) في مقدمة كتابه الإيضاح أن الكتب التي ألفت في الأصول كثيرة جداً[2].

وذكر صاحب إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون كتاباً في أصول النحو لأبي الحسن بن داود حسن القرشي المقري النحوي المعروف بالنقار الكوفي(ت ٣٥٢هــ)[3].

ولا يـــزال الحديـــث عن أصول النحو من الناحية التاريخية محاطاً بشيء من الغموض وعدم الوضوح[4].

لقـــد نسب بعض العلماء فضل ابتكار علم الأصول إلى ابن السراج، مـــن هؤلاء ما قاله محققو كتاب "سرالصناعة" لابن جني بأن مخترع علم أصـــول النحو هو ابن السراج، وكذلك يرى علي أبو المكارم أن أول من يشـــار إلـــيه في فضل ابتكار علم أصول النحو، هو أبو بكر بن السراج، وذلك في كتابيه: أصول النحو الكبير والصغير[5].

و يـــرى جميل علوش: أن هؤلاء الذين نسبوا فضل ابتكار هذا العلم إلـــى ابن السراج قد اعتمدوا على ظواهر الأمور دون النفاذ إلى أعماقها وبواطـــنها، إذ اكتفوا بالتسمية دليلاً على وجهة نظرهم، وهذه ليست حجة كافـــية في هذا المجال[6]، وتعد نسبة علم أصول النحو لابن السراج ضرباً مـــن الـــتجاوز والمسامحة [7]، وساق البراهين والأدلة التي تثبت أن ابن السراج لم يكن مبتكراً لعلم أصول النحو، وهو رأي يمكن أن نركن إليه.

---

(١) ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين ص١١٦

(٢) ينظر: الزجاجي، الإيضاح ص٣٨

(٣) ينظر: إسماعيل باشا، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٩٣/١

(٤) ينظر: يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ص٦

(٥) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص٤

(٦) جميل علوش، ابن الأنبا ري وجهوده في النحو ص١٥٧.

(٧) المرجع السابق، جميل علوش، ص١٦١

وهــذا يعنـــي أن أصول النحو عند ابن السراج تعني قواعده وأبوابه الأساســية، إلا أن لهذا الكتاب صيتاً ذائعاً ومنزلة عظيمة عند النحاة، فقد أكـــثروا الـــنقل عـــنه لســـعة مادته وشهرة مؤلفه، إذ جمع أبواب النحو والصرف وأخذ مسائل سيبويه ورتبها(١)، وقواعد النحو أصول بمعنى آخر مباين للأصول التي هي علم أدلة النحو(٢).

والخلاصــة أن ابن السراج كان له فضل في إظهار هذا المصطلح إلـــى حـــيز الوجـــود بغض النظر عن دقة دلالته على ما نعرفه من دلالة المصطلح.

وذكر أحمد مكي الأنصاري(٣) أن الفرّاء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) هو أول مـــن ضـــبط العربية، ووضع لها الأصول والقوانين، فيكون أول من وضع علم أصول النحو في كتابه "الحدود" واعتمد في ذلك على ما جاء في بعـــض كتـــب التراجم(٤)، فقد روى الخطيب البغدادي: أن أمير المؤمنين المـــأمون أمر الفرّاء أن يؤلف كتاباً يجمع فيه أصول النحو،وما سمع من العرب(٥).

وقـــد فـــنّد أحد الباحثين ما ساقه الأنصاري، وقال إن فيه نظراً من جهـــات، حيـــث إن كتاب "الحدود" من الكتب المفقودة والحكم عليه ظني اجـــتهادي، وإن كلمـــة "أصول" لها معانٍ متعددة، وغيرها من الآراء التي ذكرها(٦).

ـ **المـــرحلة الرابعة:** جاء بعد ابن السراج الزجاجي والرماني وأبو علي الفارسي وكان لهم جهود في دفع عجلة القياس والتعليل، وذلك بسبب

---

(١) محمد الحمصي، نظرات في كتاب " الأصول في النحو لابن السراج"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع/٣٥ /١٩٨٨م.

(٢) ينظر: حسن الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ص٤٠

(٣) أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو ص٢٣٥-٢٣٦، نقلاً عن حسن الملخ، نظرية الأصل والفرع ص٣٩

(٤) حسن الملخ، نظرية الأصل والفرع ص٣٩.

(٥) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٤/١٤٩، وابن خلكان ، وفيات الأعيان ٦/١٧٧.

(٦) ينظر: حسن خميس الملخ ، نظرية الأصل والفرع، ص٤٠-٤٣.

شدة اتصالهم بالمنطق[1]، إلا أن مساهمة أبي علي في أصول النحو كانت محصورة في الممارسات العملية والتطبيقات التي يجريها على مسائل اللغة والنحو. وهذه الممارسات كانت معروفة زمن عبد الله بن أبي إسحاق، ولكن أبا علي توسع في القياس وأوغل فيه بسبب تأثره بالمنطق، فاستخدم الأصول واستعان بها على دراسة مسائل اللغة والنحو، وأظهر في ذلك براعة فائقة؛ لكنه لم يصنف فيه كتاباً منهجياً[2]. ونجد جهده مؤثراً على تلميذه ابن جني في كتابه الخصائص.

وتتصف هذه المرحلة بصفات المرحلة الثالثة من حيث تغلغل علم الكلام في المباحث النحوية، وبلوغ القياس شأواً بعيداً، ولكن الجديد في هذه المرحلة أننا نقع على أول إشارة إلى الصلة الوثيقة بين أصول الفقه والكلام وأصول النحو[3]، فقد نقل النحاة في هذه المرحلة كثيراً من مصطلحات علم أصول الفقه، وبخاصة ما يتصل منه بالأصول العامة وطرق الاستدلال[4]، فهذا ابن جني تلميذ أبي علي الفارسي يوضح الأصول النحوية بمعناها الاصطلاحي، ويؤلف كتابه "الخصائص" على مذهب أصول الكلام والفقه، وقد ذكر سبب تأليفه بقوله: "وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين، تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[5]، فكان له حق السبق بذلك.

وكان القياس النحوي في هذه المرحلة غالباً ما يبتعد عن القياس اللغوي المعترف به[6]، وبالغ النحاة في الالتزام به وتطويع اللغة له حتى خرج بعضهم على طبيعة الأشياء وكادوا ينسون أن القياس مستنبط من

(١) ينظر: جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدري، ص٦١.

(٢) جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص١٦٣-١٦٤.

(٣) ينظر: جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدري ص٧٠-٧١.

(٤) محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي ص١٧.

(٥) ابن جني، الخصائص ٢/١

(٦) مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ص٤٩٢.

اللغة و أن اللغات لا تبنى على قياس مخترع[١].

وقـد حـدد ابـن جني أدلة النحو لأول مرّة بـ: السماع والإجماع والقـياس[٢]، وكانت أصول النحو قبله متناثرة في كتب النحاة، ولكن ابن جنـي بسـطها وأفرد لها كتاباً خاصاً وأفاض في الكلام عنها[٣]، فتمّم علم أصـول الـنحو علـى يـد أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني في كتابه الخصائص، والحقيقة أن علم أصول النحو عندهما يمثل غاية ما يراد من فلسفة نحوية[٤].

ـ **المـرحلة الخامسة:** وفيها يتبلور علم أصول النحو تبلوراً واضحاً على يـد ابن الأنبا ري من أعيان القرن السادس الهجري(ت ٥٧٧ هـ) في كـتابه "لمع الأدلة" الذي يعد أجمع الكتب التي عالجت صلة أصول النحو بأصول الفقه [٥]، وقد بين أن بينهما من المناسبة ما لا خفاء فيه؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول[٦].

وتتصـف هـذه المرحلة باتخاذ أقيسة النحو وتعليلاته صورة نهائية مستمرة، اتخذ النحو فيها شكله النهائي، ويرى ابن الأنبا ري أن النحو كله قياس[٧].

وعرف ابن الأنبا ري أصول النحوـ لأول مرة ـ بمعناه الاصطلاحي بقوله: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله،كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[٨].

---

(١) ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو ص١١٦.

(٢) ينظر السيوطي، الاقتراح ص٣٥.

(٣) ينظر: أحمد سليمان ياقوت ، دراسات نحوية في خصائص ابن جني ص٦٨.

(٤) أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي ص٧١.

(٥) ينظر: جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدري ص٧١، ٦٩.

(٦) ينظر: السيوطي، الاقتراح ص٣١.

(٧) ينظر: جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدري ص٦٨ـ٦٩.

(٨) ابن الأنبا ري، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة ص٨٠

وحدد ابن الأنباري أدلة النحو في النقل والقياس واستصحاب الحال، فاتفق مع ابن جني في النقل[١] والقياس، وزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع؛ فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم[٢].

فمرحلة ابن الأنباري هي مرحلة التنظير التي تعني وضع الأصول النظرية لأصول النحو تعريفاً وتفريعاً في مبحث أو رسالة أو كتاب، وفعلاً كان ابن الأنباري متأثراً بالبحوث الفقهية: منهجاً، وتعريفاً، فكتابه "لمع الأدلة في أصول النحو" كتاب في "أصول الفقه" منقولاً إلى اللغة[٣] فقد رأى أن مبادئ علم أصول الفقه تصلح لمعالجة قضايا النحو، فاستعان بها وطبقها بحكمة وذكاء[٤]، لذلك يحس القارئ لأصول ابن الأنباري أنه يقرأ كتاباً من كتب الفقه وأنه أمام فقيه حاذق لا أمام نحوي أو لغوي [٥].

وينسب ابن الأنباري ابتكار علم أصول النحو إلى نفسه، فيقول في مقدمة كتابه لمع الأدلة: "إن جماعة من أهل الفضل والاستبصار سألوني بعد ابتكار كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" وكتاب "الإغراب في جدل الإعراب" أن أعزز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشتمل على علم أصول النحو"[٦]ويقول أيضاً:"وقد ألفته ليكون أول من صنّف في هذه الصناعة"[٧].

ويبقى الأمر على حاله بالنسبة لأصول النحو كما تركه ابن الأنباري إلى أن جاء السيوطي(ت ٩١١هـ) فألف في أصول النحو كتابه" الاقتراح في علم أصول النحو وجدله" ورتبه على نحو أصول الفقه ترتيباً لم يسبق إليه غيره.

---

(١) النقل عند ابن الأنباري يعني السماع عن ابن جني، وأرى أن النقل أشمل من السماع لأنه يشمل السماع والرواية.

(٢) ينظر السيوطي، الاقتراح ص٣٥.

(٣) ينظر: سعيد الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص١٩-٢٠

(٤) ينظر: جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو ص١٥١

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص١٣٧

(٦) ابن الأنباري، لمع الأدلة ص٢٣.

(٧) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ويقول في مقدمة الكتاب ما نصه: "الحمد لله الذي أرشد لابتكار هذا الـــنمط"(١)، ويقول أيضا "هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعـــنى، طـــريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على مـــنواله، فـــي علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه"(٢).

هـــذا الـــذي ذكـــره السيوطي في دعوى ابتكار هذا العلم جعل بعض الباحثيـــن، يقول عنه: "والسيوطي غير صادق فيما يقول، لأن المطلع على كتابـــيه "الاقتراح" و"المزهر" يجده قد حشاهما بمختارات ومقتطفات كثيرة من "لمع الأدلة"(٣).

ذكر الباحث ذلك معقباً على قول السيوطي: "ثم بعد تمامه ــ أي كتاب الاقـــتراح ــ رأيـــت الكمال ابن الأنبا ري، قال في كتابه "نزهة الألباء في طـــبقات الأدبـــاء": "علـــوم الأدب ثمانـــية: اللغـــة، والنحو، والتصريف، والعـــروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم، ثم قال: وألحقـــنا بـــالعلوم الثمانـــية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصـــول الـــنحو فيعرف به القياس وتركيبه، وأقسامه من قياس العلة وقياس الشـــبه، وقـــياس الطرد إلى غير ذلك على حدّ أصول الفقه. فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول"(٤).

هـــذه هـــي العبارة التي ذكرها السيوطي في كتابه "الاقتراح" عن ابن الأنباري وكتابه، ثم يقول السيوطي معقباً على ذلك: "فتطلبت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما، فإذا هما لطيفان جداً، وإذا في كتابه هذا من القواعد

---

(١) السيوطي، الاقتراح، ص٣٠

(٢) المرجع السابق، الصفحة، نفسها.

(٣) جميل علوش، ابن الأنبا ري وجهوده في النحو ص١٦٩

(٤) السيوطي، الاقتراح ص٣١

المهمة، والفوائد ما لم يسبق إليه أحد، ولم يعرج في واحد منهما عليه[1].

ثــم يقــول بعد ذلك: "وقد أخذت من الكتاب الأول اللباب، وأدخلته معزواً إليه في خلل هذا الكتاب. وضممت خلاصة الثاني في مباحث العلة، وضممت إليه من كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" جملة، ولم أنقل من كتابه حرفاً إلا مقروناً بالعزو إليه ليعرف مقام كتابي من كتابه، ويتميز عند أولي التمييز جليل نصابه"[2].

ولا أريد أن أبحث هذه القضية التي ذكرها ذلك الباحث؛ لأنها بحاجة إلى بحث مستقل[3]، وأكتفي بهذا القول: إن العبارة التي أوردها السيوطي فــي مقدمـــة كتابه "الحمد لله الذي أرشد إلى ابتكار هذا النمط "أرى أنه لم يقصد بها ابتكار علم أصول النحو، وإنما قصد ابتكار هذا الترتيب لأصول النحو، فكلمة" النمط" في المعاجم اللغوية تعني الشكل والهيئة والترتيب، وقد صرح بذلك بقوله:" في علم لم أسبق إلى ترتيبه".

وابــتكر الســيوطي هذا النمط، ورتب كتابه "الاقتراح" على مقدمة وســبعة كتــب، وجعل أدلة النحو أربعة خلافاً لابن جني وابن الأنباري، وهي: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال.

ويــبقى الاقــتراح مــرجع الباحثين في أصول النحو بالإضافة إلى المصــنفات الأخرى التي سبقته، حتى جاء يحيى الشاوي من أعيان القرن الحــادي عشــر، وألف كتاب "ارتقاء السيادة في علم أصول النحو"، وذكر محقــق الكــتاب أنه أطلع على رسالة للشيخ عبد القادر المحلي من علماء أوائل القرن الحادي عشر الهجري في أصول النحو سمّاها "النفحة الزكية

---

(١) السيوطي، الاقتراح ص٣١

(٢) المرجع السابق، ص٣٤

(٣) لمزيد من المعلومات، ينظر: سمير الدروبي، ظاهرة التعدد والكثرة في مؤلفات السيوطي، مجلة المنار ١٩٩٩م.

فرغ من تأليفها سنة ١٠١٨ هـــ [1]، وهي مخطوطة[2].

في أصول العربية".

وخلاصة ما يمكن أن نقوله في هذا المقام يمكن تلخيصه بما يلي:

أولاً: بالنسبة للمؤلفين: مجمل القول أن لكل واحد منهم فضلاً يحمد له، فابن جني هو أول من أقام أصول النحو على غرار أصول الفقه، وألف في ذلك كتابه "الخصائص" ولكنه لم يحصره في الحديث عن الأصول نفسها، بل استطرد إلى غيرها مما لا يلزم له[3]، فالخصائص يعدّ موسوعة لغوية، ووصفه السيوطي بقوله: "فإنه وضعه في هذا المعنى، وسمّاه أصول النحو، ولكن أكثره خارج عن هذا المعنى، وليس مرتباً، وفيه الغث والسمين والاستطرادات"[4]، وأرى أن مقولة السيوطي فيها نظر، ثم جاء ابن الأنباري فكان عمله أكثر تحديداً وتنظيماً، وتلاهما السيوطي فتوسع فيما ذكراه، وأضاف ما فاتهما أن يلاحظاه، فأصبح ذلك العلم على يديه تاماً ناضجاً[5]، وجمع الأصول التي ذكراها، وجعلها أربعة: سماعاً، وإجماعاً، وقياساً، واستصحاب الحال، ثم جاء يحيى الشاوي ولم يضف شيئاً جديداً على السيوطي إلا أن عبارته واضحة وأسلوبه سهل، ويعد كتابه آخر ما وصل إلينا من كتب الأصول بالنسبة للقدماء.

ثانياً: بالنسبة للكتب: يبدو أنه يوجد نوعان من الكتب في هذا المجال:

الأول: كتب عرضت لأصول النحو بمعنى قواعده الأساسية، وما يتصل بذلك من أصل الوضع وأصل القاعدة، ومن أمثلتها كتاب ابن السراج، وما أشبهه .

---

(١) ينظر: يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ص١٢.

(٢) ذكر المحقق أنها موجودة في المكتبة الأزهرية تحت رقم خاص ١٩٢٨ نحو وعام ٢٧٧٥٠، ينظر: ارتقاء السيادة ص١٢، حاشية٣

(٣) ينظر: جعفر عبابنه، مكانة الخليل بن أحمد في النحو ص٤١

(٤) السيوطي، الاقتراح ص٣١

(٥) ينظر: جعفر عبابنه، مكانة الخليل بن أحمد في النحو ص٤١.

الثانـــي: كتـــب عرضـــت لأصول النحو بمعنى أدلته الكلية أو مصادره الأساســية علــى نحــو مــا هو معروف في أصول الفقه[١]، نحو كتاب الخصــائص لابن جني، ولمع الأدلة لابن الأنباري، والاقتراح للسيوطي، وارتقــاء الســيادة في علم أصول النحو للشاوي. وزيادة على وجود كتب عرضـــت لأصــل واحد من أصول النحو، ككتاب المقاييس لأبي الحسن الأخفش، ويبدو أن ابن جني رأى هذا الكتاب؛ لأنه وصفه بقوله: "على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيباً، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذلك أنا نبنا عنه فيه،وكفيناه كلفة التعب به.."[٢].

وكذلك حفظت لنا كتب التراجم عدة كتب في العلل، ككتاب العلل في الــنحو لقطرب، وكتاب علل المازني، والإيضاح في علل النحو للزجاجي وغيره.

والخلاصـــة أن أصـــول النحو عرفت قديماً وكان يقصد بها قواعده الأساســية ومــبادئه الأولــية التــي تُبنى عليها فروعه العديدة، وما لبثت الأصـــول أن أصبحت علماً مستقلاً على نسق أصول الفقه يبحث فيها عن أدلة النحو من السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال[٣].

وركـــزت في هذا التمهيد إجمالاً على القياس والتعليل ولم أفعل ذلك مع بقية الأصول وذلك لأن مصطلح الأصول بدأ بفكرة القياس، كما كانت فكرة الأصل عماد أصل القياس الذي هو عماد النحو ودعامته. وقد أصبح الأصل في النحو يعني القاعدة والعلة و الدليل والحكم[٤].

ونشـــأت فكـــرة القياس في أحضان القياس الشرعي، ثم ترعرعت الفكرتان في أحضان المنطق، ثم دونت أصول الفقه كاملة، وصيغت صيغة

---

(١) ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي ص ٢١-٢٢

(٢) ابن جني ، الخصائص، ٢/١

(٣) جعفر عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ص٣٩

(٤) حسن الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص٢٥

منطقـــية،ثم جاءت بعد ذلك مكتملة ناجحة في إطار منطقي في علم أصول النحو على نحو أصول الفقه تماماً(١). وسأوضح بقية الأصول في مواقعها من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

ويـــبدو أن القياس كان من أهم الأصول اللغوية شأناً عند النحويين؛ حتى اهتضم حق قرينه السماع (٢)، فهذا أبو علي الفارسي يقول: "أخطىء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطىء في واحدة من القياس" (٣).

وســـار ابـــن جني على نهج أستاذه حيث قال: "إن مسألة واحدة من القـــياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"(٤). و لذلك عدّ القياس ركـــيزة مهمة في عملية البناء النحوي وإنكاره في النحو لا يتحقق(٥)، لأن النحو كله قياس ومن أنكر القياس أنكر النحو(٦).

فالأصول كانت قائمة في أذهان النحاة وهم يؤسسون النحو العربي، وفي كتاب سيبويه شواهد كثيرة عليها، لكن الصياغة المنهجية العلمية لهذه الأصـــول مجـــتمعة تمت على يد ابن جني، وابن الأنبا ري، ثم السيوطي فالشاوي، فاستوى بذلك علماً له منهجه وحدوده ومصطلحاته.

وأنـــبه هنا على أن هذا الرأي إنما يخص الكتب التي وصلت إلينا، وأمـــا مـــا لـــم يصل إلينا، وذكر في كتب التراجم، فإنه غير مشمول بهذا الرأي، فإذا وصل إلينا بعضها، فإنه يمكن بعد الإطلاع عليها أن نقول فيها قولاً ربما اختلف عن هذا القول.

---

(١) جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدري،ص٨٨

(٢) صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ص١١٤

(٣) ابن جني، الخصائص، ٩٠/٢

(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٥) صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ص١١٥

(٦) ابن الأنبا ري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص٩٥

مفهوم السماع:

مفهــوم الســـماع لغة: السين والميم والعين أصل واحد، وهو إيناس الشيء بالأذن[١]. ويعني أيضاً القبول والعمل بما يسمع[٢].

اصـــطلاحاً: مـــا لم تذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياتها، بل يـــتعلق بالســـمع من أهل اللسان ويتوقف عليه، ويقابله القياسي، ويقال هذا مؤنـــث ســـماعي، وعامل سماعي، وحذف سماعي وغير ذلك[٣]؛ أي أن السماع اصطلاحاً يعني أخذ اللغة عن العرب الخلص الذين يوثق بكلامهم، وهـــؤلاء عاشـــوا قـــبل منتصف القرن الثاني للهجرة، بالنسبة إلى عرب الأمصار، وقبل نهاية القرن الرابع للهجرة، بالنسبة إلى الأعراب من أهل البادية[٤].

والســـماع والنقل في عرف النحاة مصطلحان مترادفان، فقد استعمل ابـــن الأنباري مصطلح "النقل" وقصد به: "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى الكثرة"[٥]، فخرج ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذّ من كلامهم كالجزم بـــ "لن" والنصب بـــ "لم"... وغيرهما من الشواذ مما خرج عن حد النقل[٦].

ولعـــل ابن الأنباري آثر مصطلح النقل ليشير إلى أن مصادر النحو نوعان: مصادر منقولة؛ كالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب. ومصـــادر معقولة: كالقياس، واستصحاب الحال، إذ لا يكونان إلا بإعمال العقل ، فالنقل أعم من السماع[٧]. ١

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٣/ ١٠٢

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة (سمع) ١٦٢/٨

(٣) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ٩٧١/١

(٤) محمد التونجي وزميله، المعجم المفصل في علوم اللغة(الألسنيات) ٣٣٨/١

(٥) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة ص٨١

(٦) المرجع السابق ص٨٢-٨٣

(٧) ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي ص٣١

واستعمل السيوطي ويحيى الشاوي مصطلح السماع[١]، فوجه الخلاف بين ابن الأنباري وكل من السيوطي ويحيى الشاوي هو أن ابن الأنباري اتبع منهج المحدثين فاشترط عروبة الكلام، وصحة النقل، والخروج عن حدّ القلة إلى الكثرة، في حين عرّف السيوطي ويحيى الشاوي السماع بالنظر إلى مصادره[٢].

ـ **مصادر السماع، وموقف ابن جني منها:** وسنبينها من خلال مصطلحي "الاحتجاج" و "الأخذ":

١ ـ مصطلح الاحتجاج:

الاحتجاج: لغة: مصدر احتج، واحتج أي أتى بالحجة، وادّعى، واحتج عليه: قام عليه الحجة، وعارضه مستنكراً فعله[٣].

اصطلاحاً: عند أهل اللغة: إثبات قاعدة، أو صحة استعمال كلمة أو عبارة، بدليل نقلي يعود إلى من يصح الاحتجاج به[٤]، أي بمعنى اعتماد السماع أو القياس لتبرير حكم نحوي عام[٥].

أما الكلام الذي يحتج به فهو: **أولاً: القرآن الكريم:** أجمع النحاة على الاحتجاج بالقرآن الكريم، واختلفوا في أمر القراءات القرآنية التي تخالف قراءة الجمهور، وهي القراءة الشاذة ، وهي عند ابن جني ضربان[٦]: ضرب لا وجه للتشاغل به؛ لأنه عار من الصنعة، وآخر غمض عن ظاهر الصنعة، وهو المعتمد المعول عليه، المولى جهة الاشتغال به.

---

(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح ص٥١، ويحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ص٤٧

(٢) حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع ص١٤٤

(٣) ينظر: إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ١/١٥٦

(٤) محمد التونجي وزميله، المعجم المفصل في علوم اللغة(الألسنيات) ١/١٨

(٥) ينظر: عزيزة فوّال، المعجم المفصل في النحو العربي ١/٥٦

(٦) ابن جني، المحتسب ١/٣٥

ويـــرى ابن جني أن القراءات الشاذة لها وجه في الاستعمال اللغوي الصحيح، ونتيجة اهتمامه بالقراءات القرآنية الشاذة ألف كتابه "المحتسب" وبيـــن الغرض منه قائلاً: "لكن غرضنا منه أن نري به قوة ما يسمى الآن شاذاً، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانية، لئلا يرى مُرَىً أن العدول عنه إنما هو غض منه، أو تهمة له"[1].

والخلاصـــة أن ابن جني دافع في كتابه "المحتسب" وفي مواطن من كتابه "الخصائص" عن القراءات القرآنية التي عدت شاذة، محاولاً ردّ تلك القراءات إلى قواعد اللغة، معتمداً في ذلك على التأويل اللغوي.

وأكتفـــي بمـــثال مـــن الخصائص وهو تخريجه قراءة حمزة لقوله تعـــالى﴿ **واتقـــوا اللهَ الذي تساءلون به والأرحامِ**﴾[2]، يقول ابن جني: "وليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فـــيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطـــف؛ وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل (الأرحام) علـــى العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حـــتى كأنـــي قلت: (وبالأرحام)، ثم حذفت الباء؛ لتقدم ذكرها، كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمرر..."[3]. ١

والخلاصـــة أن ابن جني كان كثيراً ما يدعم رأيه بآية قرآنية محتجاً بهـــا على ما يقول في جميع مستويات اللغة،لهذا استشهد بأكثر من مائتين وخمسين موضعاً من القرآن في الخصائص.

---

(١) ابن جني، المحتسب ٣٢/١

(٢) سورة النساء، آية (١)

(٣) ابن جني، الخصائص ٢٨٦/١-٢٨٧

ثانياً: الحديث النبوي الشريف[١]:

اخـــتلف النحاة في جواز الاحتجاج بالحديث؛ لجواز روايته بالمعنى، ووقوع اللحن عن ناقليه. ولكن ما ثبت أنّه بلفظه ومعناه عن الرسول عليه السلام فهو حجة.

أمـــا ابن جني فقد احتج بالحديث الشريف وجعله أحد الشواهد التي اســـتند علـــيها في تخريج بعض القراءات الشاذة، فقد استشهد على قبول قـــراءة القـــرآن بلهجات العرب بقول الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ: "نزل القرآن بسبع لغات كلّها كافٍ شافٍ"[٢]، كما استشهد بهذا الحديث على أن لغات العرب كلّها حجة[٣].

واستشهد ابن جني في كتابه "الخصائص" بـــأكثر من عشرين حديثاً معظمها للدلالة على المعنى، أو استعمال لفظ دون آخر، فمثلاً استدل على استعمال كلمة (لوق) بحديث الرسول ــ عليه الصلاة والسلام ــ: "لا آكل من الطعام إلا ما لوّق لي"[٤]؛ أي ما خدم وأعملت اليد في تحريكه[٥].

ويستدل أيضاً على زيادة الألف والنون في بعض الأسماء بقول الرسول ــ عليه الصلاة والسلام ــ عندما جاءه قوم من العرب، فقال لهم: " من أنتم؟ فقالوا نحن بنو غيّان، فقال بل أنتم بنو رشدان"[٦]، ويعلق على ذلك بقوله: "فهـــل هذا إلا كقول أهل الصناعة: إن الألف والنون زائدتان[٧]، واستشهد ١

---

(١) يـــنظر: حـــول الاحتجاج بالحديث النبوي، خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وحسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي، وينظر: محمد خضر حسين، الاستشهاد بالحديث في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٩٣٦، ص١٩٧، وقرار المجمع، القاهرة ١٩٣٧، ص٧..

(٢) لم أجد نص الحديث كما ذكره ابن جني، ووجدت في صحيح البخاري في كتاب الخصومات حديثاً طويلاً جاء في آخره "إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا منه ما تيسر" رقم الحديث (٢٤١٩) ج٢/١٨١

(٣) ابن جني الخصائص ٢/١٢

(٤) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (لوق) ٤/٢٧٨

(٥) ابن جني، الخصائص ١/١١

(٦) ينظر: محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه ٢/١٣٠٣، والآمدي، الأحكام ١/٣٤٢

(٧) ابن جني، الخصائص ١/٢٥١

الــنحاة بهذا الحديث على أنه إيماء من الرسول ــ صلى الله عليه وسلّم ــ والإيماء من مسالك العلة.

ثالثاً: الشعر العربي: قسّم النحاة الشعراء إلى أربع طبقات[١] الأولى: الشــعراء الجاهليون،والثانــية: المخضــرمون، وأجمعوا على الاحتجاج بأشعارهما. والثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، كجرير والفرزدق والأخطل، وقد اختلف النحاة في الاحتجاج بأشعارهما؛ لأن ابن أبي إسحاق وعيســى بــن عمر كانا يخطّئان هذه الطبقة أحياناً، والرابعة: المولدون، ويقال لهم: المحدثون، كبشار وأبي نواس ولم يستشهد بكلامهما مطلقاً، أما ابن جني فقد أكثر الاستشهاد بأشعار هذه الطبقة وكان معجباً بشعر المتنبي، ويسمّيه "شاعرنا"[٢]، إلا أنه لم يستشهد بأشعارهم إلا في مجال المعنى، وقد ذكر أن المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون[٣].

رابعــاً: كلام العرب الفصحاء: وسنبين موقف ابن جني منه من خلال حديثنا عن مصطلح "الأخّذ".

مصــطلح " الأخــذ":الأخذ لغة: يعني حوز الشيء وجبيه وجمعه، وهو خلاف العطاء، وأخذت الشيء آخذه أخذاً: تناولته، والأخذ أيضاً مصدر أخذ ويعني السيرة والهَدْي، وأخذ عن فلان نقل عنه علماً أو حديثاً أو نحوهما[٤]

---

(١) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ١/٥-٦، ومحمود حسني، المدرسة البغدادية ص١٤٣-١٤٤

(٢) ابن جني، الخصائص ٢/٤٥٠، ٣/٢٤٤

(٣) المرجع السابق ١/٢٥

(٤) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ١/٦٨، وابن منظور، لسان العرب ٣/٤٧٢، ومحمد الباشا، الكافي ٤٦

اصطلاحاً: هو أخذ اللغة عن الفصحاء من الأعراب والاحتجاج بها.

استعمل ابن جني هذا المصطلح في باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر، وبين سبب ذلك بقوله: "علة امتناع ذلك ما عرض للغـات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل"[١]، أمّا الأخذ عن العرب الفصحاء، فيقول عنهم: "وليس أحد من الفصحاء إلا يقول: إنّه يحكـي كلام أبيه وسلفه، يتوارثونه آخر عن أوّل، وتابع عن متبع. وليس كذلك أهل الحضر، لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة. غير أن كلام أهل الحضر مضاهٍ لكلام فصـحاء العـرب في حروفهم، وتأليفهم إلا أنهم أخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح"[٢].

وكان ابن جني يأخذ عن الأعراب الفصحاء من بني عقيل الذين سكنوا العـراق وملكوا الكوفة والبلاد الفراتية وتغلبوا على الجزيرة والموصل[٣]، فقـد استشـهد بكلام أبي عبد الله الشجري[٤]، وبكلام عبد الله بن محمد بن العسـاف العقيلي[٥]، وكان يقف متعجباً أمام فصاحتهم، مقتنعاً بما يقولونه، ومن ذلك قوله: "وسألت غلاماً من آل المهيّا فصيحاً عن لفظة من كلامه... فقـال: "كـذا بالنصب؛ لأنه أخف"، فجنح إلى الخفة، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ..."[٦].

لـم يـترك ابن جني العنان للأخذ عن الفصحاء من العرب، أو من هم خـارج الحـدود الزمانية والمكانية المتفق عليها في عصر الاحتجاج، بل وضع قوانين تضبط ذلك الأخذ، وهي:

---

(١) ابن جني، الخصائص ٧/٢
(٢) المرجع السابق، ٣١/٢
(٣) ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى ١/ ٣٩٥-٣٩٦
(٤) ابن جني، الخصائص، ٧٩/١، ٢٤١، ٣٧٢، ١١/٢، ٢٨، ٣٠٩، ٢٨٣/٣
(٥) المرجع السابق ٧٧/١
(٦) المرجع السابق ٧٩/١

أولاً: **لا بد من التأكد من فصاحة الفصيح حتى تقبل لغته**، يقول ابن جني عـن فساد الألسن في عصره: "لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدَم ما يفسد ذلك ويقدح فيه، وينال ويَغُضّ منه"(١)؛ أي أنه لا يؤخذ عن الفصيح دون أن يُخْتَبَر؛ فإن وجد كلامه مطابقاً للفصاحة أخذ به وإلا ردّ، وضرب ابن جني مثالاً على ذلك بقوله: "وقد كان طرأ علينا أحد من يدعي الفصاحة البدوية، ويتباعد عن الضعفة الحضرية، فتلقينا أكثرَ كلامه في القبول له، وميّزناه تمييزاً حَسُنَ في النفوس موقعه، إلى أن أنشدني يوماً شعراً لنفسه يقول في بعض قوافيه: أَشْئَؤُها، وأَدْأَؤها بوزن أشععها وأدععها فجمع بين الهمزتين كما ترى، وأستأنف من ذلك ما لا أصل له، ولا قياس يسوغه" ويعلق على ذلك قائلاً: "فالناطق بذلك بصورة من جرّ الفاعل أو رفع المضاف إليه، في أنه لا أصل يسوّغه، ولا قياس يحتمله، ولا سماع ورد به. وما كانت هذه سبيله وجب اطِّراحه والتوقف عن لغة من أورده"(٢)، فهذه لغة فاسدة لا يصح الاحتجاج بكلام قائلها لأنها مخالفة للقياس.

لم يمنع ابن جني الأخذ عن الأعراب، لكنه اشترط التأكد من فصاحتهم، فمتى صحت جاز الأخذ عنهم، يقول: "فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل واحد، إلا أن تقوى لغته، وتشيع فصاحته. وقد قال الفراء في بعض كلامه: إلا أن تسمع شيئاً من بدويّ فصيح فتقوله"(٣).

وقد كان ابن جني يختبر الفصحاء من العرب، من ذلك قصته مع أبي عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي، يقول ابن جني: "وسألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العساف... فقلت له: كيف تقول ضربت أخوك؟

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢/٧-٨

(٢) ابن جلي، الخصائص ٢/٧-٩

(٣) المرجع السابق، ٢/١١

فقال أقول: ضربت أخاك. فأدرته على الرفع، فأبى، وقال: لا أقول: أخوك أبداً. قلت: فكيف تقول: ضربني أخوك؟ فرفع. فقلت: ألست زعمت أنك لا تقــول: أخوك أبداً؟ فقال: أيشٍ هذا؟ اختلفت جهتا الكلام"، ويعلق ابن جني علــى ذلــك بقولــه: "فهــل هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام، وإعطــائهم إيــاه فــي كل موضع حقه، وحصته من الإعراب"[1]؛ فتعليل الأعرابي يدل على أنه يدرك الفروق الإعرابية عن بصيرة وليس استرسالاً ولا احتمالاً.

وكذلك حديثه عن قصصه مع أبي عبد الله الشجري، كقوله: "وسألته يومــاً فقلــت له: كيفــتجمع "دكاناً"؟ فقال: دكاكين، فقلت: فسرحاناً؟ قال: ســراحين، قلــت: فقرطاناً؟ قال: قراطين، فقلت: فعثمان؟ قال: عثمانون، فقلــت له: هلا قلت أيضاً: عثامين؟ قال: أيش عثامين؟ أرأيت إنساناً يتكلم بمــا لــيس من لغته، والله لا أقولها أبداً"[2]. فهذا تمحيص واختبار من ابن جني للتأكد من فصاحة أبي عبد الله الشجري، فهو قبل أن يسأل عن جمع كلمــة (عــثمان) ســأله عن كلمات مشابهة لها في اللفظ و كأنه يريد أن يوهمه، أو أن يجعله يقيس قياساً خاطئاً.

ثانــياً: الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً[3]، مثّل ابن جني على ذلك بقول الشاعر[4]: ١

فَظِلْتُ لَدَى البيتِ العتيقِ أُخيلُهو ومِطواي مشتاقانِ لهْ أرِقانِ

(١) ابن جني، الخصائص ٧٧/١

(٢) المرجع السابق ٢٤٣/١

(٣) المرجع السابق ٣٧١/١

(٤) البيت لعلي بن الأحول الأزدي، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ٢٦٩/٥، ٢٧٥، وقد ترجم له صاحب الأغاني ١٤٢/٢٢

فهاتـــان لغتان: أعني إثبات الواو في "أخيلهو" وتسكين الهاء في قوله "له"، لأن أبـــا الحســـن زعم أنها لغة لأزد السّراة، وإذا كان كذلك فهما لغتان، ولـــيس إسكان الهاء في "له" عن حذف لحق بصنعة الكلمة، لكن ذلك لغة". وتوقــف ابن جني أمام ذلك واستنّ عدة قوانين في أخذ كلام ذلك الفصيح، وربطها بدلالة الألفاظ، ومن هذه القوانين:

أـــ إذا اجتمعت في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان "فينبغي أن تتأمل حال كلامه، فإذا كانت اللفظتان في كلامه متساويتن في الاستعمال، كثرتها واحـــدة؛ فأن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذيـــنك اللفظيـــن، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها. وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم أنه اســـتفاد الأخـــرى مـــن قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها، فلحقت ـــ لطول المدة واتصال استعمالها ـــ بلغته الأولى(1).

ب ـــ إذا كانـــت إحـــدى اللفظتيـــن في كلام ذلك الفصيح أكثر من الأخـــرى، "فـــأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة، والكثيرة هي الأولى الأصلية"(2).

ج ـــ إذا سمعت في لغة إنسان واحد ألفاظاً مختلفة لمعنى واحد "فإن أحـــرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها؛ من حيث كانت القبيلة الواحـــدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله. هذا غالب الأمر، وإن كان الآخر في وجه من القياس جائزاً"(3). والمقصود بذلك الترادف، ومثال ذلـــك ما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك، وكذلـــك انحـــراف الصـــيغة واللفـــظ واحد، نحو قولهم: هي رَغْوة اللبن،

(1) ابن جني، الخصائص ١/٣٧٣

(2) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(3) المرجع السابق، ١/٣٧٤

ورُغْوتـــه، ورِغْوتـــه، ورُغاته،ورِغاته، ورُغايته..." وكلما كثرت الألفاظ علـــى المعـــنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات، اجتمعت لإنســـان واحـــد". ومـــثّل ابن جني على ذلك بما رواه عن الأصمعي قال: "اخـــتلف رجلان في الصقر، فقال أحدهما: الصقر (بالصاد)، وقال الآخر: السقر (بالسين)، فتراضيا بأول وارد عليهما فحكيا له ما هما فيه. فقال: لا أقول كما قلتما؛ إنما هو الزقر"، وقال ابن جني معلقاً على ذلك: "أفلا ترى إلـــى كل واحد من الثلاثة، كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها. وهكذا تتداخل اللغات"(١).

ثالثاً: اكتساب الرجل لغة غيره: عقد ابن جني باباً بعنوان: "العربي يســـمع لغـــة غيره أيراعيها ويعتمدها أم يلغيها ويطرح حكمها"، وبين أن العربـــي يراعي لغة غيره؛ "لأن العرب وإن كانوا كثيراً منتشرين، وخلقاً عظـــيماً فـــي أرض الله غير متحجرين ولا متضاغطين، فإنهم بتجاورهم وتلاقـــيهم وتـــزاورهم يجـــرون مجرى الجماعة في دار واحدة. فبعضهم يلاحـــظ صـــاحبه ويراعي أمر لغته، كما يراعي ذلك من مُهمّ أمره. فهذا هذا"(٢)، إلا أنهم مع هذا مختلفون في تلقي الواحد منهم لغة غيره، يقول ابن جنـــي: "واعلم أن العرب يختلف أحوالها في تلقي الواحد منهم لغة غيره، فمـــنهم مـــن يخفّ ويسرع قبولَ ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغـــته البتة، ومنهم من إذا طال تكرار لغة غيره عليه لصقت به، ووجدت في كلامه، ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل: يا

---

(١) المرجع السابق، ٣٧٥/١

(٢) المرجع السابق ١٧/٢-١٨

نبيء الله، فقال: لست بنبيء الله ولكنني نبي الله"[1]، وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز في اسمه فرده على قائله..."[2]. ١

ويستشـــهد أيضـــاً على من يقيم على لغته البتة في قصة أوردها أبو حاتم قال: "قرأ عليّ أعرابي بالحرم ﴿**طيبى لهم وحُسْنُ مآب**﴾[3] فقلت: طوبـــى، فقال طيبى، قلت طوبى، قال طيبى، فلمّا طال عليّ قلت: طوطو، فقال: طي طي"، ويعلق ابن جني على ذلك قائلاً: "أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابي بلغته وتركه متابعة أبي حاتم"[4].

رابعـــاً: الشيء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره: عقد ابن جني باباً[5] لذلك ومثّل على ذلك بما ذكره الأصمعي من الكلمات الغريبة، نحو: الجَـبْر وهو الملِك، والديدبون، والبابوس، فقال: "لا أعلم أحداً أتى بها إلا ابـــن أحمـــر الباهلي"[6]، ويعلق ابن جني على ذلك: "والقول في هذه الكلم المقـــدم ذكـــرها وجوب قبولها. وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر، فإما أن يكون شيئاً أخذه عمن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلـــك مـــنه، على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح؛ كقوله في الذُرَحْـــرَح: الذُرَّحْرِح، ونحو ذلك، وإما أن يكون شيئاً ارتجله ابن أحمر، فـــإن الأعرابـــي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لا

(١) ينظر: الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين ٢٣١/٢، وقال إنه حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٢) ابن جني، الخصائص ٣٨٤/١

(٣) سورة الرعد، آية ٢٩، وهذه القراءة قرأها مكوزة الأعرابي، ينظر: الزمخشري، الكشاف ٢٨٨/٢، وأبو حيان، البحر المحيط ٥/ ٣٩٠.

(٤) ابن جني، الخصائص ٣٨٥/١

(٥) المرجع السابق، ٢٣/٢

(٦) المرجع السابق، ٢٧/٢

يسـبقه أحـد قبله؛ فقد حكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها"[1].

وهـذا الأمـر لا يقتصـر على ابن أحمر فقط، بل ينطبق على كل فصـيح، يقـول ابن جني: "وكذلك إن جاء نحو هذا الذي رويناه عن ابن أحمـر عن فصيح آخر غيره كانت حاله فيه حاله. لكن لو جاء شيء من ذلـك عن ظنين أو مُتَّهم أو من لم تَرْقَ له فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقتُه كان مردوداً غير متقبَّل"[2].

إمـا إذا كان المسموع من ذلك الفصيح مخالفاً لكلام العرب ومخالفاً للقـياس فلا بد أن يكثر من ينطق به حتى يقبل، يقول ابن جني: "فإن ورد عـن بعضـهم شيءٌ يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها، فإنه لا يُقـنع في قبوله أن تسمعه من الواحد ولا من العِدّة القليلة، إلا أن يكثر من ينطق به منهم. فإن كثر قائلوه إلا انه مع هذا ضعيف الوجه في القياس فإن ذلك مجازه وجهان: أحدهما: أن يكون من نطق به لم يُحكم قياسَه على لغة آبائهم، وإما أن تكون أنت قصرت عن استدراك وجه صحته"[3].[1]

خامسـاً: تأثر الفصيح بلغة غير فصيحة: أما أن يسمع الفصيح لغة غـير فصيحة طالت عليه وكثر لها استماعه فسرت في كلامه، ثم تسمعها أنـت مـنه، فيستهويك ذلك إلى أن تقبلها منه على فساد أصلها. وذلك أن الأعرابـي الفصيح إذا عدل به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها ولـم يـبهأ بها، ويرى ابن جني أن هذا الأمر متعب مؤذ، إلا أن هذا كأنه متعذر ولا يكاد يقع مثله[4].

---

[1](١) ابن جني، الخصائص ٢٧/٢

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها

(٣) المرجع السابق، ٢/٢٧-٢٨

(٤) ابن جني ، الخصائص ٢٨/٢

أورد ابـــن جنـــي قصـــته مع الشجري تأكيداً لكلامه السابق، قائلاً: "سألت مرة الشجري أبا عبد الله ومعه ابن عم له دونه في فصاحته، وكان اســـمه غصـــناً، فقلـــت لهما: كيف تحقّران حمراء؟ فقالا: حميراء. قلت: فســـوداء؟ قالا: سويداء. وواليت من ذلك أحرفاً وهما يجيئان بالصواب. ثم دسست في ذلك (عِلْباء) فقال غصنٌ: (عليباء) وتبعه الشجري. فلمّا همّ بفتح الباء تراجع كالمذعور، ثم قال: آهِ! عليبيّ ورام الضمة في الياء[1]. فكانت تلك عادة له، إلا أنهم أشد استنكاراً لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة... إلا أن أهـــل الجفـــاء وقـــوّةِ الفصـــاحة يتناكرون خلاف اللغة تناكرهم لزيغ الإعراب"[2]، وهذا يؤكد اهتمام ابن جني باختبار الأعراب الفصحاء.

ويقـــرر ابـــن جني أنه متى حصل ذلك؛ أي تأثر الفصيح بلغة غير فصـــيحة، فـــإن "اقـــوى القياسين أن يُقبل ممن شُهْرت فصاحته ما يورده، ويحمل أمره على ما عرف من حاله، لا على ما عسى أن يكون من غيره. وذلـــك كقبول القاضي شهادة من ظهرت عدالته، وإن كان يجوز أن يكون الأمـــر بخلاف ما شهد به؛ ألا تراه يُمضي الشهادة ويقطع بها وإن لم يقع العلـــم بصحتها... فإن لم تأخذ بها دخل عليك الشك في لغة من تستفصحه ولا تنكر شيئاً من لغته مخافة أن يكون فيها بعض ما يخفى عليك فيعترض الشك على يقينك، وتسقط بكل اللغات ثقتك"[3].

أقسام الكلام المسموع:

جمع اللغويون كلام العرب، وتأملوه فوجوده مختلفاً، فسمّوا ما يسير علـــى وتـــيرة واحـــدة مطرداً، وما يخالف ذلك شاذاً. وعقد ابن جني في خصائصه باباً لهذين المصطلحين، وبين أن الكلام المسموع عن العرب

---

(١) روم الضمة هو أن يأتي بها في الوقف على المضموم خفية. وهو من أنواع الوقف/الخصائص ٢/٢٨، حاشية(٥)

(٢) المرجع السابق، ٢/٢٨-٢٩

(٣) المرجع السابق، ٢/٢٩-٣٠

إما أن يكون مطرداً أو شاذاً.

أ- **المطرد:** قبل أن يبين ابن جني المفهوم الاصطلاحي لكلمة(مطرد) بين معناها اللغوي وضرب أمثلة توضح ذلك المعنى، قال: "أصل موضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار. من ذلك طردت الطريدة، إذا اتبعتها واستمرت بين يديك، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً..."(١)، وهذا المعنى اللغوي هو ما ذكرته المعاجم اللغوية(٢). أما المعنى الاصطلاحي لكلمة (المطرد) فهو عند ابن جني ما استمر في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة"(٣)، ويسمى أيضاً في الاصطلاح القياس، أي هو ما جاء عن العرب وفاز بالشيوع والكثرة(٤).

ب- **الشاذ:** لغة: ذكرت المعاجم اللغوية أن معنى (ش ذ ذ) هو التفرق والتفرد(٥)، وهذا المعنى قد نص عليه ابن جني أيضاً(٦).اصطلاحاً: هو ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره(٧)، أي ما خالف القواعد النحوية والنصوص اللغوية المسموعة أو المروية(٨)، وسنوضح ما يتصل بهذين المصطلحين من أحكام في أثناء حديثنا عن درجات السماع.

ـ مصطلحات درجات السماع من حيث الاطراد والشذوذ(٩):

ذكر ابن جني أربعة مصطلحات لدرجات السماع من حيث الاطراد والشذوذ وهي(١٠): ١

---

(١) ابن جني ، الخصائص ٩٧/١

(٢) ينظر على سبيل المثال، ابن منظور، لسان العرب مادة (طرد) ٦٧/٣، وإبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٥٣٣/٢

(٣) ابن جني، الخصائص ٩٨/١

(٤) راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف ص٣٨٧، ص٣٤٣

(٥) ابن منظور، لسان العرب مادة(شذذ) ٤٩٤/٣، الزمخشري، أساس البلاغة ص٣٢٤

(٦) ابن جني، الخصائص ٩٧/١

(٧) المرجع السابق، ٩٨/١

(٨) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ص١٠٠

(٩) قسم ابن السراج الكلام الشاذ إلى ثلاثة أقسام، ثم تبعه أبو علي الفارسي ولم يزد عليه، ينظر: الأصول في النحو ٥٧/١، و المسائل العسكريات ص٦٣.

(١٠) ابن جني، الخصائص ٩٨،٩٩/١

أولاً: المطرد في القياس والاستعمال جميعاً ويقصد به: الكلام الذي يطابق القاعدة العامة، والذي كثر استعماله في اللغة(١)، ومثل ابن جني على ذلــك بــ: قام زيد وضربت عمراً، ومررت بسعيد، وعدّ هذه الدرجة هي الغاية المطلوبة، والمثابةُ المَنُوبة(٢).

وعبر ابن جني عن هذا المصطلح في موضع آخر بقوله: "وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقويَ في القياس فذلك ما لا غاية وراءه، نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجــزم"(٣). وهذه الدرجة هي أعلى مراتب الكلام، لأنها تتفق مع استعمال العــرب وقواعــد القــياس. وهذا المصطلح هو الذي زاده ابن جني على سابقيه.

ثانياً: المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال: ويقصد بهذا المصطلح الكــلام الذي لايخرج على القاعدة العامة، ويكون استعماله نادراً أو شاذاً، ومثل ابن جني على ذلك بماضي (يذر و يدع)، فماضيهما (ودع و وذر) لا يمنعهما القياس، يقول أبو علي الفارسي: "ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم مضــارعاً لا يُســتعمل فيه الماضي إلا هذين، فلهذا شذّ عن قياس نظائره فصار قول الذي يقول: ودع، شاذاً عن الاستعمال"(٤). وعبر ابن جني عن هــذا المصطلح بقولــه: "ومما يقوى في القياس، ويضعف في الاستعمال

---

(١) راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف ص٣٨٧

(٢) ابن جني ، الخصائص ٩٨/١

(٣) المرجع السابق ١٢٧/١

(٤) أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات ص٦٣-٦٤

مفعــول عسى اسماً صريحاً؛ نحو قولك: عسى زيدٌ قائماً أو قياماً؛ هذا هو القــياس؛ غــير أن السماع؛ ورد بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاســم هـهــنا، وذلــك كقولهم: عسى زيدٌ أن يقوم، و﴿عسى اللهُ أن يأتيَ بالفتح﴾[١]. فالأكثر في خبر عسى أن يأتي فعلاً، وقد جاء في المثل "عسى الغوير أبؤساً"[٢].

{ويقــرر ابــن جني أن حكم هذه الدرجة هو اتباع السماع، لأن ما تحامت العرب استعماله يحظر استعماله، يقول: "واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذّ في القياس، فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكــنه لا يــتخذ أصلاً يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصــوب أديــتهما بحالهمــا، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غــيرهما. ألا تــراك لا تقــول فــي اســتقام: استقوم، ولا في استساغ: استسوغ... فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامــت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلــك امتــناعك مــن: وذر، وودع؛ لأنهم لم يقولوهما ولا غرو عليك أن تســتعمل نظــيرَهما، نحو: وزن، ووعد، لو لم تسمعهما"[٣].}* ويرى ابن جني أن قول أبي الأسود[٤]:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودَعه

وقراءة بعضهم ﴿ما ودَعك ربك وما قلى﴾[٥]، من الاستعمال الشاذ.

وفنّد سعيد الأفغاني[٦]زعم النحاة ومنهم ابن جني أن العرب استغنت

---

(١) سورة المائدة آية ٥٢

(٢) الميداني، مجمع الأمثال، ١٧/٢، يضرب في الرجل الذي يأتي الشر من قبله.

(٣) ابن جني ، الخصائص ١٠٠/١ * ما بين القوسين من النوع الثالث.

(٤) أبو الأسود، ديوانه ص٣٥٠

(٥) سورة الضحى آية ٣

(٦) سعيد الأفغاني، في أصول النحو ص٣٣-٣٦

عن ماضي (يدع) ومصدرها بماضي(ترك) ومصدرها، فلم يردا في فصيح كلامهما، بقوله: "وهم في أقوالهم هذه متهافتون خارجون على أصولهم التي أصلوها هم أنفسهم"، ومن هذه الأصول:

أولاً: من المتفق عليه عند اللغويين والنحاة أنه لم يصل إلينا من كلام العرب إلا القليل ولو جاءنا وافراً لجاء علم كثير[1]، ومن المتفق عليه عندهم أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن.

ثانياً: أن كلمة (ودع) قد استعملها أبو الأسود في بيته السابق، وغيره[2]. والعلماء يثبتون الكلمة بشاهد واحد إذا لم تخالف القياس، وكلمة (ودع) مطردة في القياس كما هي عند ابن جني.

ثالثاً: قراءة التخفيف في قوله تعالى﴿**ما وَدَعَك ربُّك وما قلى**﴾، قرأها عروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وابن أبي عبلة، وأبو بحرية، وابن عباس[3]، وكذلك نص ابن جني في كتابه "المحتسب" على أنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم[4]، كما أنه عليه الصلاة والسلام استعمل مصدر (ودع) الذي زعموا أنه أميت، وذلك في قوله: "لينتهين قوم عن ودعهم الجمعات أو ليختمنّ على قلوبهم"[5]، وقد جاء في المصباح المنير: ودعته أودعته ودعا تركته[6]. ١

وأضيف رأياً آخرَ ـ أوافق فيه سعيد الأفغاني ـ قاله ابن جني نفسه، قال: "وحكى لنا أبو علي عن الأعرابي أظنه قال: يقال درهمت

---

(١) ابن جني، الخصائص ٣٨٧/١

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب مادة (ودع) ٣٨٣/٨

(٣) ينظر: عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية ١٧٩/٨-١٨٠

(٤) ابن جني، المحتسب ٣٦٤/٢

(٥) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث ١٦٥/٥

(٦) الفيومي، المصباح المنير ص٦٥٣

الخبّازى؛ أي صارت كالدرهم، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي. وحكى أبــو زيــد: رجل مدرهم. قال ولم يقولوا منه: درهم؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعــول فــالفعل نفسه حاصل في الكفّ. ولهذه أشباه"[١]، أي إذا استعمل الاسم فالفعل حاصل في الكف، فإذا كان الاسم يدل على فعل وإن لم يسمع الفعل عن العرب، فالأحرى أن يدل الفعل بأحد أزمنته على استعمال الفعل بأزمنــته الأخــر، فــورود مضــارع يدع ويذر يجب أن يدل على ورود ماضيهما.

ثالثاً: المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس: وهو في الاصطلاح[٢]: الكــلام الــذي يخرج على القياس، ويكثر استعماله، نحو أخوص الرمث، واستصــوبت الأمــر، وأغيلــت المرأة، واستحوذ، واستنوق، واستتيست الشــاة...، والقياس في ذلك هو إعلال عين أفعل واستفعل إذا كانت معتلة بالواو أو الياء، فالقياس أن يقول: أخاص، واستصاب...إلا أن الاستعمال لم يرد بها، واستعمال ما كثر استعماله أولى.واستعمال استحوذ معتلاً يعارض إجمــاعهم علــى إخــراجه مصححاً، ليكون دليلاً على أصول ما غُير من نحــوه، كاســتقام واســتعان[٣]، "ومما ورد شاذاً عن القياس ومطرداً في الاســتعمال قولهم: الحوكة والخونة، فهذا من الشذوذ على القياس على ما ترى وهو في الاستعمال منقاد غير متأبّ"[٤]، وحكم هذا الضرب هو اتباع السماع الوارد فيه نفسه، ولا يتخذ أصلاً يقاس عليه[٥].

رابعــاً: الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً: ويعني هذا المصطلح عند النحاة الكلام الذي يكون خارجاً على القاعدة العامة، ولم تستعمله[١]

---

(١) ابن جني، الخصائص ٣٥٩/١

(٢) راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف ص٣٨٧

(٣) ابن جني، الخصائص ٣٩٥/١

(٤) المرجع السابق ١٢٤/١

(٥) المرجع السابق ١٠٠/١

العرب، نحو(مبيوع بدلاً من مبيع) ومنه أيضاً قولهم: ثوب مصوون، ومسك مدووف؛ أي تتميم مفعول مما عينه واو[١].

ويستعمل ابن جني تعبيراً آخر لهذا الضرب، نحو قوله: "وأما ضعف الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال فمرذول مطَّرَح، غير انه قد يجيء منه الشيء إلا انه قليل. وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر[٢]:

اضْرِبَ عنك الهمومَ طارِقَها ضَرَبْك بالسيفِ قَوْنَس الفرسِ

قالوا أراد: (اضربن عنك) فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه، ومن الضعف في القياس"[٣]، ومما يضعف في القياس والاستعمال جميعاً بيت الكتاب[٤]:

له زجل كأنه صوت حادٍ إذا طلب الوسيقة أو زمير

فقوله: "كأنه" ــ بحذف الواو وإبقاء الضمة ــ ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال. ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف. وذلك أن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه، كما تمكنت في قوله في أول البيت (لهو زجل) والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعاً، وتسكن الهاء، فيقال: (كأنهْ)[٥].ويبدو أن هذا الضرب كثير جداً في اللغة، يقول ابن جني: "وما يرد في هذه اللغة ما يضعف في القياس، ويقل في الاستعمال كثير جداً، وإن تقصيت بعضه طال، ولكن أضع لك منه ومن غيره من أغراض كلامهم ما تستدل به، وتستغني ببعضه من كله"[٦]. ١

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/١٩٩

(٢) طرفة، ديوانه، ص١٦٥، وقيل انه مصنوع لطرفة.

(٣) ابن جني، الخصائص ١/١٢٧

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/٣٠، والبيت للشماخ، ولكن رواية الديوان ص ١٥٥ مختلفة وهي:

له زجل تقول: أصوات حاد إذا طلب الوسيقة أو زمير

وعلى هذا فلا شاهد في البيت.

(٥) ابن جني، الخصائص ١/١٢٨

(٦) المرجع السابق ١/١٣٤

وحكم هذا الضرب لا يقاس عليه ولا يجوز استعماله فيما استعملته العرب إلا على الحكاية، قال ابن جني: "فلا يسوغ القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية"(١). ونلاحظ مما سبق أن السماع في الاطراد والشذوذ يقدم على القياس، لهذا عدّ الأصل الأول عند ابن جني كما هو عند سابقيه، كما أن الشاذ لا يقاس عليه سواءً أكان شذوذه من جهة السماع (الاستعمال) أومن جهة القياس.

يبدو أن حدّ الاطراد والشذوذ – حسب رأيي – غير واضح، فمثلاً عدّ ابن جني تتميم عين "مفعول" فيما عينه واو، نحو: مديون، ومصوون شاذاً في القياس والاستعمال، وأن هذا التتميم لغة للتميميين، وذكر في المقابل أن المتكلم على قياس لغة من اللغات مصيب غير مخطيء(٢)، وأن اللغات كلها حجة(٣)، فكيف يكون الشاذ حجة، لهذا أرى أن حد الشذوذ غير واضح.

– مصطلحات درجات الكلام المسموع:

أ- **من حيث الكم:** عرف القدماء أهمية الكثرة والقلة في استعمالات العرب، واتخذوا ذلك قانوناً يبنون عليه كثيراً من الأحكام، فقد جاء في طبقات الزبيدي أن ابن نوفل روى عن أبيه انه سأل أبا عمرو: "أخبرني عمّا وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كلُّه؟ فقال: لا، فقال: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات"(٤).

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/١٠٠

(٢) المرجع السابق ٢/١٤

(٣) المرجع السابق ٢/١٢

(٤) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص٣٤

وظل قانون الكثرة والقلة قانوناً عاماً مبهم الحدود؛ أدى إلى اضطراب كثير من الأحكام النحوية وبالتالي إلى الخلاف بين النحاة، ويرى علي أبو المكارم أن عدم تحديد (كم) الاطراد والشذوذ أوقع ابن جني والبحث النحوي بأسره في أخطاء كثيرة[(1)].

وبقي الأمر على حاله إلى أن جاء ابن هشام الأنصاري وحاول أن يبين حدّ الكثرة والقلة، فقال: "اعلم أنهم يستعملون غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطرداً، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل"، ولم يكتف بهذا، بل حاول أن يبين نسب ذلك، قائلاً: "فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالباً، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مرات ما يقال فيه ذلك"[(2)]، ويمكن تقسيم ذلك بنسب مئوية على النحو التالي:١- المطرد: ١٠٠% ٢- الغالب: ٨٧% ٣- الكثير: ٦٥% ٤- القليل ١٣% ٥- النادر ٤%.

ويرى علي أبو المكارم أن تقسيم ابن هشام فيه إسراف، وأنه تحديد نظري غير دقيق، لأنه لم يذكر (كماً) واضحاً للقلة والكثرة وما دونهما وما فوقهما، ولم يضع حدوداً فاصلة بين الغالب والكثير، والنادر، والقليل[(3)]، ثم أن تحديد نسبة ١٠٠% أمر غير علمي؛ لأن ذلك يقتضي من العالم اللغوي أن يسمع جميع الأداءات اللغوية الصادرة عن مجتمع الدراسة، وهذا الأمر محال؛ لأن الأداءات اللغوية نفسها لا نهائية.

ومن خلال استقرائي لكتاب الخصائص تبين لي أن ابن جني قد استعمل مصطلحات بيّن من خلالها درجات الكلام المستعمل أو المسموع،[1]

---

(١) علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ص٩٦-٩٧

(٢) السيوطي، الاقتراح ص٦٢

(٣) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ص٩٦-٩٧

ومن هذه المصطلحات:

١- **الأكثر**: الأكثر لغة: نقيض الأقل، واصطلاحاً: الكلام المنقول عن العرب المستفيض بحيث يمكننا القياس عليه(١).

استعمل ابن جني هذا المصطلح في عدة مواضع(٢)، منها قوله: "وكذلك قولهم (مكان مبقل) هذا هو القياس، والأكثر في السماع باقل"(٣)، وبين أن الحكم يحمل على الأكثر لا على الأقل، وذكر ذلك في عدة مواضع(٤)، منها قوله: "فأما قولهم: ما قام زيد بل عمرو، وبن عمرو فالنون بدل من اللام، ألا ترى إلى كثرة استعمال (بل) وقلة استعمال (بن) والحكم على الأكثر لا على الأقل"، وذكر أيضاً مصطلح (الأكثر) في قوله: "وكذلك قولهم: قام زيد فمّ عمرو، الفاء بدل من الثاء في ثمّ؛ ألا ترى انه أكثر استعمالاً"(٥)، وقال في حديثه عن "ما" التميمية والحجازية: "ومع ذلك فأكثر المسموع عنهم إنما هو لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن"(٦).

٢- **الكثير جداً والكثير**: الكثير في اللغة صفة مشبهة من كثر الشيء صار كثيراً، وتوافر وهو خلاف القليل. واصطلاحاً: هو الكلام المنقول عن العرب المستفيض(٧).

استعمل ابن جني مصطلح "الكثير جداً" في باب "الاحتياط"، وبين أن العرب أرادت من التوكيد تمكين المعنى، وان التوكيد اللفظي يكون في الجمل والآحاد جميعاً، وقال في نهاية الباب: "وهذا باب كثير جداً"(٨)،[1] واستعمله

---

(١) راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف ص١٥١، ٣٩٤

(٢) ينظر على سبيل المثال: ابن جني، الخصائص ٨٦/١، ٢٩٦، ٤٨/٢، ٨٩/٣

(٣) المرجع السابق، ٩٨/١

(٤) المرجع السابق، ٢١٦/٢، ٢٦١، ٢٦٢، ٦٨/٣

[1] (٥) المرجع السابق ٨٦/٢

(٦) المرجع السابق، ٢٦١/٢

(٧) راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف ص٣٤٤، ٣٩٤

(٨) ابن جني، الخصائص ١٠٥/٣

أيضاً في باب "اختلاف اللغات وكلها حجة"، قال فيه: "فأما أن تقل إحداهما جـداً وتكـثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً"(١)، وأرى أن هـذا المصـطلح يذكـر للمبالغة، وانه لا يختلف عن مصطلح "الأكثر".

أمـا مصـطلح الكثير، فقد استعمله ابن جني كثيراً، من ذلك قوله: "والاعتراض للتسديد قد جاء بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، وبين الموصول والصلة، وغير ذلك، مجيئاً كثيراً في القرآن، وفصيح الكلام،... والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن"(٢)، ومواضع استعمال هذا المصطلح كثيرة لا يتسع المقام لذكرها(٣).

وكان ابن جني أحياناً يصف الكثير بأنه واسع(٤)، أو فاشٍ(٥)، وأحياناً يعـبر عـنه بقوله: "عامته" من ذلك قوله: "لا نجد في الثنائي – على قلة حـروفه ما أوله مضموم إلا القليل وإنما عامته على الفتح، نحو هل، وبل، وقد، وأن..."(٦)، أو يعبر عنه بقوله: "في نهاية الانتشار"(٧).

ونلاحظ مما سبق أن المصطلحات السابقة متقاربة في المعنى اللغوي والاصطلاحي، وتعني كثرة سماع الشيء واستعماله، وكان ابن جني يتخذ الكـثرة أصلاً يقيس عليها، ويحمل القليل على الكثير، ويعلل ذلك بسبب

(١) ابن جني، الخصائص /١٢، وينظر استعمال هذا المصطلح أيضاً: ١٦٦/٣
(٢) المرجع السابق، ٣٣٢/١
(٣) المرجع السابق، ٦٩/١، ٢٦٦، ٢٧٩، ٣٣٩، ٣٥٦، ١٨/٢، ٤٦، ٣٦٤، ٣٧/٣، ١٤٦، ١٥١، ١٨٠
(٤) ابن جني، الخصائص ٣٦٤/٢
(٥) المرجع السابق، ١٦٤/٣
(٦) المرجع السابق، ٧٠/١
(٧) المرجع السابق، ١٦٨/٣

كــثرة الاستعمال، يقول: "وإن شذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كــان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله"[1]، ومثل على ذلك بـــ "ما" التميميّة والحجازية. ومع ذلك فالقياس على الكثير ـ عنده ـ ليس شرطاً[2].

٣- **القليل**: القليل لغة: صفة مشبهة من "قلّ" وهو ضد الكثير، وذكر ابــن فــارس أن القاف واللام أصلان صحيحان، يدل أحدهما على نزارة الشيء، والآخر على خلاف الاستقرار، وهو الانزعاج[3].

اصطلاحاً: هو الكلام العربي الأصيل الذي لم يتمشَ مع قاعدة قياسية عامة، ولم تذكر له قاعدة كلية، ولا يقاس عليه، إلا بشروط[4].

واستعمل ابن جني هذا المصطلح كثيراً، من ذلك قوله: "وأما ضعف الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال فمرذول مطّرح؛ غير أنه قد يجيء مــنه الشـــيء إلا أنه قليل"، ومثل على ذلك ببيت لطرفة بن العبد[5]، ومما جــاء قلــيلاً فـــي الاســتعمال قولهم: زئبر، وضئبل، وخرفع[6]، وكذلك استعمالهم "بن" مكان "بل"[7].

ويعــبر ابــن جنــي أحياناً عن القليل بقوله: "لم يكثر"[8]، أو بقوله: "مســموع"[9]، مــن ذلــك قولهم: مكان مبقل، هذا هو القياس، والأكثر في السماع باقل، والأول مسموع".[1]

---

(١) ابن جني، الخصائص ، ١٢٥/١

(٢) المرجع السابق، ١١٦/١

(٣) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٣/٥

(٤) عزيزة فوّال، المعجم المفصل في النحو العربي ٥٥٥/١، وعلي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ص٩٩

(٥) ينظر: صفحة ٥٨ /٥٩ من هذا البحث

(٦) ابن جني، الخصائص ٢١٥/٣

(٧) المرجع السابق، ٨٦/٢

(٨) ألمرجع السابق، ١٩٦/٣

(٩) المرجع السابق، ٩٨/١، وينظر: ٢٢٢/٢، ٤٣٨

وقـــد يكون القليل جائزاً ومثل ذلك قولك: "فيها قائماً رجل" كنت بين أن تـــرفع قائمـــاً فتقدم الصفة على الموصوف ـ وهذا لا يكون ـ وبين أن تنصب الحال من النكرة ـ وهذا على قلته جائز ـ حملت المسألة على الحال فنصبت"(١).

ولا يكتفـــي ابـــن جني ـ أحياناً ـ بمصطلح القليل، بل يصفه، وكأن القليل عنده درجات منها:

أ ـ **القلـــيل الشاذ**: استعمل هذا المصطلح عند حديثه عن "الشاذ في السماع المطرد في القياس"، قال: "ومن ذلك استعمالك (أن) بعد كاد نحو: كـــاد زيد أن يقوم، هو قليل شاذ في الاستعمال، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأبياً في القياس"(٢). وهذا المصطلح يختص في السماع.

ب ـ **القليل النزر**: تطالعنا المعاجم اللغوية أن النزر يعني القليل(٣)، واصطلاحاً: هو ما كان وجوده في اللغة قليلاً.

استعمل ابن جني هذا المصطلح في قوله: "... الرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلاً، المستعمل منها قليل... وإذا كان الرباعي مع قربه مـــن الثلاثي إنما استعمل منه الأقل النزر، فما ظنك بالخماسي على طوله وتقاصـــر الفعـــل الـــذي هـــو مئنة من التصريف والتنقل عنه. فلذلك قلّ الخماسي أصلاً"(٤).

ج ـ **القليل المحفوظ**: المحفوظ لغة: اسم مفعول من حفظ بمعنى"صان"(٥)، واصطلاحاً:هو الكلام القليل الذي يرد عن العرب ولا يقاس عليه.[١]

---

(١) ابن جني، الخصائص ، ٢١٤/١

(٢) المرجع السابق، ١٠١/١، وينظر: ٢١٥/٣

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة، ٤١٨/٥، الفيروزأبادي، القاموس المحيط ١٤٦/٢، الزمخشري، أساس البلاغة، ص٦٧٩.

(٤) ابن جني، الخصائص ٦٢/١، وينظر أيضاً: ٦٣/١، ٢٤٥، ٢٣٧/٢

(٥) المعجم الوسيط ١٨٥/١

استعمل ابن جني هذا المصطلح في قوله: "ونحن نعلم أن يفعُل في المضاعف المتعدي أكثر من يفعِل، نحو شدّه يُشدُّه، ومدّه يُمدُّه،... ويفعِل في المضاعف قليل محفوظ، نحو هرّه يهرُّه، وعلّه يعلُّه، وأحرف قليلة"[١]، وورد هذا المصطلح في غير هذا الموضع أيضاً[٢].

وقد استعمل ابن جني مصطلحاً وصف فيه (المحفوظ) وهو: "المحفوظ النادر"، والنادر في اللغة: يعني القليل الوجود، الساقط[٣]، واصطلاحاً: هو ما قلّ وجوده في اللغة سواء كان مخالفاً للقياس أو لا[٤]، واستعمله أيضاً في باب "الغرض من مسائل التصريف"، ذكر فيه أنه لا يجوز الموالاة بين إعلالين إلا لمحاً شاذاً، ومحفوظاً نادراً[٥].

ويتضح لنا مما سبق أن درجات القليل مختلفة، وأن ابن جني زاد هذه الصفات للدلالة على ماهية القليل، فقد يكون القليل قليلاً ولكنه غير شاذ، نحو استعمالهم "ما" التميمية. فالقليل لا يعني بالضرورة شذوذه، فقد يكون هذا الشيء موجوداً إلا أنه غير مستعمل ولو استعمل لكان مطرداً

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/٣٨٠-٣٨١

(٢) المرجع السابق ٢/٢٣، ٤٨٤، ٤٩٠

(٣) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٥/٤٠٨، وراجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف ص٤٠٩

(٤) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٦٧٩

(٥) ابن جني، الخصائص ٢/٤٩٠

كثيراً، أما القليل المحفوظ فهو القليل الذي يمكن حصره سواء كان من جهة الاستعمال أو القياس، ولا يعني بالضرورة شذوذه.

استعمل ابن جني مصطلحات أخرى للدلالة على القليل، تعد نظائر لمصطلحات الكثير، وهي: الأقل(١) ١، والقليل جداً(٢).

ويفهم مما سبق أن العرب تأنس باستعمال القليل، قال ابن جني: "أفلا ترى إلى أنسهم باستعمال القلة مقارنة للانتفاء"، كما أن القليل وإن اختلفت أوصافه؛ فإنه لا يقاس عليه من ذلك قول سيبويه: "وقد جاء على فُعْلان نحو الشُّكْران والغفران. وقالوا الشكور كما قالوا: الجحود. فإنما هذا الأقل نوادرُ تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"(٣)، هذا وقد جوّز ابن جني القياس على القليل(٤).

والخلاصة أن معظم هذه التسميات ما هي إلا صور وهمية غير دقيقة، فالأوائل لم يكن بوسعهم سماع كل اللغة، فاللغة كائن حي ينمو ويتطور، أي لسعة لغة العرب وعدم الإحاطة بها.

٤ـ **العزيز**: العزيز لغة(٥): عزّ الشيء يعزّ عزّاً وعزّة وعزازة وهو عزيز: قلّ حتى كاد لا يوجد. واصطلاحاً: هو ما قلّ وجوده في اللغة حتى لا يكاد يوجد.

استعمل ابن جني هذا المصطلح في عدة مواضع(٦)، منها قوله: "وأما (فَيْعل) ـ بفتح العين ـ مما عينه معتلة فعزيز، ثم لم يمنعه عزّة ذلك أن حكم به على (عيّن)"(٧)؛ أي أنهم حملوا كلمة (عَيَّن) على فيعَل ما اعتلت

١(١) ابن جني، الخصائص ١/٧٢، ٢/٨٦

(٢) المرجع السابق ٢/١٢، ٢٨٤

(٣) سيبويه، الكتاب ٤/٨

(٤) ابن جني، الخصائص ١/١١٦

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مادة (عزز) ٥/٣٧٦

(٦) ابن جني، الخصائص ٢/٥٥، ١٢٦، ٢٣٧، ٤٣٦، ٣/١٨٣

(٧) المرجع السابق ١/٢٥٥

عيــنه، وهذه من الصيغ الشاذة بالاتفاق، ولم يرد منها إلا ما جاء به رؤبة في قوله(١):

• ما بالُ عَيْني كالشّعيب العيَّن*

ومن ذلك أيضاً قوله: "وقياس مذَهب الخليل بزيادة الميم في دُلامص... وإذا جاز للخليل أن يدعي زيادة الميم حشواً ــ وهو موضع عزيز عليها ــ فزيادتها آخراً أقرب مأخذاً"(٢).

ونخلص من ذلك إلى أن العزيز قد يقع من جهة الاستعمال أو من جهة القياس، ولا يعني بالضرورة شذوذه.

ب ــ درجات السماع من حيث الوصف (النوع):

١- **المطرد:** سبق أن بينا معنى "المطرد" لغة واصطلاحاً(٣).

اســتعمل ابن جني هذا المصطلح كثيراً، من ذلك استعمال (بين) ظــرفاً، وقــد خرّج أبو الحسن الأخفش قوله تعالى ﴿**لقد تقطّع بينَكم**﴾(٤)، فيمن قرأه بالنصب أن "بينكم" وإن كان منصوب اللفظ فهو مرفوع الموضع بفعلــه، غــير أنه أقرت نصبة الظرف وإن كان مرفوع الموضع؛ لاطراد استعمالهم إياه ظرفاً(٥).

٢ــ **الجــيّد:** الجــيد لغة: نقيض الرديء(٦)، واصطلاحاً: الجيّد من الكلام ما كان على درجة من الفصاحة، أو ما كان مقبولاً، وإن لم يرق إلى درجة الفصيح.[1]

---

[1](١) ينظر: رؤبة، ديوانه ص١٦٠، وسيبويه، الكتاب ٣٦٦/٤، وابن جني، الخصائص ٤٨٧/٢، ٢١٧/٣، وابن الأنباري، الأنصاف ٨٠١/٢، و خولة الهلالي، دراسة لغويّة في أرجيز رؤبة والعجاج ١٤٢/١.

(٢) ابن جني، الخصائص ٥٣/٢

(٣) ينظر: ص ٥٤ من هذا البحث.

(٤) سورة الأنعام، آية ٩٤.

(٥) ابن جني، الخصائص ٣٧٢/٢

(٦) ابن منظور، لسان العرب، مادة (جود) ١٣٥/٣

استـــعمل ابـــن جني هذا المصطلح في قوله[1]: "وقالوا أيضاً: منارة ومنائر، وإنما الصواب مناور؛ لأن الألف عين وليست بزائدة. ومن الجيّد قول الأخطل[2]:

وإنّي لقوّامٌ مَقاوِمَ لمْ يكُنْ ... جريرٌ ولا مَوْلى جريرٍ يَقومُها

وصف ابن جني استعمال الأخطل لكلمة (مَقاوِمَ) بأنه استعمال جيّد، فهـــو لم يهمز، وهذا هو القياس. ولا يعني الجيّد الكثرة أو القلة، وإنما هو وصف في زيادة الحسن.

٣ــ الشّاذ: سبق وأن بينا معنى الشاذ لغة واصطلاحاً.

استعمل ابن جني هذا المصطلح كثيراً في الخصائص، بيّن من خلاله بعـــض الاستعمالات والقياسات الشاذة، وعقد في الخصائص باباً في شواذ الهمـــز[3] من ذلك همز (مصائب)، "وهذا مما لا ينبغي همزه في وجه من القياس"[4].

والشاذ الذي لا يجيء على قياس، نوعان[5]: شاذ مقبول: وهو الذي يجـــيء علـــى خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء والبلغاء، وشاذ مردود: وهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولكنّه لا يقبل عند الفصحاء والبلغاء.

وبيّـــن ابـــن جنـــي أنه يحق للشاعر إذا اضطر أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به سماع[6]. ومثّل على ذلك بقول أبي الأسود[7]:

ليت شعري عن خليلي ما الذي ... غاله في الحب حتى ودَعَه[1]

[1](١) ابن جني، الخصائص ١٤٧/٣

(٢) الأخطل، ديوانه ص٣٢٢

(٣) ابن جني، الخصائص ١٤٤/٣

(٤) المرجع السابق، ١٤٦/٣

(٥) الكفوي، الكليات ص٥٢٨-٥٢٩

(٦) ابن جني، الخصائص ٣٩٧/١

(٧) أبو الأسود ، ديوانه ٣٥٠

ولكن هذا لا يقاس عليه؛ لأنها لغة شاذة[1]. والشاذ لا يعني بالضرورة أنه قليل أو كثير، فقد يكون شاذاً في القياس، إلا أن استعماله كثير.

٤ ــ **الغلط:** الغلط لغة: كل شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد[2].

اصطلاحاً: هو الكلام الغلط الصريح المحقق الخارج على القياس. [1]

ونلاحـــظ أن الغلـــط وقـــع في كلام الناس قديماً، ولم يقتصر على فئة معينة، بل نجده عند علماء الحديث، فهذا الخطابي يؤلف كتاباً يصلح أغلاط المحدِّثيـــن[3]، بل إن الغلط تعدى الحديث إلى القرآن الكريم، فكانت أغلاط الناس في القرآن ــ كما تقول الروايات ــ سبباً في وضع النحو.

وعقد ابن جني باباً لأغلاط الناس[4]، وآخر لسقطات العلماء[5]، قال في الأول: "كان أبو علي ــ رحمه الله ــ يرى وجه ذلك، ويقول: إنما دخل هــذا الــنحو فـــي كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصـــمون بها؛ فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد". واستعمل هذا المصطلح أيضاً في قوله: "ومن ذلك همزهم مصائب. وهو غلط منهم. وذلـــك أنهـــم شبهوا مصيبة بصحيفة، فكما همزوا صحائف همزوا أيضاً مصـــائب، وليست ياء مصيبة زائدة كياء صحيفة؛ لأنها عين، ومنقلبة عن واو، هي العين الأصلية، وأصلها مصوبة؛ لأنها اسم فاعل من أصاب"[6]، ومـــن أغلاطهـــم أيضـــاً قولهـــم: مَلأت السويق، ورثأت زوجي بأبيات،

---

[1] (١) ابن جنّي، الخصائص ١/٢٦٧

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة (غلط) ٧/٣٦٣

(٣) ينظر: الخطابي، إصلاح أغلاط المحدّثين.

(٤) ابن جنّي، الخصائص ٣/٢٧٦

(٥) المرجع السابق ٣/٢٨٥

(٦) المرجع السابق ٣/٢٨٠

واستلأمت الحجر، ولَبَّأت الحج"[1]، واستعمل ابن جني مصطلح (الغلط) في عدّة مواضع في الخصائص[2].

ويتفق ابن جني مع سيبويه في استعماله هذا المصطلح، فقد استعمله سيبويه كثيراً، ويعني به الخروج على القياس[3].

٥ ــ **اللحن**: اللحن لغة: اللحْن بتسكين الحاء هو الخطأ في الكلام[4].

واصطلاحاً: هو العدول بالكلام عن الصواب؛ أي الخطأ اللغوي، أو هو عيب لساني يقوم على تحريف الكلام عن القواعد الصحيحة، ويقع في الأصوات اللغوية نحو (أخد) بدلاً من (أخذ)، أو الصورة البنيوية نحو (الملفت للانتباه) بدلاً من (اللافت للانتباه)، أو التراكيب النحوية كنصب ما حقه الرفع[5].

واللحن معروف منذ زمن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقد روي أنه سمع رجلاً يلحن في كلامه، فقال: "أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ"[6].

استعمل ابن جني مصطلح اللحن في قوله: "فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين؛ نحو سأّال، وجئّار، فأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا، وليس لحناً. وذلك نحو قرأ أبوك...لكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينين لحنٌ، إلا ما شذّ مما حكيناه من خطائىء وبابه"[7].

ووقوع اللحن في كلام العرب أمر لا يُقبل فيه عذر، قال ابن جني: "فأما[1]

---

(١) ابن جني، الخصائص ٣/٣٨٢

(٢) ينظر: المرجع السابق ١/١٩٣، ٣/١٢٤، ٢١٨، ٢٩٩، ٣٤٣

(٣) سيبويه، الكتاب (مقدمة المحقق) ص٣٢

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة (لحن) ١٣/ ٣٨٠

(٥) الكفوي، الكليات، ص٧٩٧، ومحمد التونجي وزميله، المعجم المفصل في علوم اللغة ٢/٤٩٧

(٦) لم أجد نص هذا الحديث في الكتب التسعة وسلسلة الأحاديث الضعيفة.

(٧) ابن جني، الخصائص ٣/١٤٥

مـــا يأتـــي عـــن العرب لحناً فلا نعذر في مثله مولداً"[1]، وكذلك قال ابن فـــارس: "فأمـــا أمـــراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمدون المقصور، ويقدّمـــون ويؤخـــرون ... فأمـــا لحنٌ في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك"[2].

٦ــ **الخطـــأ**: الخطأ لغة: ضد الصواب[3]، واصطلاحاً: العدول عن الجهـــة، ويكـــون الخطـــأ في اللفظ والمعنى، فالخطأ في اللفظ كاستعمال المتباينة كالمترادفة، نحو: السيف والصارم. وأما الخطأ في المعنى فالحكم علـــى الجنس بحكم النوع المندرج تحته: نحو: هذا لون، واللون سواد فهذا أسود[4].

ذكـــر ابـــن جنـــي هذا المصطلح في حكاية أبي عمر الجرمي مع الأصـــمعي، "وقد سمعه يقول أنا أعلم الناس بالنحو، فقال الأصمعي: يا أبا عمر، كيف تنشد قول الشاعر[5]:

قَدْ كُنَّ يَخْبَأنَ الْوُجوهَ تَسَتُّراً فالآنَ حينَ بدأنَ للنُظَّارِ

بدأن أو بدين؟ فقال أبو عمر: بدأن. فقال الأصمعي: يا أبا عمر، أنت أعلم الناس بالنحو! ــ يمازحه ــ إنما هو بدونَ، أي ظهرن. فيقال: إن أبا عمر تغفل الأصمعي، فجاءه يوماً وهو في مجلسه، فقال له أبو عمر: كيف تحقر مختاراً؟ فقال الأصمعي: مخيتير. فقال له أبو عمر: أخطأت؛ إنما هو مخيِّر أو مخيِّـــير؛ تحـــذف الـــتاء؛ لأنها زائدة"[6]، وكان ابن جني أحياناً يصف الخطأ، من ذلك ما ذهب إليه "أبو عبيدة في المندوحة إلى أنها من قولهم:

(١) ابن جني، الخصائص ١/٣٣٠

(٢) ابن فارس، الصاحبي ص٢١٣

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة (خطأ) ١/٦٥

(٤) الكفوي، الكليات ص ٤٢٤-٤٢٥

(٥) البيت لربيعة بن زياد، ينظر: أبو تمام، ديوان الحماسة، شرح التبريزي ١/٤١٣، ورواية البيت في الحماسة:

قد كن يخبأن الوجوه تستراً فاليومَ حين بَرَزْنَ للنظار

(٦) ابن جلي، الخصائص ٣/٣٠٢

انداح بطنه إذا اتسع، وذلك خطأ فاحش، ولو كانت منه لكانت: مَنْفَعْلة"[١].

يتبيـــن لنا مما سبق أن الخطأ مهما كان لا يمكن قبوله، أو الاحتجاج به، أو القياس عليه.

٧ - **الغريـــب**: الغريـــب لغة[٢]: الغامض البعيد، اصطلاحاً: عرف الغريب مصطلحاً على

فـــن من فنون القول في الدراسات القرآنية، والحديث النبوي، فهناك كتب عديدة ألفت في غريب القرآن والحديث[٣].

والغريـــب هو ما ليس مأنوس الاستعمال ولا ظاهر المعنى ويسمى الوحشي[٤]. والغرابة: أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها فتحتاج في معرفتها إلى أن تنقر عنها في كتب اللغة المبسوطة[٥]. وهو على ضربين:

---

(١) ابن جني، الخصائص ، ٣/٣٤٢

(٢) ابن منظور، لسان العرب ، مادة (غرب) ١/٦٤٠

(٣) ينظر: خولة تقي الدين الهلالي، دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج ١/٦١

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى ٢/٢٢٥

(٥) السيوطي، المزهر ١/١٨٦

ضـــرب يختص بشكل الكلمة من حيث الصيغة والأصوات، وضرب آخر يختص بمدلول الكلمة منفردة أو منظومة في الجملة[١].

استعمل ابن جني هذا المصطلح في عدة مواضع منها: ما حكاه أبو زيد: "زرنوق بفتح الزاي، فهذا فَعْنُول. وهو غريب"[٢].

ومـــن الغريب اللفظي تلك الكلمات التي جاء بها ابن أحمر الباهلي "قال أحمد بن يحيى: حدثني بعض أصحابي عن الأصمعي أنه ذكر حروفاً من الغريب، فقال: لا أعلم أحداً أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي. منها: الجَبْر وهـــو الملـــك..."[٣] ومن الغريب أيضاً: المصادر المجموعة العاملة، نحو قوله: *** مواعيدَ عرقوب أخاه بيثرب ***[٤]

وقولهـــم: تركته بملاحس البقر أولادها، يقول ابن جني: "فالملاحس جمـــع مَلْحـــس، ولا يخلو أن يكون مكاناً، أو مصدراً، فلا يجوز أن يكون مكاناً، لأنه قد عمل في الأولاد فنصبها،

والمكـــان لا يعمـــل فـــي المفعول به، كما أن الزمان لا يعمل فيه،...فـــ (ملاحس البقر) إذاً مصدر مجموع معمل في المفعول به، كما أن (مواعيد عرقوب أخاه بيثرب) كذلك. وهو غريب"[٥].

ونخلـــص إلى أن الغريب لا يعني بالضرورة أنه قليل أو كثير، وأن معـــيار الغرابة معيار وهمي، فما هو غريب عندنا قد لا يكون غريباً عند غـــيرنا، فمـــثلاً لـــو تكلمنا ببعض الألفاظ التي كانت مستعملة في العصر الجاهلي ودرست، لقلنا عنها الآن إنها غريبة ووحشية، فما هو غريب في

(١) خولة تقي الدين الهلالي، دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج ١/٧٠

(٢) ابن جني، الخصائص ٣/٢٢٧

(٣) المرجع السابق، ٣/١٤٨

(٤) يضرب هذا المثل في خلف الوعد، ينظر: الميداني، مجمع الأمثال ٢/٣١١، و ينظر أيضاً: الشماخ، ديوانه، قصيدة (مواعيد عرقوب) ص ٤٣٢، يقول:

وعدتَ وكان الخُلْفُ منكَ سجيةً   مواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيثربَ

(٥) ابن جني، الخصائص ٢/٢٠٩-٢١٠

بيئة أو عصر قد لا يكون غريباً في غيرهما.

٨- **القبيح:** القبيح لغة: نقيض الحسن، عام في كل شيء[١].

استعمل ابن جني هذا المصطلح في عدة مواضع، منها ما ورد من حديثه عن قول الشاعر[٢]:

إذا المرء لم يخشَ الكريهةَ أوشكتْ حِبالُ الهُوَيْنَى بالفتى أنْ تَقَطَّعا

"وهذا عندهم قبيح، وهو إعادة الثاني مظهراً بغير لفظه الأول؛ وإنما سبيله أن يأتي مضمراً؛ نحو زيدٌ مررت به. فإن لم يأت مضمراً وجاء مظهراً فأجود ذلك أن يعادَ لفظ الأول البتة؛ نحو: زيدٌ مررتُ بزيدٍ"[٣].

ومن الاستعمال القبيح قول الفرزدق[٤]:

فَلَمّا للصَّلاةِ دَعا المُنادي نَهَضْتُ وكنتُ منها في غُرُورِ

وذلك لأنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف"، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير، لكنه من ضرورة الشاعر"[٥].

والضرورة قبيحة، إلا أنها تقسم إلى قسمين، ضرورة مقبولة أو حسنة، وضرورة مردودة أو قبيحة، وقد بين ابن جني المراد بهما في "باب الحمل على أحسن الأقبحين"[٦].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قبح) ٢/٥٥٢، والتهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٣٠٠

(٢) البيت للكلحبة العريني، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ١/٣٨٦، و٣٨٨

(٣) ابن جني، الخصائص ٣/٥٥

(٤) الفرزدق، ديوانه ١/٢٨٣

(٥) ابن جني، الخصائص ٢/٤٠٦، ١/٣٣١

(٦) المرجع السابق ١/٢١٣

ويطلــق هذا المصطلح على أحد أقسام الحكم النحوي، فالحكم القبيح كــرفع الفعــل المضـــارع بعد شرط المضارع، ومن الملاحظ أن إطلاق مصطلح القبيح غالباً ما يرد في الضرورات .

٩ــ **الضعيف**: الضعيف لغة: خلاف القويّ[١].

اصــطلاحاً[٢]: هــو ما خالف القانون النحوي المشهور؛ أي هو ما انحط عن درجة الفصيح.

وقــد يكــون الضــعيف من جهة الاستعمال، أو من جهة القياس، وضـــعفه في الاستعمال ليس شرطاً أن يكون ناتجاً عن ضعفه في القياس، يقــول ابــن جني: "ومما يقوى في القياس، ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسماً صريحاً؛ نحو قولك: عسى زيد قائماً أو قياماً؛ هذا هو القياس؛ غير أن السماع ورد بحظره"[٣]. ١

وعقد ابن جني باباً في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد[٤]، قــال فــيه: "وذلــك جائــز عنهم، وظاهر وجــه الحكمة في لغتهم؛ قال الفــرزدق[٥]:

كلاهما حين جدّ الجريُ بينهما   قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

فقوله: كلاهما قد أقلعا ضعيف؛ لأنه حمل على المعنى؛ وقوله: وكلا أنفيهما رابي قويّ لأنه حمل على اللفظ"[٦].

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ضعف) ٢٠٣/٩، وأبو بكر الزبيدي، مختصر العين ٢٢٥/١

(٢) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ١١١٩/٢

(٣) ابن جني، الخصائص ٩٩/١

(٤) المرجع السابق ٣١٧/٣

(٥) لــم أجــد البيت في ديوان الفرزدق، ولكن هناك مقطوعة في ديوانه في هجاء جرير على نفس البحر والقافية، ينظر: الديوان ٧٠/١، وهناك رواية (الحرب) بدل (الجريُ)، الخصائص ٤٢٣/٢

(٦) ابن جني، الخصائص ٣١٧/٣

وأمـــا الضـــعيف مـــن جهـــة القياس فهو كتقديم المعطوف على المعطـــوف عليه، نحو: قام وزيدٌ عمروٌ، فقد جمعت أمام زيد بين عاملين: أحدهمـــا (قام)، والآخر (الواو)، وإذا صرت إلى ذلك كأنك قد أعملت فيه عاملين[1].

وكذلـــك عـــدّ الـــتقاء الهمزتين على التحقيق في كلمتين استعمالاً ضـــعيفاً[2]. والضعيف في الاستعمال أو القياس عند اللغويين كما هو عند ابن جني مرذول مطرح؛ غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل[3]، لذلك لا يتخذ أصلاً يقاس عليه. والضعيف في الاستعمال أو القياس قد يكون في التركيـــب، أو فـــي بنـــية الكلمة، نحو[4]: زئبر، وخرفع، فوجه ضعفه في القياس هو الانتقال من كسر إلى ضم.

(١) ابن جني، الخصائص٢/٣٨٩

(٢) المرجع السابق ٣/١٤٥

(٣) المرجع السابق ١/١٢٧

(٤) المرجع السابق ٣/٢١٥

القياس

القياس لغة: التقدير، يقال: قاس الشيء يقيسه، قيساً وقياساً، واقتاسَه وقيّسهُ إذا قدّره على مثاله[1].

اصطلاحاً هو: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم؛ وإنما لمّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الأعراب"[2]، وقيل: "تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بأصل بجامعٍ، وقيل: هو اعتبار الشيء بشيء بجامع. وهذه الحدود كلها متقاربة"[3].

والقياس: "هو معظم أدلة النحو والمعوّل في غالب مسائله عليه كما قيل: إنما النحو قياس يتبع"[4]، وقيل في حدّه: "إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[5].

ويتضح مما سبق أن اللغويين قد تأثروا بالفقهاء، وأن أصول النحو ظهرت بعد أصول الفقه، فتعريف القياس هذا هو تعريف القياس في أصول الفقه، وأن هذه التعاريف وإن تعددت فهي متقاربة في الحدود.

القياس عند ابن جني: ¹

سبق أن بينا في التمهيد أن مصطلح القياس قد استعمل منذ نشأة النحو العربي، وأنه بدأ بسيطاً لم يتجاوز معناه اللغوي، إلى أن جاء الخليل

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قيس) ١٨٧/٦

(٢) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص٤٥-٤٦

(٣) المرجع السابق، ص٩٣

(٤) السيوطي، الاقتراح ص٨٩

(٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ابـــن أحمـــد الذي يعد "سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"[1]، ولكن القـــياس تطور ونضج مكتملاً في القرن الرابع الهجري عل يدي أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني؛ نتيجة للتقدم العلمي والتأثر بالثقافات الأخرى.

يقـــول ابـــن جني مبيناً أهمية القياس عند أستاذه أبي علي الفارسي: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"[2]. ٢

وقد نهج ابن جني نهج أستاذه، إذ بلغ القياس عنده ذروته، وسنتعرف علـــى منهجه في القياس من خلال كتابه "الخصائص"، فهو في هذا الكتاب يأنس بالتجربة اللغوية ويقبلها على وجوهها المختلفة ويكثر التفكير والتأمل فيها[3]، بل يحث عليه، يقول: "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يُلو بنص أو ينتهك حرمة شرع"[4]، وهذا يوضح مبدأ الاجتهاد عنده، فمن حق أي لغوي أن يرتجل ويقيس ويجتهد، فهو لم يتخذ القياس له وحده، بل يحث عليه ويدعو إليه.

ومـــن خلال استقراء كتاب الخصائص تبين لي اهتمام ابن جني في القـــياس حـــتى تعـــددت صـــوره ومصطلحاته، وعلى الرغم من اهتمامه بالقـــياس، فأنه كان يرفضه إذا تعارض مع السماع، يقول: "وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث ممن تعلق بهذه الصناعة، فضلاً عن صدور الأشياخ، وهـــو أكثر من أن أحصيه في هذا الموضع لك، لكني أنبِّهك على كثير من ذلك لتُكثر التعجب ممن تعجب منه، أو يستبعد الأخذ به"[5]؛ أي أن القياس فـــي هـــذه اللغة كثير، ومع ذلك فهو سهل يستعمله الأحداث كما استعمله شيوخ صناعة النحو.

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/٣٦٢

(٢) المرجع السابق ٢/٩٠

(٣) سعيد الأفغاني، في أصول النحو ص٩٢

(٤) ابن جني، الخصائص ١/١٩١

(٥) المرجع السابق ٢/٤٢

وفائدة القياس أنه يعطي نماذج وأمثلة من اللغة لم يتكلم بها العرب، أو لم تُسمع، ولكنها مقيسة على كلامهم، فهي تغني المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب، يقول ابن جني: "لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجوده على ضربين: أحدهما ما لا بد من تقبله كهيئته، لا بوصيّة فيه، ولا تنبيهٍ عليه؛ نحو حجر، ودار... ومنه ما وجدوه يُتدارك بالقياس، وتخفّ الكُلفة في علمه على الناس، فقنّنوه وفصّلوه إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب، المغني عن المذهب الحَزن البعيد"(١). ومع ذلك فاللغة لا تؤخذ كلها بالقياس، يقول: "ومعاذَ الله أن ندّعي أن جميع اللغة تُستدرك بالأدلة قياساً"(٢)، ويقول في هذا المعنى أيضاً: "ومنها ما لم يؤخذ إلا بالسماع ولا يلتفت فيه إلى قياس، وهو الباب الأكثر نحو قولهم: (رجل) و(حجر) فهذا مما لا يقدم عليه بقياس، بل يرجع فيه إلى السماع"(٣)؛ أي أن مثل هذه الأسماء تواضع واصطلاح ولا دخل للقياس فيها.

وعن قوة القياس وأهميته عند النحاة يقول ابن جني: "واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"(٤).

أركان القياس:

أولاً: الأصل (المقيس عليه): مصطلحان مستعملان بمعنى واحد في القياس النحوي، وهما عند ابن جني والنحاة النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الفصحاء. وقد استعمل ابن جني مصطلح الأصل في عدة مواضع في "الخصائص" وتباين مفهوم هذا المصطلح عنده، فتارة يقصد به المقيس عليه، وتارة القاعدة أو الباب، وأخرى يعني به الجذر، وتارة أخرى يعني ٣

---

(١) ابن جني، الخصائص ٤٤/٢

(٢) المرجع السابق ٤٥/٢

(٣) ابن جني، المنصف في شرح تصريف المازني ٣/١

(٤) ابن جني، الخصائص ١١٥/١

به الأول أو الأسبق، وتفهم هذه المعاني من خلال السياق.

أما مصطلح المقيس عليه فكان يفهم من فحوى عبارات، نحو قوله: "لا يســوغ القياس عليه"(١)، و "لا تقيس عليه غيره"(٢)، وأحياناً كان يجمع بينهما نحو قوله: "لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه"(٣).

وقد وضع ابن جني شروطاً وأحكاماً للأصل المقيس عليه، منها:

أ- ألا يكــون المقــيس عليه مطردا في الاستعمال شاذاً في القياس، لذلــك لا يجــوز القياس على (استحوذ) و (استصوب)، يقول: "واعلم أن الشــيء إذا أطــرد في الاستعمال وشذّ في القياس، فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه؛ لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره"(٤).

ب ــ ألا يكون المقيس عليه شاذاً في السماع مطرداً في القياس، فإن كــان كذلــك "تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب من أمثاله فمن ذلك امتناعك من: وذر و ودع؛ لأنهم لم يقولوهما، و لا غــرو علــيك أن تســتعمل نظــيرهما؛ نحو (وزن) و (ودع) لو لم تســمعهما"(٥). و (وذر و ودع) لــم يرفضــهما القياس ومع ذلك لا يقاس عليهما "فكما لا يقاس على الشاذ نطقاً لا يقاس عليه تركاً"(٦).

ج ــ ألا يكون المقيس عليه مما يحتمله القياس ولم يرد به السماع، وهذا الشرط يستشف من كلام ابن جني في "القراءات التي تؤثر رواية ولا تتجاوز، لأنها لم يسمع فيها ذلك، كقوله ــ عزّ اسمه ــ (بسم الله الرحمن الرحيم) فالسنة المأخوذ بها في ذلك اتباع الصفتين إعراب اسم الله ٤

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/١٠٠

(٢) المرجع السابق ١/١١٨

(٣) المرجع السابق ١/١٠٠

(٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها

(٥) المرجع السابق ، ١/١١٨، ١٠٠

(٦) السيوطي، الاقتراح ص٩٣

سبحانه، والقياس يبيح أشياء فيها، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها. نعم وهناك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشك أحدٌ من أهل هذه الصناعة في حسنه، كأن يقرأ (بسم الله الرحمنُ الرحيمُ) برفع الصفتين جميعاً على المدح، ويجوز (الرحمنَ الرحيمَ) بنصبهما جميعاً عليه. ويجوز (الرحمنُ الرحيمَ) برفع الأول ونصب الثاني، ويجوز (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب الأول ورفع الثاني"(١). فكل ذلك يحتمله القياس، ولكنه لا يقاس عليه؛ لأنه لم يسمع.

د ـ أن يكون المقيس عليه مستحكم العلة، فإن كان غير مستحكم العلة فلا يقاس عليه، "من ذلك ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه، نحو استحوذ، وأغيلت المرأة... ولا يقاس هذا ولا ما قبله، لأنه لم تستحكم علته، وإنما خرج تنبيهاً وتصرفاً واتساعاً"(٢).

هـ ـ ليست الكثرة شرطاً في المقيس عليه، فقد يقاس على القليل وغيره أكثر منه، وعقد ابن جني باباً في جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه، قال فيه: "هذا باب ظاهره ــ إلى أن تعرف صورته ــ ظاهر التناقض؛ إلا أنه مع تأمله صحيح. وذلك أن يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنه ليس بقياس. الأول قولهم في النسب إلى شنوءة: شنئيّ؛ فلك ــ من بعد ــ أن تقول في الإضافة إلى قتوبة: قتبيّ، وإلى ركوبة: ركبيّ، وإلى حلوبة: حلبيّ؛ قياساً على شنئيّ. وذلك أنهم أجروا فَعُولة مجرى فعيلة؛ لمشابهتها إيّاها من عدة أوجه: أحدها أن كل واحدة منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه؛ ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء ردفين وامتناع ذلك في الألف، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف، إلى غير ذلك. ومنها أن في كل واحدة من فَعُولة وفعيلة تاء التأنيث. ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد؛ نحو أثيم وأثوم، ورحيم ورَحُوم..."(٣)،"قال أبو الحسن، فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد ــ يعني شَنُوءة ــ قال: فإنه جميع ما جاء"، ويعلق ابن جني على كلام أبي

---

(١) ابن جني، الخصائص ٣٩٩/١

(٢) المرجع السابق، ١٤٤/١-١٤٥

(٣) المرجع السابق، ١١٦/١-١١٧

الحسن قائلاً: "وما ألطف هذا القول من أبي الحسن! وتفسيره أن الذي جاء في فَعُولة هو هذا الحرف، والقياس قابلُه، ولم يأت فيه شيء ينقضه"[١].

"وأمـــا ما هو أكثر من باب شَنَئَيّ، ولا يجوز القياس عليه؛ لأنه لم يكــن هـــو على قياس، فقولهم في ثَقِيف: ثَقَفِيّ، وفي قريش: قُرشيّ، وفي سُــلَيم: سُــلَميّ.فهذا وأن كان أكثر من شَنَئَيّ فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس. فلا يجيز على هذا في سعيد سَعَدِيّ، ولا في كريم كَرَميّ"[٢].

ونخلص مما سبق إلى أن أفضل ما يكون المقيس عليه هو أن يكون مطرداً في السماع والقياس معاً.

أما القياس على الشاذ، فلا يجيزه ابن جني إلا في الضرورة، يقول: "ســـألت أبا علي رحمه الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منـــثورهم، فكذلـــك يجـــوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا... فما كان من أحسن ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا. وما بين ذلك بين ذلك"[٣]. ٥

ثانـــياً: الفـــرع (المقيس): لغة: الفرع من كل شيء أعلاه[٤]، وهو خلاف الأصـــل ، واصـــطلاحاً: هو المحمول على كلام العرب تركيباً وحكماً[٥]، ويشـــمل (المقـــيس) كـــل ما نحمله على النصوص اللغوية أو على كلام العرب، لأن إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال[٦].

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/١١٧

(٢) المرجع السابق، ١/١١٦- ١١٧

(٣) المرجع السابق، ١/٣٢٤-٣٢٥

(٤) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٢/٦٨٤

(٥) سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي ص٢٥

(٦) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص٩٨، وينظر:محمود ياقوت، أصول النحو ٦٠٥

استعمل ابن جني مصطلح (المقيس) في إجابة أبي علي عندما سأله: "أفترتجل اللغة ارتجالاً؟ قال: ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذاً مــن كلامهم[١]"، وقد سمّاه أيضاً (ما قيس على كلام العرب)، وذلك في بــاب عقده في الخصائص بعنوان "باب في أن ما قيس على كلام العرب فهــو مــن كلام العرب"،استهله بقوله: "هذا موضع شريف. وأكثر الناس يَضــعُف عن احتماله؛ لغموضه ولطفه والمنفعة به عامة والتساند إليه مُقَوٍّ مُجْــدٍ. وقد نصّ أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كــلام العــرب؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسم كل فاعل ولا مفعــول، وإنمــا ســمعتَ البعض فقست عليه غيره. فإذا سمعت "قام زيدٌ" أجــزتَ ظَرُفَ بِشْر، وكَرُمَ خالد. قال أبو علي إذا قلت: "طاب الخُشْكُنان" فهذا من كلام العرب؛ لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب"[٢].

ويقول ابن جني أيضاً: " ومما يدّلك على أن ما قيس على كلام العرب فإنه مــن كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاقَون بينهم مسائلَ أبنية التصريف، نحو قولهم في مثال(صمحمح) من الضرب: (ضربرب) ومن القتل (قتلتل) ومــن الأكــل (أكلكــل)... ونحو ذلك. فقال لك قائل: بأيّ لغة كان هؤلاء يــتكلمون؟ لــم تجد بداً من أن تقول: بالعربية، وإن كانت العرب لم تنطق بواحدة من هذه الحروف"[٣].

ويفهم مما سبق أنه يجوز لنا أن نصوغ على أيّ وزن ثبت استعماله فــي كلام العرب، وإن لم ينطقوا به، فمثلاً يجوز لنا أن نأتي من "ضرب" علــى وزن "جعفــر" فــنقول: "ضَرْبَب" مع انهم لم ينطقوا به، ومثل هذا القياس[٦] غرضه التمرين، لذلك لا يلزم إثبات صيغ لم تنطق بها العرب في

(١) ابن جني، الخصائص ٣٦٠/١

(٢) المرجع السابق، ٣٥٨/١

(٣) المرجع السابق،٣٦١/١

كلامهـــا، فمثلاً لا نصوغ على وزن "جالينوس" و "ميكائيل"، لعدم ثبوتهما في كلام العرب[١].

وقد بين ابن جني أن الغرض من مسائل التصريف هو، أولاً: إلحاق ما ليس من كلام العرب في كلامهم، وثانياً: التماسك الرياضة به والتدرب بالصـــنعة فـيه، وذلك نحو "قولك في مثل فيعول من شويْت: شيْويّ، وفي فعلـــول منه: شُووِيّ". فالغرض في نحو هذا هو التأنس به، وتدرب الفكر وتجشمه، وإصلاح الطبع لما يعرض في معناه وعلى سمته[٢].٧

وهذا القياس هو الذي حمل بعضهم على أن قال في العجاج ورؤبة: إنهما قاســـا اللغة وتصرفا فيها، وأقدما على ما لم يأتِ به مَن قَبلهما، كما حمل الفرزدق على أن يلغز بالأبيات، ويأمر بإلقائها على ابن أبي إسحاق[٣].

ويـــتخذ المقيس صوراً مختلفة، منها أن يكون المقيس فرعاً محمولاً علـــى أصـــل، أو أصلاً محمولاً على فرع، أو نظيراً محمولاً على نظير آخر، وغيرها من الصور.

ثالثاً: العلة: وهي الركن الثالث من أركان القياس، وبها تتضح علاقة المقـــيس عليه بالمقيس؛ أيّ علاقة الأصل بالفرع. وهي السبب الذي تحقّق في المقيس عليه فأوجب له حكماً، وتحقّق في المقيس أيضاً فأُلحق به فأخذ حكمه[٤]. ويطلق عليها مصطلح "الجامع" أو "العلة الجامعة"، وقد فصّل ابن جني القول في العلة، وسنبين ذلك مفصلاً إن شاء الله في فصل التعليل، أما المقصـــود هنا فهو علة المشابهة، فإذا كانت المشابهة حقيقية، فإن القياس صحيح، وإذا كانت متوهّمة، فالقياس متوهّم.

---

(١) أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف ص١٨٥

(٢) ابن جني، الخصائص، ٢/٤٨٩-٤٩٠، ٢/٩٤-٩٥

(٣) المرجع السابق، ١/٣٧٠

(٤) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ص١١١

رابعاً: الحكم: لغة: العلم والتفقه[١]، وقيل: الصرف والمنع للإصلاح[٢].

اصطلاحاً: إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً. والحكم العقلي: إثبات أمــر إلـــى آخر أو نفيه عنه من غير توقف على تكرر ولا وضع واضعٍ، وينحصر في الوجوب والاستحالة والجواز [٣].

والحكــم هو ثمرة عملية القياس الناتجة عن إلحاق المقيس (الفرع) بالمقيس عليه (الأصل). وقد قسّم النحاة الأحكام النحوية إلى ستة أقسام ـــ متأثرين في ذلك بتقسيم الفقهاء ـــ، وهي[٤]:

١-واجب، كرفع الفاعل ونصب المفعول.

٢-ممنوع، كنصب الفاعل، ورفع المفعول؛ أي ما كان ضد الواجب.

٣-حسن، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط الماضي.

٤-قبيح، كرفع المضارع الواقع بعد شرط المضارع. ^

٥-خلاف الأولى، كتقديم الفاعل في نحو "ضرب غلامُهُ زيداً".

٦ـ الجائــز على السواء، كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضي له.

وقــد تبين لي من خلال استقراء كتاب الخصائص أن ابن جني لم يفصــل الحديث عن الأحكام اللغوية كما ذكرها السيوطي؛ وإنما يذكر هــذه الأقسام عرضاً إذا اقتضى الأمر ذلك، من ذلك إشارته إلى الحكم الواجــب فـــي الإدغام في كلمة (اطّرد) قال: "وذلك أن فاءه طاء، فلما أبدلت تاؤه طاءً صادفت الفاءُ طاء فوجب الإدغام"[٥]، وكذلك ورد حكم الواجب في "باب في وجوب الجائز"، قال فيه: "وذلك في الكلام على

---

(١) إبراهيم أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط ١/١٩٠

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٢/٩١، والكفوي، الكليات ص٣٨٠

(٣) الكفوي، الكليات ص٣٨٠

(٤) السيوطي، الاقتراح ص٤٤

(٥) ابن جني، الخصائص ٢/١٤٣

ضربين: أحدهما ما توجبه الصنعة، فلا بدّ إذاً منه. والآخر أن تعتزمه العرب فتوجبه وإن كان القياس يبيح غيره"[1]. ففي هذا إشارة إلى الحكم الواجـب والحكـم الجائز، كذلك أشار إلى الحكم الحسن في حديثه عن جـزم جواب أسماء الأفعال، في قوله: "فأما الجزم في جواباتها فجائز حسن، وذلك قولك: صه تسلمْ، ومه تستريح"[2]. وكذلك أشار إلى الحكم القبيح في قوله: "ومما يقبح تقديمه الاسم المميز وإن كان الناصبه فعلاً متصرفاً.فلا نجيز شحماً تفقأت، ولا عرقاً تصببَت"[3] وكذلك حكم تقديم المبتدأ النكرة في الواجب قبيح[4].

وهذه الأحكام قد أشبعت بحثاً في الكتب النحوية، لذلك لم يركز ابن جنـي عليها كثيراً، في حين ركّز على أصول هذه الأحكام وما قد ينتج عنها من إشكاليات في الدرس اللغوي، ونراه يعقد عدة أبواب في الحكم النحوي، منها: "باب في حكم المعلول بعلتين"[5]، و "باب الحكم يقف بين الحكمين"[6]، و "باب في إقلال الحفل بما يلطف من الأحكام"[7]، و "باب فـي أن الحكـم للطارئ"[8]، و"باب في بقاء الحكم مع زوال العلة"[9]، و"باب في ترافع الأحكام"[10] وكان ابن جني يستنبط الأحكام اللغوية من كـلام الأعـراب المسـموع أو المـروي، فمن الأول قوله: " وسألت الشجري يوماً فقلت: يا أبا عبد الله، كيف تقول ضربتُ أخاك؟ فقال: ٩

(١) ابن جني، الخصائص ٣/٨٦
(٢) المرجع السابق، ٣/٥١
(٣) المرجع السابق، ٢/٣٨٦
(٤) المرجع السابق، ١/٣٠٠
(٥) المرجع السابق، ١/١٧٥
(٦) المرجع السابق، ٢/١١٠
(٧) المرجع السابق، ٢/٣٥٨
(٨) المرجع السابق، ٣/٦٤
(٩) المرجع السابق، ٣/٥٩
(١٠) المرجع السابق، ٣/٢٢

كذاك. فقلت: أفتقول: ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول: أخوك أبداً. قلت: فكـيف تقول: ضربني أخوك؟ فقال: كذاك. فقلت ألستَ زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال أيشٍ ذا! اختلفت جهتا الكلام". وعقب ابن جني علـى ذلـك بقوله: "فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلاً، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة"(١)، فاختلاف جهتي الكـلام يدل على اختلاف المعاني، لذلك قال في موضع آخر: "ألا ترى أن موضـوع الإعـراب على مخالفة بعضه بعضاً؛ من حيث كان إنما جيء به دالاً على اختلاف المعاني"(٢).

ومـن المروي، ما روي عن النبيّ ــ صلى الله عليه وسلم ــ أن قوماً من العرب أتوه، فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيّان، فقال: بـل أنتم بنو رشدان"(٣)، وعقب ابن جني على ذلك ــ معللاً ومستنبطاً الأحكـام ــ بقوله: "فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة: إن الألف والنون زائدتان، وإن كان ــ عليه السلام ــ لم يتفوّه بذلك، غير أن اشتقاقه إيّاه من الغيّ بمنزلة قولنا نحن: إن الألف والنون فيه زائدتان"(٤).

فهـذه الأحكام التي أصدرها قاسها على أحكام ثبت استعمالها عن العـرب، وقد بين النحاة أن الحكم الذي يقاس عليه هو الحكم الذي ثبت استعماله عن العرب.

كذلـك قاس ابن جني على الأحكام التي ثبتت بالقياس والاستنباط، حيث قال: "ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول: إذا كان اسم الفاعل ــ علـى قوّة تحمله للضمير ــ متى جرى على غير مَن هو له ــ صِفةً

(١) ابن جني، الخصائص ٢٥١/١

(٢) المرجع السابق، ١٧٦/١

(٣) أحمد بن علي العسقلاني، تعجيل المنفعة، ت: إكرام الله إمداد الحق ص٢١٢

(٤) المرجع السابق، ٢٥١/١-٢٥٢

أو صـلة أو حـالاً أو خـبراً ــ لم يحتمل الضميرَ كما يحتمله الفعل، فما ظنّك بالصـفة المشبهة باسم الفاعل، نحو قولك: زيدٌ هندٌ شديد عليها هو، إذا أجريت (شـديداً) خـبراً عن (هند) وكذلك قولك: أخواك زيدٌ حَسَنٌ في عينه هما، ..."، لذلـك"فـإن الحكـم الثابت للمقيس عليه، إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر، حيث لا تلحقه العلامات"(١).

مصطلحات أقسام القياس عند ابن جني:

أولاً: من حيث الاطراد والشذوذ(٢): يقول ابن جني: "جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً وجعلوا ما فـارق علـيه بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً"(٣)، لذلك قسم ابن جني كلام العـرب بالنسبة إلى القياس أربعة أقسام، واصطلح على هذه الأقسام بالتسميات التالية(٤):

١ــ **مطـرد في القياس والاستعمال جميعاً**، نحو قام زيدٌ، وضربت عمراً، ومررت بسعيد، وعدّ هذا القسم هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة.

٢ــ **مطرد في القياس شاذ في الاستعمال**، نحو قولهم: مكان "مبقل"؛ لأنــه مــن الفعل أبقل، ولكن الأكثر في السماع "باقل"، وبين ابن جني موقفه من هــذا القسم بقوله: "تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من: وَذَر، ووَدَع؛ لأنهـم لـم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما؛ نحو: وَزَن ووَعَد لو لم تسمعهما"(٥).

٣ــ **مطـرد في الاستعمال شاذ في القياس**، نحو قولهم: استصوبت الأمر، واستنوق الجمل، وأغيلت المرأة، واستحوذ.''.. ويرى أن هذا القسم لا بدّ من اتباع السمع الوارد فيه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه.

---

(١) السيوطي، الاقتراح ص١٠٢

(٢) سبق وأن تحدثت عن المطرد والشاذ في فصل السماع ، وأرى أن لهما دخلاً في القياس.

(٣) ابن جني الخصائص ١/٩٨

(٤) المرجع السابق ١/٩٨وما بعدها.

(٥) المرجع السابق ١/١٠٠

٤ ــ **شــاذ في القياس والاستعمال جميعاً**، نحو قولهم: ثوب مصوون، ومسك مَدْوُوف، ويرى أنه لا يسوغ القياس عليه ولا ردّ غيره إليه ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية.

ويــردد ابن جني عبارات تنم على الاطراد والشذوذ في القياس، منها: مطرد في القياس[١]، وهذا هو القياس[٢]، ومما يقوى في القياس، والأقوى قياساً[٣]،ومقبول في القياس[٤] والشاذ في القياس[٥]، والأضعف قياساً[٦]، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس[٧]، وغيرها.

ونخلــص ممــا سبق إلى أن القياس إذا كان مقبولاً من حيث الصيغ والأشــكال مرفوضاً من حيث الاستعمال لم يقبله ابن جني بل يعدّه من بــاب إبراز المهارات اللغوية والملكات القوية في التصرف في أشكال القول[٨].

ثانــياً: مصطلحات أقسام القياس من حيث (اللفظ والمعنى):

عــبر ابن جني عن القياس من حيث اللفظ والمعنى بمصطلحي: القياس المعنوي والقياس اللفظي.

والقــياس المعــنوي ــ عــنده ــ هو ما كانت العوامل راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل المضارع. والقياس اللفظي ــ عنده ــ: هو مضامة اللفظ للفظ، أو اشتمال المعنى على اللفظ. ١٢

---

(١) ابن جني، الخصائص ٩٨/١
(٢) المرجع السابق، ٩٨/١، ٢٦١/٢
(٣) المرجع السابق، الصفحات نفسها
(٤) المرجع السابق، ١٠٨/١
(٥) المرجع السابق، ٩٨/١
(٦) المرجع السابق، ١١٥/١
(٧) المرجع السابق، ١١٦/١
(٨) أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني ص٩٨

وقد فاضل ابن جني بينهما بقوله: "وهذان الضربان وإن عمّا وفشوا في هذه اللغة فـإن أقواهمـا وأوسعهما هو القياس المعنوي"(١)، وأكد هذه المفاضلة بقوله: "ألا تـرى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظـاً، نحو أحمد، ويَرْمُع، وتَنضُب... والثمانية الباقية كلها معنوية؛ كالتعريف، والوصف، والعدل، والتأنيث، وغير ذلك"(٢).

ويرى أيضاً أن القياس المعنوي يحتوي القياس اللفظي، يقول في ذلك: "واعلم أن القـياس اللفظـي إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه"(٣)، لهذا فالقـياس المعـنوي أكثر من القياس اللفظي؛ لأن القياس اللفظي متصور لحال المعـنوي، يقـول: "فالمعنى إذاً أشيع و أسيْر حكماً من اللفظ؛ لأنك في اللفظي متصوّر لحال المعنوي، ولست في المعنوي بمحتاجٍ إلى تصوّر حكم اللفظي"(٤).

ثالثاً: قياس الشبه: الشبه لغة: المِثْلُ، وتشابُه الشيء: تشاكُله لوناً ووصفاً(٥).

اصطلاحاً: هو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل(٦). وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمثل به في الأصح كقياس العلة(٧).

يـنعقد قياس الشبه من جهة المعنى أو من جهة اللفظ، ومثال الشبه من جهة المعنى أن أسماء الأفعال نحو عليك ومكانك وأمامك مشـابهة في المعنى للأفعال التي قامت هذه الأسماء مقامها وهي: الزم، واثبت، وتقدم، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول أسماء الأفعال عليها قياساً على جواز تقديم الأفعال التي قامت هي مقامها.

ومثال الشبه من جهة اللفظ أن المركب المزجي يشابه المختوم بتاء

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/١١٠

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المرجع السابق، ١/١١١. وينظر: سعيد الزبيدي، القياس في النحو العربي ص٤٣

(٤) المرجع السابق، ١/١١٢

(٥) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٣/٢٤٣، إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ١/٤٧١

(٦) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص١٠٥

(٧) المرجع السابق، الصفحة نفسها. وينظر: السيوطي، الاقتراح ص١٢٩

التأنيث في حذف جزئه الثاني عند النسب كما تحذف تاء التأنيث، ومنها أن التصـــغير يجري في صدره كما يجري فيما قبل تاء التأنيث، وكذلك أجـــازوا ترخيمه بحذف الجزء الثاني قياساً على ترخيم المؤنث بحذف التاء(١). ١٣

لــم يذكــر ابن جني مصطلح "قياس الشبه"، ولكنه استعمله دون أن ينص عليه بصريح اللفظ، فقد عبّر عنه بقوله: "اعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال"(٢).

ومـــثّل علـــى هـــذا القياس بأن حمل جمع المؤنث السالم على جمع المذكـــر الســـالم؛ أي حمل الفرع على الأصل، قال: "ألا ترى أنهم لمّا أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حدّه، فأعطوا الرفع في التثنية الألف، والرفع في الجمع الواو، والجرّ فيهما الياء، وبقي النصب لا حـــرف له فـــيُمازَ بـــه، جذبوه إلى الجرّ فحملوه عليه دون الرفع... ففعلـــوا ذلـــك ضرورة، ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجرّ، فقالوا ضربت الهنداتِ كما قالوا مررتُ بالهنداتِ ولا ضرورة هنا؛ لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهنداتَ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكـــر عنه، فدلّ دخولهم تحت هذا ــ مع أن الحال لا تضطرّ إليه ــ علـــى إيـــثارهم واســـتحبابهم حمل الفرع على الأصل، وإن عُري من ضـــرورة الأصل"(٣). ومن قياس الشبه أيضاً حمل الأصل على الفرع، يقول ابن جني في "باب غلبة الفروع على الأصول": "هذا فصل من

(١) محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية ص٧٤-٧٥

(٢) ابن جني، الخصائص ١/١١٢

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

فصـــول العربـــية طـــريف؛ تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب، ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة. فمما جاء فيه ذلك للعرب قولُ ذي الرُّمَّة[1]:

ورَملٍ كأوراكِ العَذارى قطعتُه إذا ألْبستَه المُظلماتُ الحنادِسُ

ويعلـــق ابـــن جني على ذلك بقوله: "أفلا ترى ذا الرُّمة كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً. وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبّه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء"[2].

ولـــم يقتصر الأمر على المعاني، بل تعدّى ذلك إلى صناعة النحو، يقـــول: "وهـــذا المعـــنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم، فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك: هذا الحسن الوجهِ أن يكون الجرّ في الوجه من موضـــعين، أحدهمـــا الإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجرّ تشبيهاً بالحسن الوجه"[3].

وقد بين النحاة أن الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه بينهما[4]، وسنتحدث عن مصطلحي حمل الفرع على الأصل وحمل الأصل على الفرع من خلال مصطلح "الحمل".

رابعاً: قياس الطرد: الطرد لغة: التسلسل والتتابع[5]، واصطلاحاً: هو القياس الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة[6]، كأن تعلل بناء (ليس) بعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف وهو ليس [14]

(١) ذو الرمة، ديوانه ٢/١١٣١، ورواية الديوان (جَلّلَتْهُ) بدل (ألبسته).

(٢) ابن جني، الخصائص ١/٣٠١

(٣) المرجع السابق، ١/٣٠٤-٣٠٥

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر ٢/١٨١

(٥) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٢/٥٥٣

(٦) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص١١٠

بحجة عند معظم النحويين.

استعمل ابن جني هذا النوع من القياس دون أن ينص على مصطلحه بصريح اللفظ، فقد بين في باب مقاييس العربية أن العرب توسعت في القياس، وأنهم حملوا الفروع على الأصول، وكانوا يفعلون ذلك دون ضرورة؛ كنصبهم جمع المؤنث بالكسرة، وحذف الهمزة في مضارع "أفعل" وذلك طرداً للباب، وإيثاراً للتجانس والتشابه، يقول: "ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض، في نحو حذفهم الهمزة في نكرم، وتكرم، ويكرم؛ لحذفهم إياها في أُكرم؛ لما كان يكون هناك من الاستثقال؛ لاجتماع الهمزتين في نحو أُؤكرم، وإن عَريت بقية حروف المضارعة ـ لو لم تحذف ـ من اجتماع همزتين"[(1)]، ويفعلون ذلك طرداً للباب لا للاستثقال، ومثل ذلك أيضاً حذفهم الفاء في نحو "وعد و ورد" مع جميع حروف المضارع.

وقد اجتهد النحاة بعد ابن جني في التوسع في أقسام القياس، وإطلاق مصطلحات على هذه الأقسام نحو: قياس المساوى[(2)]، وقياس الأولى[(3)]، وقياس الأدون[(4)]، والقياس الجلي[(5)]، والقياس الخفي[(6)]، وقياس العلة[(7)]، وغيرها. وجميع هذه الأقسام قد تحدث عنها ابن جني وإن اختلفت التسميات. ١٥

---

(١) ابن جني ، الخصائص ١١٢/١

(٢) هو قياس يتمثل في حمل النظير على النظير، ينظر: السيوطي، الاقتراح ص٩٥

(٣) هو قياس يتمثل في حمل الأصل على الفرع.

(٤) هو قياس يتمثل في حمل الضد على الضد.

(٥) قال ابن جني في آخر حديثه عن علامات الرفع والنصب والجر في المثنى وجمع المذكر السالم والمؤنث السالم: " وهذا جليّ كما ترى"، وربما قصد به القياس الجلي. الخصائص ١١٢/١، وذكر السيوطي أن أبا حيان قال: "وقياس المثنى على الجمع قياس جلي". الاقتراح ص١٤٤

(٦) ويسمى استحساناً، الجرجاني، التعريفات ص١٩٠ ، ويرى سعيد جاسم الزبيدي حذف القياس الخفي والجلي من النحو جملة لأنهما منقولان نقلاً حرفياً من القياس الفقهي. القياس في النحو العربي ص٤٥.

(٧) حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ١٥٠

ونخلص مما سبق إلى أن النحاة بعد ابن جني في هذه التقسيمات عيال عليه، فكلهم قد استقوا من مورده ونهلوا من معين علمه، ولاسيما ابن الانباري، والسيوطي، ويحيى الشاوي، وجاءوا بهذه المصطلحات متأثرين بالمصطلحات الفقهية.

ذكر ابن جني عدة مصطلحات لصور القياس من خلال استعماله لمصطلحي "الحمل والإجراء".

أولاً: مصطلح الحمل: الحمل لغة: ذكر ابن فارس أن الحاء والميم واللام أصل واحد يدل على إقلال الشيء[١]، وحمل الشيء على الشيء:إلحاقه به في حكمه، و حملَ الشيءَ والأمرَ: حمله وصابر عليه[٢].

اصطلاحاً: اختلفوا في تفسير الحمل، فقيل: اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الهوية، ونقض بالأمور العدمية المحمولة على الموجودات الخارجية، وقيل: هو اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الذات[٣].

وعلى أي حال فالحمل: قياس أمر على آخر، وإعطاؤه حكمه، كحمل الفعل المضارع على الاسم في إعرابه، فهو يشبهه في الإبهام، والتخصيص، وقبول لام الابتداء، ومشابهة اسم الفاعل في الحروف، والحركات، والسكنات[٤].

ومن صور مصطلح الحمل عند ابن جني:

- **حمل الفرع على الأصل:** وهو أن يعطى للفرع ما للأصل من أحكام؛ لأن علة الأصل أقوى من علة الفرع.[١٦]

---

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ١٠٦/٢

(٢) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ١٩٩/١

(٣) الكفوي، الكليات ص٣٧٨، وينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ٧١٦/١-٧١٨

(٤) محمد التونجي، وزميله، المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات) ٢٩١/١

بينت الكتب النحوية كثيراً من الأصول والفروع، فمثلاً عدوا النكرة أصــــلاً، والمعـــرفة فـــرعاً، والمجرد أصلاً والمزيد فرعاً، والإعراب في الأســماء أصـــلاً وفـــي الأفعال فرعاً، والبناء أصلاً في الأفعال فرعاً في الأسماء، والمضمر أصلاً في البناء والمظهر أصلاً في الإعراب...

وقـــد فاضـــل ابن جني بين الأصل والفرع بقوله: "وإنما جعلنا هذه الأفعـــال فـــي كونها ضامّة لمعنى النفي، ملحقة بالأسماء في ذلك، وجعلنا الأسماء أصلاً فيه، من حيث كانت الأسماء أشد تصرفاً في هذا ونحوه من الأفعـــال؛ إذا كانـــت هي الأولى والأفعال توابع وثوان لها، وللأصول من الاتساع والتصرف ما ليس للفروع"(١).

وقـــد وضـــح ابـــن الأنباري سبب هذه المفاضلة بقوله: "فالمحمول أضـــعف مـــن المحمول عليه لخروجه عن أصله إلى شبه المحمول عليه. والمحمـــول عليه أقوى؛ لأنه لم يخرج عن أصله إلى شبه المحمول، فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الأضعف على الأقوى أولى من حمل الأقوى على الأضعف"(٢).

استعمل ابن جني هذا المصطلح فأجاز حمل الأصول على الفروع إذا قويت الفـــروع وتمكنت، قال: "وذلك أن الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوّغ حمل الأصول عليها. وذلك لارادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم"(٣).

وقـــد بين ابن جني إمكانية حمل الفروع على الأصول، وذكر على ذلك أمثلة كثـــيرة، نكتفـــي بهـــذا المـــثال: إعلال الجمع من غير علة حملاً علىالمفرد، ومن المعـــروف أن المفرد أصل والجمع فرعٌ، قال: "ومن ذلك مراعاتهم في الجمع حال الواحد؛ لأنه أسبق من الجمع؛ ألا تراهم لمّا أعلّت الواو في الواحد، أعلوها أيضاً في الجمع، في نحو قيمة وقيم، وديمة وديم،ولما صحت في الواو صححوها في ١٧

---

(١) ابن جني، الخصائص ٨٤/٣

(٢) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص١٠١

(٣) ابن جني، الخصائص ١٨٥/١

الجمع، فقالوا: زوج وزوجة، وثور وثورة"[١].

٢- **حمـــل الأصل على الفرع:** هو أن يعطى للأصل ما للفرع من أحكام، لأن علة الفرع أقوى من علة الأصل[٢]، ويسمى قياس الأولى.

اســـتعمل ابن جني هذا المصطلح وعقد له باباً [٣]. ذكر فيه أن من حمـــل الأصل على الفرع إعرابهم بعض الآحاد بالحروف حملاً لهم على ذلـــك فـــي التثنية والجمع. من ذلك الأسماء الستة فقد أعربوها بالحروف حمـــلاً علـــى إعـــراب المثنى والجمع[٤]، ومن المعروف أن المفرد أصل والمثـــنى والجمـــع فرع، ومن ذلك أيضاً إعلالهم المصدر الذي هو أصل لإعلال فعله الذي هو فرع، وكذلك تصحيح المصدر لتصحيح الفعل، نحو: قمت قياماً، وقاومت قواماً[٥].

٣- **الحمـــل على الأكثر:** والمقصود به قياس القليل على الكثير، وإعطاؤه حكمه.

اســـتعمل ابن جني هذا المصطلح وذلك في قولهم عن نون (أجمعين) وبابـــه، حيـــث بيّن أنها زائدة، ومع ذلك لم تحذف؛ لأن النون الزائدة عند الإضافة تحذف "قيل: إنها وإن لم يُضف هذا الضرب من الأسماء، فإن إضافة هذا القليل من الكلـــم في غير هذا الموضع مطردة منقادة؛ نحو: مسلموك، وضاربو زيد، وشاتمو جعفر، فلما كان الأكثر فيما جمع بالواو والنون إنما هو جواز إضافته حمل الأقل في ذلك عليه، وألحق في الحكم به"[٦]. ومن ذلك أيضاً ألف آءةٍ حملها الخليل على أنها منقلبة عن الواو؛ حملاً على الأكثر[٧]. ١٨

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/١١٣

(٢) محمد التونجي وزميله ، المعجم المفصل في علوم اللغة ١/٢٩١

(٣) ابن جني، الخصائص ٢/٣٥٧

(٤) المرجع السابق، ١/٣١٠

(٥) المرجع السابق، ١/١١٤

(٦) المرجع السابق، ١/٨٦

(٧) المرجع السابق، ٣/٦٨

كما أن الحكم يحمل على الأكثر[1].

٤- **حمل الشيء على الشيء من باب الشبه اللفظي:** والمقصود بالشبه اللفظي المماثلة اللفظية، وهو قياس المتشابهات اللفظية بعضها على بعض لتتخذ نفس الأحكام.

عقد ابن جني باباً في "حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعْطَى الأولَ ذلك الحكمَ"، وذكر أن هذا الحمل طريقه الشبه اللفظي، ومثل على ذلك بقولهم في الإضافة إلى عِلباء: عِلْباويّ، وإلى حِرْباء: حِرْباويّ؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث، حملاً على إضافة ما فيه همزة التأنيث نحو حمراوي وصفراوي وعشراوي، فقلبت الهمزة هنا حتى لا تقع علامة التأنيث حشواً؛ أي أن الهمزة في حمراء همزة تأنيث وهي زائدة، كما أن الهمزة في علباء زائدة ولكنها ليست للتأنيث؛ فلما تشابهت الهمزتان في الزيادة حملت التي ليست للتأنيث على همزة التأنيث فقلبت واواً، وعلة هذا القلب هو الشبه اللفظي بين الكلمتين[2].ويعلق ابن جني على الكلام السابق: "لكن هذه أشباه لفظية يُحمل أحدها على ما قبله، تشبُّثاً به وتصوّراً له. وإليه وإلى نحوه أومأ سيبويه بقوله: وليس شيء يُضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً[3].

٥- **حمل المنفصل على المتصل:** عبر ابن جني عنه بهذا اللفظ، ومثل عليه بقراءة أبي عمرو ﴿**يا صالحُ ايْتنا**﴾[4] بتصحيح الياء الساكنة بعد ضمة الحاء. حيث حملت هذه القراءة على قولهم قُيْل وبُيْع، فهم هنا حملوا المنفصل على المتصل، ففي الآية كانت الضمة في كلمة والياء الساكنة في كلمة أخرى في حين أنها في (قُيْل وبُيْع) في نفس الكلمة. ١٩

(١) ابن جني، الخصائص ٢٥٤/١

(٢) المرجع السابق، ٢١٤/١-٢١٥

(٣) المرجع السابق، ٢١٥/١

(٤) سورة الأعراف آية ٧٧

٦- حمـــل الجزم على النصب، وحمل النصب على الجزم: عبر عنه ابن جني بهذا اللفظ، ومثل عليه بقولـــه: "فإن قلت: فإن الجزم قد يدرِك الفعل فيسكِّن في الوصل، نحو لم يضرب أمس، واضرب غداً، وما كان كذلك. قيل: إن الجزم لما كان ثانياً للرفع وإعراباً كالنصب في ذينك جرى الانتقال إلـــيه عـــن الرفع مجرى الانتقال عن الرفع إلى النصب، وحُمل الجزم في ذلك على النصب، كما حمل النصب على الجزم في الحرف؛ نحو لم يقوما، وأريـــد أن تذهبوا، وتنطلقي. قال أبو علي: "وقد كان ينبغي لن تثبت النون مع النصب لثبات الحركة في الواحد"[١].

٧- حمـــل زوائـــد الأســـماء علـــى زوائد الأفعال: استعمل ابن جني هذه الصورة لمصطلح الحمل ليثبت أن الزيادة في أوائل الكلم إنما بابها الفعل، ومثل على ذلك ببعض الأسماء الممنوعة من الصرف، نحو أحمد، وأرمل، وأزمـــل، وتتضُب، ونرجس، حيث منعت هذه الأسماء من الصرف بسبب الـــزوائد فـــي أوائلها التي شابهت الزوائد في أوائل الأفعال، نحو أركبُ، وتقـــتلُ، وتضـــرب، فحملـــت زوائـــد الأسماء على أحكام زوائد الأفعال، والمعروف أن الزيادة في أوائل الكِلَم إنما بابها الفعل[٢]، أي أن الزوائد في أوائل الكلم أصل في الأفعال فرع في الأسماء، في حين أن الزوائد في آخر الكلم بابها الأسماء، يقول ابن جني: "وعلى الجملة فالاسم أحمل للزيادة في آخـــره من الفعل وذلك لقوة الاسم وخفته، فاحتمل سحب الزيادة من آخره. والفعل- لضعفه وثقله- لا يتحامل بما يتحامل به الاسم من ذلك لقوته"[٣]؛ لهذا جُعل الإعراب أصلاً في الأسماء فرعاً في الأفعال، والبناء أصلاً في الأفعال فرعاً في الأسماء.

---

(١) ابن جني، الخصائص ٣٣٤/٢

(٢) المرجع السابق، ٣٣١/١

(٣) المرجع السابق، ٢٣٧/١

وحمــل زوائــد الأسماء على زوائد الأفعال يمكن أن يكون من باب حمل الشيء على الشيء من باب الشبه اللفظي، ويمكن أن يكون من باب حمل الفرع على الأصل.

٨ ــ **حمل حروف المضارعة بعضها على حكم بعض:** مثل ابن جني على ذلــك بحذف الهمزة في (نكرم، وتكرم، ويكرم)؛ لحذفهم إيّاها في (أُكرِمُ)، ولــو لم تحذف الهمزة في (أكرم) لاجتمع همزتان (أؤكرم)، فحذفوا إحدى الهمزتيــن؛ لأن اجــتماعهما مســتثقل، ومن ثم حملوا حروف المضارع الأخــرى علــى ذلك فحذفوا الهمزة على الرغم من عدم اجتماع همزتين. كذلــك حذفــوا الفاء من مضارع الفعل المثال الواوي في نحو يعد ويرد؛ لوقــوع الواو بين ياء وكسرة، ثم حملوا على ذلك ما لو لم يحذفوه لم يقع بيــن يــاء وكســرة؛ نحــو أعِدُ، وتعِدُ، ونعِد، فهذا الحذف ليس من باب الاستثقال، وإنما لتتساوى أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها[١]

٩- **الحمل على أحسن الأقبحين:** والمقصود به ارتكاب أخف الضررين.

اســتعمل ابن جني هذا المصطلح وأفرد له باباً في الخصائص قال فــيه[٢]: "اعلــم أن هــذا موضع من مواضع الضرورة المُمَيَّلة. وذلك أن تُحضِــرك الحــالُ ضرورتين لا بدّ من ارتكاب إحداهما، فينبغي حينئذٍ أن تحمــل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشاً"، ومثل على ذلك بواو (وَرَنتل)، قال: "أنت فيهما بين ضرورتين: إحداهما: أن تدّعي كونها أصلاً في ذوات الأربعــة غير مكررة، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع التكرير، نحو الوصوصة، والوحوحة، وضوضيت، وقوقيت. والآخر أن تجعلهازائدة أولاً، والواو لا تزاد أولاً. فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلاً أولى من

---

(١) ابن جلي، الخصائص ١/١١٢-١١٣

(٢) المرجع السابق، ١/١١٣، وينظر أيضاً: محمود شكري الألوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص١٦-١٧

أن تجعلها زائدة"، وذلك لاحتمال أن تكون الواو أصلاً في ذوات الأربعة، مع أن وجه هذا الاحتمال ضعيف.

ومن ذلك أيضاً: " فيها قائماً رجلاً" فيها ضرورتان: أحدهما أن نرفع قائماً فتتقدم الصفة على الموصوف ــ وهذا لا يكون ــ والأخرى أن ننصب الحال من النكرة، وهذا قبيح، إلا أنه على قبحه جائز؛ لذلك حملت على الحال فنصبت.

١٠- **الحمل على الظاهر:** الظاهر في اللغة البيّن، والمقصود به قياس الباطن على الظاهر.

استعمل ابن جني هذا المصطلح وعقد له باباً في الخصائص بعنوان "باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره"[١]، ومثل على ذلك بقوله: "ألا ترى أن سيبويه حمل سيّداً على أنه مما عينه ياء، فقال في تحقيره: سُيَيد، كديك ودُيَيك"، فهي في ظاهر أمرها ياء إلى أن يرد سماع ينفي ذلك، والحكم للظاهر، يقول في ذلك: "ولسنا ندع حاضراً له وجه من القياس لغائبٍ مجوّز ليس عليه دليل"[٢]؛ أي أن حكم الظاهر الذي يجيزه القياس أولى في الحمل من حكم الغائب الذي ليس عليه دليل.[٢١]

١١- **الحمل على المعنى:** هو حمل اللفظ على المعنى المقصود.

استعمل ابن جني هذا المصطلح ومثل عليه بحمل المذكر على المؤنث والمؤنث على المذكر وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه[٣]، واتخذ الحمل على المعنى علةً عَلّلَ بها بعض الأقيسة، وسنوضح ذلك في فصل التعليل إن شاء الله تعالى.

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢٥٢/١

(٢) المرجع السابق، ٢٥٣/١

(٣) المرجع السابق، ٢٣٨/١

١٢- **الحمل على اللفظ:** وهو أن يراعى في المتبوع لفظه لا محله.

استعمل ابن جني هذا المصطلح، ومثل عليه بقوله: "كل القوم عاقلٌ، أي كل واحد منهم على انفراده عاقل. هذا هو الظاهر، وهو طريق الحمل على اللفظ"[١].

١٣- **الحمل على الشذوذ:** والمقصود به القياس على المخالف.

استعمل ابن جني هذا المصطلح ومثل عليه بحمل سيبويه إعلال (ثيرة)[٢]. يقول سيبويه: "وقد قالوا ثِوَرةٌ وثِيَرَةٌ، قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا كما استثقلوا أن تثبتَ في دِيَمٍ. وهذا ليس بمطرد. يعني ثِيَرَة"[٣]. والحمل على الشذوذ لا يجوز ردّ غيره إليه[٤].

١٤- **الحمل على النظير:** وهو قياس المثيل على المثيل بحيث يُعطى حكمه. وينقسم الحمل على النظير إلى ثلاثة أقسام[٥]: حمل النظير على النظير في اللفظ، كحذف فاعل "أفعلْ به" في التعجب لما كان مشبهاً لفعل الأمر في اللفظ. وحمل النظير على النظير في المعنى كإهمال "أن" المصدرية مع المضارع حملاً على "ما" المصدرية. وأخيراً حمل النظير على النظير في اللفظ والمعنى كتصغير "أفعل التعجب" حملاً على "أفعل التفضيل"، نحو ما أحلى: ما أحيلى.

---

(١) ابن جني، الخصائص ٣/٣٣٨

(٢) المرجع السابق، ١/١١٣

(٣) سيبويه، الكتاب ٤/٣٦١

(٤) ابن جني، الخصائص ١/٣٩١

(٥) ينظر: السيوطي، الاقتراح ص٩٨

استعمل ابن جني هذا المصطلح، ومثل عليه بحملهم (عَزويت) على مثال (فَعليت)؛ لوجود النظير، وهو عفريت ونفريت[1]، والحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لا نظير له، فمثلاً حمل (مروان) على (فعلان) أولى من حملها على (مفعال) و(فعوال) لأن الأول له نظير. والنظير وعدمه علتان علل بهما ابن جني بعض الأقيسة والظواهر اللغوية، وسنبينها في فصل التعليل إن شاء الله تعالى.

١٥- **الحمل على النقيض**: النقيض لغة: المخالف[2]، والمقصود به: القياس على المخالف؛ لأن العلة في الفرع أضعف منها في الأصل، ويسمى أحياناً بالحمل على الضد.

استعمل ابن جني هذا المصطلح، ومثل عليه بقول الشاعر[3]:

"إذا رَضِيتْ عليَّ بنو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعجبني رضاها

أراد: عنّي. ووجهه: أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه. فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن) وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا؛ لأنه قال: لمّا كان (رضيتْ) ضدّ (سخطتْ) عدّ رضيت بعلى حملاً للشيء على نقيضه؛ كما يحمل على نظيره"[4]؛ أي أن الشاعر ضمّن (رضيتْ) معنى (سخطت) لذلك جاز تعدية رضيت بـ (على) حملاً للشيء على نقيضه.

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/١٩٨

(٢) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٢/٩٤٧

(٣) البيت للقحيف العقيلي، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ١٠/١٣٢،والسيوطي، شرح شواهد المغني ١/٤١٦

(٤) ابن جني، الخصائص ٢/٣١٣

١٦- الحمـــل علـــى الأقوى، والحمل على الأدنى: تعبيران استعملهما ابن جني في قوله: "فكذلك يجب أن يكون الحمل على الأقوى أولى من الحمل على الأدنى"(١).

الأقـــوى لغة: ضد الأضعف، والحمل على الأقوى: القياس على ما كانت علته قوية.

الأدنى: لغة: الأقرب(٢)، والحمل على الأدنى: القياس على الأقرب.

وذكـــر ابن جني أنه إذا تعارض الحمل على الأكثر مع الحمل على الأقـــوى كـــان الحمل على الأكثر أولى، ومثل على ذلك بـــ (ما) التميمية والحجازيـــة، فالتميمية أقوى قياساً في حين الحجازية أكثر استعمالاً. يقول في ذلك: "كيف تصرفت الحال فينبغي أن يعمل على الأكثر لا على الأقل، وإن كان الأقل أقوى قياساً"(٣).

هذا وقد اتخذ ابن جني من بعض المصطلحات السابقة عللاً علّل بها بعض الظواهر اللغوية، وسنبينها في فصل التعليل إن شاء الله تعالى.

ثانياً: مصطلح الإجراء: ٢٣

الإجـــراء لغة: هو الصرف، والممنوع من الإجراء هو الممنوع من الصرف(٤). ومعناه ظاهر(٥).

اصطلاحاً: معناه القياس. أو من مصطلحات القياس التي ذكرها ابن جني في خصائصه، وقد تعددت صور هذا المصطلح، نذكر منها:

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢/٢٦١

(٢) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ١/٢٩٩

(٣) ابن جني، الخصائص ٢/٢٦٢

(٤) محمد التونجي وزميله، المعجم المفصل في علوم اللغة ١/١١٧

(٥) الكفوي، الكليات ص٤٨

أ- إجراء اللازم مجرى غير اللازم، تعبير استعمله ابن جني وعقد له باباً في الخصائص[1]، ومثل عليه بقول الشاعر:[24]

• الحمدُ لله العلي الأجللِ[2]

• تشكو الوجى من أظللٍ وأظللِ[3]

وقوله[4]: وإن رأيت الحِجَجَ الروادِدا قواصراً بالعُمْر أو موادِدا

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه"[5]، والأصل في التضعيف أن يدغم في المتصل ويفك في المنفصل؛ لكنهم أجروه مجرى المنفصل، نحو جعل لك، وضرب بكر.

ب – إجراء غير اللازم مجرى اللازم، تعبير استعمله أيضاً ابن جني، ومثل عليه بقول بعضهم: "في الأحمر إذا خففتَ همزته: لَحْمَر، حكاها أبو عثمان. ومن قال: الَحمر قال: حركة اللام غير لازمة، إنما هي لتخفيف الهمزة، والتحقيق لها جائز فيها. ونحو ذلك قول الآخر[6]:

قدْ كنتَ تُخفي حُبَّ سمراءَ حِقْبَةً فبُحْ لانَ منها بالذي أنت بائحُ

فأسكن الحاء التي كانت متحركة للالتقاء الساكنين في بح الآن، لما تحركت للتخفيف اللامُ"[7].

وقد ورد ذلك في القرآن الكريم نحو قراءة من قرأ: ﴿ قالوا لاَن جِئْتَ بالحقّ ﴾[8] فأثبت واو (قالوا) لما تحركت لام لان. والقراءة القوية:

---

(1) ابن جني، الخصائص ٨٩/٣

(2) الرجز لأبي النجم، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ٣٩٠/٢، والسيوطي، شرح شواهد المغني ٤٤٩/١

(3) العجاج، ديوانه ص١٥٥

(4) رؤبة، ديوانه ص٤٥

(5) ابن جني، الخصائص ٨٩/٣

(6) عنترة، ديوانه ص٦٦، ورواية الديوان: "وقد كنت ... "

(7) ابن جني، الخصائص ٩٢/٣

(8) سورة البقرة، آية ٧١، وهذه القراءة لنافع، ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط ٢٥٧/١

"قــالُلان" بإقرار الواو على حذفها؛ لأن الحركة عارضة للتخفيف"[١]. وهذا مــن بــاب حمــل الفرع على الأصل، فالحركة غير اللازمة فرع؛ لأنها عارضة، والحركة اللازمة أصل.

وكذلك أجروا الحروف غير اللازمة مجرى الحروف اللازمة، نحو "قولهم: وَهْوَ الله، وهي التي فعلت، وقوله[٢]:

فقمتُ للطيف مرتاعاً وأرّقني فقلت أهْيَ سرت أم عادني حُلُم"[٣]

ونلاحــظ ممـــا سبق أنهم أجروا حرف العطف، وحرف الاستفهام، وهما حرفان غير لازمين مجرى الحرف اللازم الذي هو من نفس الكلمة.

ج ـ إجراء المتصل مجرى المنفصل[٤]: مثل ابن جني عليه بقولهم: اقتــتل القــوم، واشتتموا. فهو لم يدغم هنا بل أجرى ذلك مجرى المنفصل نحــو قولهم: "شئت تلك، وجعلَ لك، وإظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن، وعن غير ضرورة[٥].

د ـ إجــراء المنفصل مجرى المتصل: نحو "قولهم[٦]: وقد بدا هَنْكِ من المئزر، فشبه (هَنُك) بِعَضُد فأسكنه؛ كما يسكن نحو ذلك"[٧]؛ أي أن ما جــاء علــى (فَعُــل) فــي المتصل يخفف بتسكين وسطه، ولا يخفف في المنفصــل، فكــأن المتصـــل أصل والمنفصل فرع، لذلك أجروا المنفصل مجرى المتصل، ومنه أيضاً قول الشاعر[٨]: ٢٥

فاليومَ أشربْ غير مستحقِبٍ إثماً من الله ولا واغل

---

(١) ابن جني، الخصائص ٩٣/٣

(٢) البيت لزياد بن حمل أو غيره، البغدادي، خزانة الأدب ٢٤٤/٥، والسيوطي، شرح شواهد المغني ١٣٤/١

(٣) ابن جني، الخصائص ٣٠٦/١

(٤) المرجع السابق، باب "إجراء المتصل مجرى المنفصل، وإجراء المتصل مجرى المنفصل" ٩٥/٣

(٥) المرجع السابق، ٩٥/٣-٩٦

(٦) الأُقيشر الأسدي، ديوانه ص٤٣

(٧) ابن جني، الخصائص ٩٧/٣

(٨) امرؤ القيس، ديوانه ص٩٦، ورواية الديوان: (فاليوم أُسقى...) وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت.

فشبه (رَ بُ غ) بـــ (عَضُد)[١]، فأسكن الباء، ويرى البصريون أن الشاعر هـــنا اضطر فأعاد الفعل إلى أصله وهو البناء[٢]، وأرى أن الشاعر هنا لم يقصد ذلك؛ لأنه ربما كان في حالة اللاوعي فوقف، ثم أكمل البيت.

وقـــال ابن جني في نهاية الباب: "وفيه ما يحسن ويقاس، وفيه ما لا يحسن ولا يقاس".

هــــ ــ إجــراء المضـــمر مجــرى المظهر: استعمل ابن جني هذا المصطلح في "باب الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع"[٣]، قال فيه: "ســألت أبا علي رحمه الله فقلت: من أجرى المضمر مجرى المظهر في قولــه: (أعطيــتكمه) فأسكن الميم مستخفاً، كما أسكنها في قوله: أعطيتكمْ درهمـــاً، كـــيف قياس قوله على قول الجماعة: أعطيته درهماً إذا أضمر الدرهم، على قول الشاعر[٤] :

له زجلٌ كأنه صوتُ حادٍ　　　إذا طلب الوسيقة أو زمير

إذا وقـــع ذلـــك قافـــية؟ فقال: لا يجوز ذلك في هذه المسألة، وإن جاز في غيرها"؛ أي لا يجوز لنا أن نجري المضمر مجرى المظهر، كما لا يجوز لنا أن نضمر الاسم الظاهر بعد رُبّ ، نحو (ربّ رجل مررت به) لتصبح بعـــد الإضـــمار (رب مررت به)؛ لأن ربّ لا تعمل في المعرفة كما أن المضمر لا يوصف[٥].

وهذا القبيل من القياس لا يجوز لأن فيه نقض، يقول ابن جني معقباً على ذلك: "أفلا ترى إلى ما كان يحدث هناك من خبال الكلام، وانتقاضِ

(١) ابن جني، الخصائص ٩٨/٣

(٢) ينظر: امرؤالقيس، ديوانه ص٩٦

(٣) ابن جني، الخصائص ، ١٩/٢

(٤) مرّ تخريج هذا البيت.

(٥) ابن جني، الخصائص ٢٢/٢-٢٣

الأوضـــاع. فالـــزم هذه المحجّة. فمتى كان التصرف في الموضع ينقض عليك أصلاً، أو يخالف بك مسموعاً مَقيساً، فألغِه ولا تَطُرْ بجنابه"[1].

و ـ **إجـــراء الشـــيء مجرى نقيضه:** النقيض لغة: المخالف، والنقيضان الأمـــران المـــتمانعان بالذات أي الأمران اللذان يتمانعان ويتدافعان بحيث يقتضي لذاته تحقق أحدهما في نفس الأمر انتفاء الآخر وبالعكس[2]، ومعناه قياس النقيض على النقيض، وإعطاؤه حكمه. ٢٧

استعمل ابن جني هذا المصطلح في قوله: "والعرب قد تجري الشيء مجـــرى نقيضه؛ كما تجريه مجرى نظيره؛ ألا تراهم قالوا: جوعان؛ كما قـــالوا: شـــبعان، وقالوا: عَلِمَ؛ كما قالوا: جَهِلَ، وقالوا: كَثُرَما تقومنَّ؛ كما قالوا: قلمّا تقومنّ"[3].

ومـــن قياس النقيض على النقيض إعمالهم (لا) النافية للجنس عمل (إنّ)، فَـــ (لا) للنفي، و (إنّ) للإثبات[4]. وإجراء الشيء مجرى نقيضه هو ما أطلق عليه السيوطي حمل ضد على ضد، وسمّاه القياس الأدْوَن[5].

ز ـ **إجراء فعولة مجرى فعيلة:** بين ابن جني من خلال هذا القياس أن الكـــثرة ليست شرطاً في (الأصل) المقيس عليه، فقد يقاس على القليل ويكون غيره أكثر منه، من ذلك "قولهم في النسب إلى شَنُوءَة: شنئيّ؛ فلك ـ من بعد ـ أن تقول في الإضافة إلى قَتُوبة: قتبيّ، وإلى ركوبة: ركبيّ، وإلى حلوبة: حلبيّ؛ قياساً على شنئيّ"[6].

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢٣/٢

(٢) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ١٧٢٦/٢

(٣) ابن جني، الخصائص ٣٩١/٢

(٤) السيوطي، همع الهوامع ١٩٤/٢

(٥) السيوطي، الاقتراح ص ٩٥

(٦) ابن جني، الخصائص ١١٦/١

وقد علّل ابن جني سبب هذا الإجراء بقوله: "وذلك انهم أجروا فعولة مجـــرى فعيلة؛ لمشابهتها إياها من عدة أوجه: أحدهما: أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي؛ ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجري مجرى صـــاحبه؛ ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء رِدْفين وامتناع ذلك في الألف، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف، إلى غـــير ذلك. ومنها: أن في كل واحدة من فَعُولة وفَعيلة تاءَ التأنيث. ومنها اصـــطحاب فَعُـــول وفَعيل على الموضع الواحد؛ نحو: أثيم وأثوم، ورحيم ورحوم...فلمّا استمرت حال فَعيلة وفَعُولة هذا الاستمرار،جرت واو شَنُوءة مجرى ياء حنيفة ؛ فكما قالوا: حَنَفِيّ قياساً قالوا: شَنَئِيّ أيضاً قياساً"[1].

ولـــم يكـــتف ابـــن جنـــي بالتعليل السابق بل نقل قولاً لأبي الحسن الأخفـــش، وكـــان معجباً به، "قال أبو الحسن، فإن قلت: إنما جاء هذا في حـــرف واحـــد ـــ يعني شَنُوءة ـــ قال: فإنه جميع ما جاء. وما ألطف هذا القـــول من أبي الحسن! وتفسيره أن الذي جاء في فَعُولة هو هذا الحرف، والقـــياس قابِلُه، ولم يأت فيه شيءٌ ينقضه. فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً فلا غَرْو ولا ملام"[2]. ٢٨

ونخلـــص ممـــا ســـبق إلـــى قوة عناية العرب في إيثارهم التجانس والتشابه وحمل الفروع على الأصول مما حدا بابن جني أن يلحق النحويين

---

(١) ابن جني، الخصائص١/١١٦

(٢) المرجع السابق، ١/١١٧

ــ وعلــى رأســهم سيبويه ــ بالعرب، قال: "ولما كان النحويين بالعرب لاحقيــن، وعلــى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلِّين، ولمعانيهم وقُصُودهم آمِّين، جاز لصاحب هذا العلم؛ الذي جمع شَعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشــكاله... أن يــرى فيه نحواً مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا في أمثاله، لاسيما والقياس له مُصْــغٍ، وــله قــابل، وعنه غير متثاقل. فاعرِفْ إذاً ما نحن عليه للعرب مذهباً، ولمن شرح لغاتها مُضطَرباً، وأن سيبويه لاحق بهم، وغير بعيد فيه عنهم"[1]. ٢٩

وحــاول ابن جني من خلال استعماله المصطلحات السابقة أن يقيس بعــض الظواهر اللغوية على بعض ويربطها بكلام العرب، معززاً آراءه بتلك الأقيسة.

(١) ابن جني، الخصائص ٣٠٩/١-٣١٠

التعليل

اهتم ابن جني في كتابه "الخصائص" بالتعليل اللغوي والنحوي اهتماماً كبيراً، وحاول أن يقيم أصول التعليل مستفيداً من ثقافته الواسعة، ومعرفته بخبايا اللغة، حتى قال فيه أحد كبار أهل الأدب:" ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له(١).

يكاد كتاب "الخصائص" كلّه يقوم على التعليل، فكثير من المناقشات التي دارت بين ابن جني وأستاذه أبي علي الفارسي كانت تتبلور بالعلل.

وقد أشبع موضوع التعليل بحثاً ودراسةً من القدماء والمحدثين، وحتى لا أخرج على موضوع البحث فإنني سأكتفي بدراسة مصطلحات التعليل واستعمالاتها عند ابن جني في كتابه " الخصائص".

ـ **مفهوم التعليل**: التعليل لغة: مصدر علّل، وذكر ابن فارس أن الأصل "علل" يفيد ثلاثة معان لغوية، هي: التكرر أو التكرير، والعائق، قال الخليل: العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه، ويقال اعتله عن كذا؛ أي اعتاقه، والمعنى الأخير: المرض(٢).

اصطلاحاً: هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر؛ أي انتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر، كانتقال الذهن من النار إلى الدخان(٣)، ويطلق التعليل على ما يستدل فيه من العلة على المعلول ويسمى برهاناً لمّياً(٤).

أما استعمال مصطلح التعليل فيبدو أنه موغل في القدم، وسبق أن ذكرت في التمهيد أن جذوره الأولى تمتد إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي يعدّ أول من نهج العلل ومدّها.

ويرى ابن جني أن أبا عمرو بن العلاء أول من نقل استعمال التعليل

---

(١) ينظر: الباخرزي، دمية القصر، ٢/٤٩٠، وأيضاً صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي ص١٤٣.

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٤/١٢-١٤

(٣) الجرجاني، التعريفات، ص٨٦

(٤) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ١/٤٨٩

عن العرب، حيث وقفهم على سمته وأمّه[١]. ويرى شوقي ضيف أن الخليل بــن أحمد أول من بسط القول في العلل وتوسع فيها، وسبق أن ذكرت في التمهيد نص ما قاله عندما سئل عن العلل.

ذكر ابن جني ثلاثة مصطلحات لأنواع العلل، وهي:

أولاً: العلل النحوية: وعبّر عنها بعدة مسميات، منها: علل العربية[٢]، وعلل النحويين[٣]، وعلل أهل العربية[٤]، وعلل النحو[٥]، وعلل الإعراب[٦]

ثانــياً: العلــل الكلامــية[٧]: وكان يعبر عنها أحياناً بعلل الكلام[٨]، وعلل المتكلمين[٩].

ثالــثاً: العلــل الفقهــية[١٠]: وعبــر عنها أيضاً بعدة مسميات، منها: علل المتقنيــن[١١]، وعلــل الفقه[١٢]، وعلل المتفقهين[١٣]، وهذه المسميات وإن اختلفت فهي واحدة لكل نوع.

وازن ابن جني بين العلل السابقة موضحاً منزلة علل النحو من علل الكلام والفقه، مستعيناً بالأمثلة من واقع علوم(النحو والكلام والفقه)، مبيناً أن علل النحو أقرب إلى علل الكلام منها إلى علل الفقه، فقد قال في "باب علل العربية أكلامية هي أم فقهية": "اعلم أن علل النحويين ــ وأعني بذلك حذاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين ــ أقرب إلى علل المتكلمين منها

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص ١/٢٥٠
(٢) المرجع السابق ١/٤٩
(٣) المرجع السابق ١/٤٩، ٨٩ ، ١٤٦
(٤) المرجع السابق ١/٥٤
(٥) المرجع السابق ١/٥١، ٥٢ ، ٨٨
(٦) المرجع السابق ١/٥١
(٧) المرجع السابق ١/٤٩، ٥٤، ١٥٠
(٨) المرجع السابق ١/٨٨
(٩) المرجع السابق ١/٤٩، ٥٤، ١٥٠
(١٠) المرجع السابق ١/٤٩، ٥٤
(١١) المرجع السابق ١/٤٩
(١٢) المرجع السابق ١/٤٩، ٥١، ٨٨، ١٤٥
(١٣) المرجع السابق ١/١٤٦

إلـــى علـــل المتقنين"(١)، وعلّلّ هذا القرب بقوله:" وذلك إنما يحيلون على الحسّ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه"(٢)، وذلك لأن علل المتكلمين مبنية على العقل والمنطق، في حين أن علـــل الفقـــه "أعلام وأمارات، لوقوع الأحكام، ووجه الحكمة فيها خفيّة عنّا، غير بادية الصفحة لنا"(٣)، ويعطي ابن جني أمثلة على ذلك من واقع الشريعة، فنحن لا نعرف وجه الحكمة في جعل الصلوات في اليوم والليلة خمســاً دون غيرها من العدد، و لا يعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة في عـــدد الـــركعات(٤)، فعلـــل الفقه تُستمد من أوامر الله عزّ وجلّ في القرآن الكريم، ومن أوامر الرسول ــ صلى الله عليه وسلّم ــ في سنته الشريفة، في حين أن علل النحو يفرضها إحساس النفس بالثقل والخفة.

ولــم يفت ابن جني أن بعض علل الفقه تعرف علته ويتضح أمره، نحــو رجــم الزاني إذا كان محصناً، وحدّه إذا كان غير محصنٍ، وفرض الحج على مستطيعه، وغيرها(٥)، وهذه العلل تشبه علل النحويين، ومع ذلك لو سأل سائل: لِمَ جُعلت علل الفقه أخفض من علل النحو؟، يجيب ابن جني علـــى ذلـــك قائلاً:" ما كانت هذه حاله من علل الفقه، فأمره لم يستفد من طـــريق الفقه، ولا يخصّ حديث الفرض والشرع، بل هو قائم في النفوس قـــبل ورود الشريعة به، ألا ترى أن الجاهلية الجهلاء كانت تحصن فروج مفارشها، وإذا شك الرجل منهم في بعض ولده لم يلحقه به، خلقاً قادت إليه الأنفة والطبيعة، ولم يقتضِه نص ولا شريعة... فكأن الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله بما كان معلولاً معمولاً به، حتى إنها لو لم ترد بإيجابه، لما

(١)ابن جني، الخصائص ١/٤٩

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤)المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٥)المرجع السابق ١/٥١

أخــل ذلك بحاله، لاستمرار الكافة على فعاله. فما هذه صورته من عللهم جارٍ مجرى علل النحويين"[1]، فهذا شبه بين علل النحويين وعلل الفقه؛ لأن وجه الحكمة والمصلحة فيهما معروفة هنا.

أمـــا مـــا لا يعــرف وجه الحكمة والمصلحة من علل الفقهاء؛ فإنه لا يجري مجــرى علل النحويين، يقول ابن جني: ــ موضحاً الفرق بين العلل النحوية والعلل الفقهــية ــ:"ولســت تجــد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحسّ منطوٍ على الاعتراف به؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء ســبق وقــت الشرع، وفُزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع، فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد. فهذا فرق" [2].

وقــد يسأل سائل أننا نجد في اللغة أشياء كثيرة ، لا نعرف لها سبباً، ولا نجــد إلـــى الإحاطة بعللها مذهباً. من ذلك إهمال ما أهمل وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله[3]. وهذا الأمر يشبه علل الفقه، فلم جعلت علل النحو أعلى مرتبة من علل الفقه؟.

يحتاط ابن جني لهذا السؤال بقوله:" فأول ذلك أنا لسنا ندعي أن علل أهــل العربية في سمت العلل الكلامية البتة. بل ندعي أنها أقرب إليها من العلــل الفقهية، وإذا أحكمنا بديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحسّ، فقد وفيــنا الصــنعة حقّها، وربأنا بها أفرع مشارفها. وقد قال سيبويه: وليس شيء مما يضطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجهاً"[4]. ويعقب ابن جني علـــى قــول سيبويه:" وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه؛ نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضيء به وتستمدّ التنبه على الأسباب المطلوبات منه"[5].

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/٥١-٥٢

(٢) المرجع السابق ١/٥٢

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المرجع السابق ١/٥٤

(٥) المرجع السابق ١/٥٥

ويعـــتقد ابـــن جني انه لم يترك سؤالاً قد يخطر على بال سائل، إلا ويتصـــوره ويجيب عليه، حتى يثبت ما يقول، ويقول في ذلك:" لعمري إن هـــذه أســـئلة، تلزم من نصب نفسه لما نصبنا أنفسنا من هذا الموقف له. وههنا أيضاً من السؤالات أضعاف هذه الموردَة، وأكثرُ من أضعاف ذلك، ومن أضعاف أضعافه؛ غير أنه لا ينبغي أن يُعطى فيها باليد. بل يجب أن ينعَم الفكر فيها، ويكاسَ في الإجابة عنها[١]، وذكر أيضاً أن علل النحويين لا يرجع فيها إلى الإجماع، بل يتحاكم فيها إلى النفس والحسّ[٢].

أمّا التشابه بين علل النحو وعلل الفقه، فيتضح لنا من خلال تأثر ابن جنـــي بعلم أصول الفقه، حيث استعار منه عدة أبواب، وطبقها على اللغة، مـــنها: بـــاب في الاستحسان، وباب في تخصيص العلل، وباب في الدور والوقـــوف مـــنه على أول رتبة، وسنتحدث عن هذه الأبواب وغيرها من خلال مصطلحاتها.

ويمثل ابن جني على العلل الكلامية بقوله:" ألا ترى إلى أن اجتماع الســـواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركاً ســـاكناً فـــي حـــال واحدة فاسد. لا طريق إلى ظهوره، و لا إلى تصوره، وكذلـــك مـــا كان من هذا القبيل"[٣]، فوجه الشبه بين علل المتكلمين وعلل النحويين يكون في العلل النحوية التي لا بد منها، وفي تخصيص العلل.

وأمـــا من حيث التأثر، فقد تأثر ابن جني بالمتكلمين والفقهاء، وأفاد مـــنهم في تأصيله لأصول اللغة والنحو ولا سيما التعليل، ويبدو ذلك جلياً واضحاً في الأبواب التي عقدها للعلل، وسنتحدث عن هذا التأثر من خلال استعماله للمصطلحات التالية: ١

(١) ابن جني، الخصائص ١/٥٤
(٢) المرجع السابق ٢/١٨٣
(٣) المرجع السابق ١/١٤٦

أولاً: تخصـــيص العلل: التخصيص لغة: مصدر تخصّص: أي انفرد وصار خاصاً، ويقال تخصّص في علم كذا: قصّر عليه بحثَه وجهدَه[١].

اصـــطلاحاً: هو تخلف الحكم عن الوصف المدَّعى عليه[٢] مع عدم وجـــود العلـــة، والتخصيص ما هو إلا بيان للعامِ؛ أي تمييز بعض الجملة بحكـــم، أو بـــيان المراد باللفظ العامل. والتخصيص يخرج العلة عن كونه علامـــة علـــى الحكم[٣]، ويكون في الأوصاف المؤثرة في الأحكام لا في العلل التي هي أحكام[٤]، لذلك فتخصيص العلة ما هو إلا وصف لها.

لـــم يكن ابن جني أول من استعمل هذا المصطلح؛ لأنه مستعار من أصـــول الفقه، وهذا ليس غريباً فالعلوم تتأثر ببعضها في المنهج وتتقارب في المصطلح، ولمَ لا وابن جني ملمٌّ بعلوم الكلام والفقه.

أفرد ابن جني لهذا المصطلح باباً، قال فيه:" اعلم أن محصول مذهب أصـــحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل. وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه، فإنها أو أكثرها إنما يجري مجرى التخفيف والفرق، ولـــو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً ــ وإن كان على غير قياس ــ ومستثقلاً..."[٥]. ويتراءى لبعض الناس أن التخصيص يقتصر على بعض العلل النحوية دون بعضٍ،فالعلل التي تلحق العلل الكلامية، وهي التي لا بدّ

---

(١) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٢٣٨/١

(٢) الجر جاني، التعريفات ص٧٦

(٣) رفيق العجم، موسوعة مصطلحات أصول الفقه ٣٨٤/١- ٣٩٤

(٤) المرجع السابق ٤١٢/١

(٥) ابن جني، الخصائص ١٤٥/١-١٤٦

منها لا يجوز تخصيصها، يقول ابن جني:" ثم يبقى النظر فيما بعد، فنقول:" إن هذه العلل التي يجوز تخصيصها، كصحة الواو إذا اجتمعت مع الياء،... في نحو غزوا، ورميا،... إنما اضُطر القائل بتخصيص العلة فيها وفـــي أشباهها؛ لأنه لم يحتط في وصف العلة؛ ولو قدّم الاحتياطَ فيها لأمن الاعـــتذار بتخصيصـــها. وذلك أنه إذا عقد هذا الموضع قال في علة قلب الـــواو والياء ألفاً: إن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين؛ نحـــو قـــام، وبـــاع... فإذا أدخل عليه فقيل له: قد صحتا في نحو غزوا، ورمـــيا... وصحت الواو خاصة في نحو اعتونوا، واهتوشوا، أخذ يتطلب ويـــتعذر فـــيقول: إنما صحتا في نحو رميا، وغزوا؛ مخافة أن تقلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما غزا، ورمى، فتلتبس بالواحد،[1]، ويرى ابن جني ان الاحتياط في العلة يجزي عن تخصيصها[2].

والخلاصـــة أن ابن جني اختلف عن أصحابه من البصريين في عدم إجازته تخصيص العلل مطلقاً، وساق من الأمثلة ما يثبت ذلك، محاولاً في كل ذلك أن يجعل علـــل النحويين في مرتبة علل المتكلمين التي لا يجوز تخصيصها. خلافاً لما ذكره مصطفى جمال الدين:"وكثير من الأصوليين والنحويين ــ ومنهم ابن جني ــ اختار القول بتخصيص العلة وعدم النقض"[3].

ثانياً: الاحتياط: الاحتياط لغة: احتاط: أخذ بأموره بأوثق الوجوه[4]، وذكـــر الجر جاني أن الاحتياط في اللغة: هو الحفظ[5]، وفي الاصطلاح: هـــو الأخـــذ بـــالأوثق من جميع الجهات[6]. والخلاصة أن المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي متقاربان. ١

(١) ابن جني، الخصائص ١/١٤٧

(٢) المرجع السابق ١/١٤٩

(٣) مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، ص ١٣٧

(٤) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ١/٢٠٨

(٥) الجرجاني، التعريفات ص٧٦

(٦) الكفوي، الكليات ص٥٦

استعمل ابن جني هذا المصطلح في عدة مواضع، فقد ذكره في باب تخصيص العلل، بقوله:" ولو قدّم الاحتياط فيها(أي في وصف العلة) لأمن الاعتذار بتخصيصها"(١)، وقال أيضاً: "أفلا ترى إلى احتياطك في العلة كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلّها، ولو لم تقدّم الأخذ بالحزم لاضطُررت إلى تخصيص العلة"(٢).

وبين ابن جني أن الاحتياط موجود في العلل النحوية، كما هو موجود في العلل الكلامية، وهذا يؤكد قرب علل النحويين من علل المتكلمين، يقول:" وهذا عينه(أي الاحتياط في اللغة) موجود في العلل الكلامية؛ ألا ترى أنك تقول في إفساد اجتماع الحركة والسكون على المحل الواحد: لو اجتمعتا لوجب أن يكون المحل الواحد ساكناً متحركاً في حال واحدة، ولولا قولك: في حال واحدة لفسدت العلة، ألا ترى ان المحل الواحد قد يكون ساكناً متحركاً في حالين اثنين"(٣).

هذا وقد عقد ابن جني باباً بعنوان " باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط" استهله بقوله:" قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مثبتة لحال المزيد عليه. وذلك كقولك في همزة (أوائل): أصله(أواول) فلما اكتنفت الألف واوان، وقربت الثانية منهما من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل؛ تنبيهاً على غيره من المغيرات في معناه، ولا هناك ياء قبل الطرف منويّة مقدرة، وكانت الكلمة جمعاً ثقل ذلك، فأبدلت الواو همزة، فصار أوائل"(٤).

يعلق ابن جني على ذلك قائلاً:" فجميع ما أوردته محتاجاً إليه، إلا ما استظهرت به من قولك: وكانت الكلمة جمعاً، فإنك لو لم تذكره لم يخلل ذلك بالعلة؛... فذكرك(الجمع) في أثناء الحديث إنما زدت الحال به أنساً؛ من حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو حُقِيّ ودُلِيّ"(٥)؛ أي أنه لو أسقط قوله (جمعاً) لم يقدح في العلة.

---

(١) ابن جني، الخصائص ١٤٧/١
(٢) المرجع السابق ١٤٩/١
(٣) المرجع السابق ١٥٠/١
(٤) المرجع السابق ١٩٥/١
(٥) المرجع السابق ١٩٥/١

ولا يجـــيز ابن جني زيادة صفة لا تأثير لها، يقول:" ولو استظهرت بذكر ما لا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك خَطَلاً و لَغواً من القول؛ ألا ترى أنـــك لـــو سئلت عن رفع (طلحة) من قولك: جاءني طلحة، فقلت: ارتفع لإسناد الفعل إليه، ولأنه مفتوح الطاء، أو لأنه ساكن عين الفعل، ونحو ذلك مما لا يؤثر في الحال"[1]؛ لأن مثل ذلك لغوٌ لا فائدة من ذكره.

ثالثاً: الدور(دور الاعتلال):

الـــدور لغـــة: يـــدل أصل هذا اللفظ على إحداق الشيء بالشيء من حواليه[2]، والدور: الطبقة من المُدار بعضه فوق بعضه. يقال: انفسخ دَوْرُ عمامته[3].

اصـــطلاحاً: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى الدور المصرح، كما يتوقف(أ)على (ب)، وبالعكس[4]، أي توقف كل من الشيئين على الآخر.

وهـــذا المصـــطلح مستعار من مصطلحات المناطقة، وقد بينه محقق كتاب الخصائص (محمد علي النجار) بقوله:" يريد بدور الاعتلال أن يعلل الشيء بعلة معللة بذلك الشيء... والدور بين شيئين توقف كل منهما على الآخر. وهذا من مصطلحات المتكلمين، ولهم فيه تقاسيم وبحوث"[5].

وهـــذا المصـــطلح يخـــتلف عن مصطلح (الدوران) عند الفقهاء، إذ يعني: ثبوت الحكم عند ثبوت الوصف وانتفاؤه عند انتفائه[6].

استعمل ابن جني مصطلح (دور الاعتلال) وعقد له باباً في الخصائص،[1]

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/١٩٦

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٢/٣١٠

(٣) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ١/٣٠٣

(٤) الجر جاني، التعريفات ص١٤٠

(٥) ابن جني، الخصائص ١/١٨٤ حاشية(١)

(٦) رفيق العجم، موسوعة مصطلحات أصول الفقه ١/٧١٧

قــال فــيه:" هذا موضع طريف. ذهب محمد بن يزيد[١] في وجوب إسكان الـــلام في نحو ضَرَبْنَ، وضَرَبْتَ، إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير... وذهــب أيضـــاً في حركة الضمير في نحو هذا أنها إنما وجبت لسكون ما قـــبلها. فــتارة اعــتلّ لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى، فاعتلّ لهذا بهذا "[٢]، وكذلك ما فعله سيبويه في جر (الوجه) من قولك: هذا الحسن الوجه، حيث شـــبهه بـــ (الضارب الرجل) مع انه قد جرّ (الرجل) من قوله(الضارب الرجل) تشبيهاً له بالحسن الوجه.

ويرى ابن جني أن مسألة سيبويه أقوى من مسألة المبرد التي وصفها بشنيع الظاهر، وذلك لأن الشيء لا يكون علة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علة علته أبعد، أمّا مسألة الكتاب فهي من باب حمل الفروع على الأصول[٣].

رابعـــاً: الإدراج: الإدراج لغة: مصدر أدرج الشيء في الشيء: أدخله فيه، والإدراج: الطـــي؛ ومـــنه أدرجـــت الكتاب إذا طويته[٤]، وإدراج العلة اصـــطلاحاً: طـــيها وتـــرك بســـطها والإسراع في إيرادها بحذف بعض مقوماتهـــا[٥]. اســـتعمل ابن جني هذا المصطلح في باب عقده بعنوان:" في إدراج العلـــة واختصـــارها"[٦]، أنكـــر فـــيه علـــى النحاة إدراجهم العلة واختصـــارها؛ لأن ذلك إخلال بالحقيقة. يقول مستهلاً الباب: "هذا موضع يستمر النحويون عليه، فيفتُق عليهم ما يتعبون بتداركه، والتعذر منه".[١]

---

(١) المبرد

(٢) ابن جني، الخصائص ١/١٨٤

(٣) المرجع السابق ١/١٨٥

(٤) ابن منظور، لسان العرب ، مادة (درج) ٢/٢٦٩

(٥) ابن جلي، الخصائص ١/١٨٢ حاشية (١)

(٦) المرجع السابق، الصفحة نفسها

وضـــرب مثالاً على ذلك بقولهم: آسيت الرجل، فأنا أواسيه، وآخيته، فأنا أُواخـــيه، وأصلهما: أؤاسيه، وأؤاخيه، وإن علته في التغيير اجتماع الهمزتين، فقلبـــت الثانـــية واواً لانضـــمام ما قبلها، وأخذ عليهم شيئين: أحدهما أنهم لم يستوفوا ذكر الأصل، والآخر لم يتقصوا شرح العلة، يقول:" وأما تقصي علة تغيـــير الهمزة بقلبها واواً فالقول فيه انه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عينيـــن، الأولـــى مـــنهما مضمومة، والثانية مفتوحة وهي حشو غير طرف، فاستثقل ذلك فقلبت الثانية على حركة ما قبلها ــ وهي الضمة ــ واواً. ولا بدّ من ذكر جميع ذلك، وإلا أخللت، ألا ترى انك قد تجمع في الكلمة الواحدة بين همزتيـــن فتكونان عينين، فلا تغير ذلك، وذلك نحو سآلّ ورآسّ، وكبنائك من سألت نحو تُبَّع، فتقول:" سُؤَّل" فتصحان لأنهما عينان"[1].

وأرى أن إدراج العلـــة واختصـــارها هو من القوادح والعيوب التي تصيب العلة اللغوية، لأن هذا الإدراج يخلق لبساً.

خامساً: خلع الأدلة:

الخلع في اللغة: الإزالة والنزع[2]، والتجريد. وفي الشرع: إزالة ملك النكاح بأخذ المال[3].

أمّا الأدلة فقد وضحها محقق كتاب" الخصائص" بقوله:" يراد بالأدلة أعـــلام المعانـــي فـــي العربية، فالهمزة دليل الاستفهام، وإن دليل الشرط، وهكذا. ويراد بالمعاني تلك التي تحدث في الكلام من خبر واستخبار"[4].

ووضح أيضاً المقصود بـــ "خلع الأدلة" بقوله:" وخلع الأدلة تجريدها

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/١٨٢-١٨٣

(٢) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ١/٢٥٠

(٣) الجر جاني، التعريفات ص١٣٥

(٤) ابن جني، الخصائص ٢/١٨١ حاشية(١)

من المعاني المعروفة لها والمتبادرة فيها وإرادة معانٍ أخر لها، أو تجريدها من بعض معانيها"[1].

استعمل ابن جني هذا المصطلح وأفرد له باباً، قال فيه:" من ذلك حكاية يونس قول العرب: ضرب مَنٌ مَنّاً، أي إنسانٌ إنساناً، أو رجل رجلاً؛ أفلا تراه كيف جرد (مَنْ) من الاستفهام؛ ولذلك أعربها"[2]. أي انه سلب دلالة الاستفهام من (مَنْ)، فأعربها.

سادساً: العلة الواقفة:

الوقف لغة: الحبس والمنع[3].

اصطلاحاً: هي العلة التي لا تتعدى الأصل بخلاف العلة المتعدية، وهي التي تتعدى الأصل فتوجد في غيره، وتسمى مؤثرة أيضاً، لأنها وصف ظهر أثرها في جنس الحكم المعلل[4]، وبعبارة أخرى هي التي لم تتعدَ الأصل إلى الفرع[5].

تحدث ابن جني عن هذه العلة في باب" العلة إذا لم تتعد لم تصح"[6]، وعبّر عنها بعدة مصطلحات منها: العلة غير المتعدية، والعلة غير الجارية، والعلة الواقفة، وعبّر عنها بعض النحاة بالعلة القاصرة[7]. ١

ومثّل ابن جني على هذا النوع من العلل بقول من اعتل لبناء نحو: كم، ومن، وما وإذ، وغيرها من الأسماء لمشابهتها ما جاء من الحروف على حرفين؛ نحو: هل، وبل، وقد. وهذه علة غير متعدية؛ لأن هناك أسماءً أيضاً على حرفين، لكنها معربة غير مبنية، نحو: يدٍ، وأخٍ، ودمٍ،

---

(١) ابن جني، الخصائص ١٨١/٢

(٢) المرجع السابق، ١٨١/١

(٣) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ١٠٥١/٢

(٤) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١٢٠٧

(٥) رفيق العجم، معجم موسوعة مصطلحات الفقه ١٠١١/٢

(٦) ابن جني، الخصائص ١٧٠/١

(٧) السيوطي، الاقتراح ص١١٥

وفمٍ، وغيرها[1].

والخلاصة أن ابن جني يرفض التعليل بالعلة القاصرة، لأن في ذلك فساد، يقول:" فهذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفة غير متعدية"[2].

والجدير بالذكر أن التعليل بالعلة القاصرة فيه خلاف بين النحاة[3].

سابعاً: علة العلة: العلة هي الوصف الظاهر المنضبط المشتمل على المعنى المناسب لشرعية الحكم[4].

استعمل ابن جني هذا المصطلح، وعزا استعماله إلى ابن السراج، وهذا يدلنا على أنه مصطلح حادث بعد زمان سيبويه والمبرد، وهو يقابل مصطلح العلة القياسية[5]، ويقابل مصطلح(العلل الثواني) عند ابن مضاء القرطبي.

قال ابن السراج:" واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لمَ صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول به منصوباً؟... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات"[6]. أفرد ابن جني لهذا المصطلح باباً بعنوان:" باب في العلة وعلة العلة"، قال فيه:" ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا؛ ومثّل منه برفع الفاعل. قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: ارتفع بفعله، فإذا قيل:'ولمَ صار الفاعل مرفوعاً؟ فهذا سؤال عن علة العلة"[7]. '

(١) ابن جني، الخصائص ١٧٠/١

(٢) المرجع السابق ١٧٣/١

(٣) ينظر: ابن الأنبا ري، الإغراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة ص١١٢، والسيوطي، الاقتراح ص١١٥

(٤) علاء الدين نجم ، معجم مصطلحات أصول الفقه ص٤٧

(٥) يحيى القاسم، التعليل النحوي عند البصريين، مجلة تشرين ج١٧، ع ٨ ، لعام ١٩٩٥، ص٨٨

(٦) ابن السراج، الأصول ٣٥/١

(٧) ابن جني، الخصائص ١٧٤/١

يــرى ابن جني أن العلة لا تعلل، فهو لا يعترف إلا بعلة واحدة لا علة لها، لذلك أنكر تقسيم ابن السراج، وقال:" وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سمّاه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، فأمّا في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة"[١].

ثامناً: علة علة العلة:

استعمل ابن جني هذا المصطلح في الرد على كلام ابن السراج في قولــه (علة العلة)، يقول:" نعم ولو شاء لماطله فقال له: ولمَ صار المسند إلــيه الفعــل مــرفوعاً؟ فكان جوابه أن يقول: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى"، ويعلق ابن جني علــى ذلــك:" وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أن تكون هنا علة، وعلة العلــة، وعلة علة العلة"[٢]، ويرى أيضاً أنه لو أجيب على ذلك لتصاعدت العلل، وأن ذلك من هجنة القول[٣].

والخلاصــة أن ابــن جني حاول من خلال مصطلحي(علة العلة) و(علة علة العلة) أن يسمو بالعلل النحوية إلى مرتبة علل المتكلمين التي لا تقــبل التعلــيل؛ لأنها علل حقيقية، وقال بعد أن ساق عدة أمثلة أبطل من خلالها كلام ابن السراج:" فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمّح في أبو بكر أو لــم يــنعم تأمّله"[٤].والجدير بالملاحظة أن ابن جني قد فتح أفاقاً جديدة

---

(١) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٤)) المرجع السابق ، ١/١٧٥

تمـــثلها بعض من جاء بعده، ولا سيما ابن مضاء القرطبي الذي هضم ما قالـــه ابـــن جنـــي وأعـــاد صياغته، واصطلح عليهما بـــ (العلل الثواني، والثوالث)(١).

تاسعاً: العلة الموجبة أو علة الوجوب أو الإيجاب: تعبيرات استعملها ابن جني.

والعلة الموجبة: هي العلة التي لا نملك ــ متكلمين ــ إلا الخضوع لها، كرفع الفاعل أو نصب المفعول به، فلم نسمع أن عربياً خالف هذا إلا على الشذوذ، وتقابل العلة التعليمية عند ابن السراج(٢)؛ أي هي العلة التي تفســـر مـــا ثبـــت سماعه عن العرب ولا يمكن فيها الخروج على القواعد النحوية، فهي كما قيل: علل تابعة للوجود وليس الوجود تابعاً لها(٣).

استعمل ابن جني هذا المصطلح وجعله جزءاً من عنوان باب أفرده فـــي" الخصائص"، قال فيه:" اعلم أن أكثر العلل مبناها على الإيجاب بها، كنصـــب الفضلة،... ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف وغير ذلـــك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها؛ وعلى هذا مقاد كلام العرب"(٤).

وقســـم ابن جني علل النحويين إلى ضربين: علل واجبة لا بدّ منها؛ لأن النفس لا تطيق في معناها غيره، والآخر ما يمكن تحمله؛ إلا أنه على تجشـــم واســـتكراه(٥). ومثّل ابن جني على العلل الواجبة بقلب الألف واواً لانضمام ما قبلها، وياءً لانكسار ما قبلها، نحو ضُورِب، وقراطيس.وهذا[1]

---

(١) [1]ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص١٢٧-١٣٤

(٢) يحيى القاسم، التعليل النحوي عند البصريين ص٨٩

(٣) ينظر: الفرخان، المستوفى في النحو ٨/١، نقلاً عن خميس الملخ، نظرية التعليل ص١٠٧

(٤) ابن جني، الخصائص ١٦٥/١

(٥) المرجع السابق ٨٩/١

الضـــرب لاحـــق بعلـــل المتكلميـــن. وعبّر عنها ابن جني بمصطلح آخر هو "العلة البرهانـــية"، قـــال:" فهـــذه علـــة برهانية ولا لبس فيها، ولا توقف للنفس عنها"[١]، والخلاصـــة أن هـــذه علـــل حتمية لا يجوز فيها غير هذا الوجه، لذلك ألحقها بعلل المتكلمين.

عاشراً: العلل المجوِّزة أو علة الجواز: تعبيران استعملهما ابن جني.

والعلـــة المجوزة هي العلة التي تفسر الأثر الذي تجيزه القواعد الجوازية في الكلمـــة أو التركيـــب، فعلة إضافة الظرف إلى المبنى تجيز بناء الظرف، كما تجيز إعرابه[٢]، وهي أيضاً: "كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان، والثلاثة وأكثر من ذلك على هذا الحد، فوقوعه عليه علة لجواز ما أجاز منه، لا علة لوجوبه"[٣].

وذكر ابن جني" أن الجواز معنى تقبله النفس، كما أن الوجوب كذلك، فكما أن هنا علة للوجوب فكذلك هنا علة للجواز. هذا أمر لا ينكر، ومعنى مفهوم لا يتدافع"، ومـــثّل علـــى علة الجواز بالنكرة تقع بعد المعرفة التي يتمّ الكلام بها، نحو: مررت بـــزيدٍ رجـــلٍ صالحٍ، على البدل، ويجوز أن نقول: مررت بزيدٍ رجلاً صالحاً، على الحال[٤].

ويرى ابن جني أن علة الجواز هي في الحقيقة سبب يجوِّز و لا يوجب[٥].

وعقّـــب الســـيوطي على كلام ابن جني في" باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة، والعلـــة المجوِّزة" بقولـــه:" فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب وأن ما كان موجباً يسمى علة وما كان مجوِّزاً يسمى سبباً "[٦]، والسبب يجري مجرى العلة[٧].

وقد عرّف السبب بأنه ما كان طريقاً إلى الشيء بواسطة: كالطريق فإنـــه ســـبب للوصول إلى المقصد، بواسطة المشي. فعلى هذا كل ما كان

---

(١) ابن جني، الخصائص ٨٩/١

(٢) حسن خميس الملخ، نظرية التعليل ص١٠٨

(٣) ابن جني، الخصائص ٦٦/١

(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها

(٥) المرجع السابق، ١٦٥/١

(٦) السيوطي، الاقتراح ص١١١

(٧) ابن جني، الخصائص ١٧٤/٢

طريقاً إلى الحكم بواسطة يسمى سبباً له شرعاً ويسمى الواسطة علة، وإذا اجتمعت العلة مع السبب، فإن الحكم يضاف إلى العلة دون السبب(١).

والخلاصـــة أن ابن جني كان دقيقاً في تعبيره في التفريق بين العلة الموجبة، والعلة المجوّزة والسبب، فكل علة مؤثرة، سواءٌ كانت موجبة أو جائـــزة هي علة، وكل علة غير مؤثرة هي سبب، وهو بهذا يرقى بالعلل النحوية إلى مرتبة العلل الكلامية، التي لا بد من ظهور أثرها.

ـ مصطلحات أنواع العلل التي استعملها ابن جني في كتابه" الخصائص":

١ـ علـــة الاتباع(٢): الاتباع لغة: تبع الشيء: سار في أثره(٣). الاتباع اصطلاحاً: هو أن تُتْبَعَ الكلمة على وزنها أو رويّها إشباعاً وتوكيداً حيث لا يكون الثاني مستعملاً بانفراده في كلامهم(٤).

وفـــرق ابن فارس بين الاتباع والمزاوجة، فالاتباع يكون بلا واسطة ولا حرف كقولهم: جائع نائع، وأما المزاوجة فتكون بالحرف كقولهم: جبذ وجـــذب، وذكـــر أن هناك من قال: إن هذه لغات للعرب وليست بقلب ولا إبدال ولا اتباع(٥)، لهذا فظاهرة الاتباع ظاهرة لغوية معروفة، أطلق عليها اللغويون المحدثون اسم (Vowel Harmony)؛ أي التوافق الحركي(٦)، وهي عند ابن جني ضرب من تجانس الصوت(٧)، وعند ابن يعيش ضرب من ١

(١) رفيق العجم، موسوعة مصطلحات أصول الفقه ٩٥٧/١
(٢) ينظر: أبو الطيب اللغوي، كتاب الاتباع (ت: عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦١)
(٣) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٨١/١
(٤) الكفوي، الكليات ص٣٥
(٥) ابن فارس، الاتباع والمزاوجة، ص١٣٣، حاشية (٤).
(٦) محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية ص٢٢٩
(٧) ابن جني، سر صناعة الإعراب ٥٢/١

التشاكل(١).

استعمل ابن جني هذه العلة في عدة مواضع(٢)، منها قوله:" وقلت مرّة لأبي علي ـ رحمه الله ـ قد حضرني شيء من علة الاتباع في (نِقيذ) وإن عُرِيَ أن تكون عينه حلقية، وهو قرب القاف من الخاء والغين، فكما جاء عنهم النخير والرغيف، كذلك جاء عنهم(النقيذ) فجاز أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق بها، كما شبّه من أخفى النون عند الخاء والغين إيّاها بحروف الفم، فالنقيذ في الاتباع كالمُنخل والمُنغل في من أخفى النون، فرضيه وتقبّله"(٣).

وقد عدّ ابن جني هجوم كسرة الاتباع على ضمة الإعراب، وابتزازها موضعها في نحو بيتَ الكتاب:

* وقال اضرب الساقين إِمّك هابل *

شاذ لا يقاس عليه.

وهو بهذا متأثر بأستاذه أبي علي الفارسي الذي يرى أن حركة الاتباع لا تطرد ولا يقاس عليها(٤). وأجاز أحد الباحثين القياس على حركة الاتباع بحجة أن في القرآن الكريم مواضع حملت على الاتباع، وان الاتباع لغة للعرب(٥).

١- **علة الاتساع**: الاتساع لغة: الامتداد، اتسع الشيء: امتد وطال(٦). اصطلاحاً: ضرب من الحذف إلا أنك لا تقيم المتوسَّع فبه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وتحذف العامل في الحذف وتدع ما عمل [1]

[1] (١) ابن يعيش، شرح المفصل ٩/٥٤

(٢) ينظر على سبيل المثال، الخصائص ١/٣٠٩، ٢/٣٤٤، ٣/٣٩، ٩٧، ١٤٣

(٣) ابن جني، الخصائص ١/٣٦٦-٣٦٧

(٤) أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع ١/٨٢، وينظر: ابن جني، الخصائص ٣/١٤٣

(٥) عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم ص١٣٣

(٦) إبراهيم انيس وآخرون، المعجم الوسيط ٢/١٠٣١

فيه على حاله في الإعراب[١].

استعمل ابن جني هذه العلة ليثبت بها أن كلاً من الكلام والقول قد يقع موقع صاحبه، ودلل على ذلك بأمثلة عديدة، خلُص منها قائلاً:" وكأن الأصل في هذا الاتساع إنما هو محمول على القول؛ ألا ترى إلى قلة الكلام هنا وكثرة القول؛ وسبب ذلك وعلته عندي ما قدمناه من سعة مذاهب القول، وضيق مذاهب الكلام"[٢]. ويرى ابن جني أن الاتساع لا يختص بفرع دون آخر في العربية، يقول: "وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية"[٣].

٣-**علة الاختصار:** الاختصار: حذف الفضول من الشيء[٤].

يبدو أن ابن جني استمد هذه العلة من العرب الذين يؤثرون الإيجاز، وحذف فضول الكلام، وقد وصفهم بقوله: "واعلم أن العرب... إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد"[٥]. احتكم ابن جني إلى هذه العلة في باب زيادة الحروف وحذفها، فقد بين أن ذلك ليس بقياس، وروي عن أبي بكر قوله: "حذف الحروف ليس بقياس. قال: وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصَر إجحاف به"[٦]، وذكر أن علة الاختصار هي التي منعت الحروف في أن تعمل في الفضلات، وذلك لأنهم أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار[٧]. ١

---

(١) الكفوي، الكليات ص٣٦، وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر ٢٩/١

(٢) ابن جني، الخصائص، ٢٤/١

(٣) المرجع السابق، ٤٤٩/٢ ، وينظر أيضاً ٣٨٢/٢، ٤٠٠، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٩/٣، ٤٨

(٤) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٢٣٧/١

(٥) ابن جني، الخصائص ٨٣/١-٨٤

(٦) ابن جني، الخصائص ٢٧٥/٢

(٧) المرجع السابق، ٢٧٦/٢

٤- **علــة الإدغــام:** الإدغــام لغــة: إدخــال الشــيء في الشيء، وفي الصــناعة:إسكان الأول وإدراجه في الثاني، ويسمى الأول مدغماً والثاني مدغماً فيه[١].

اســتعمل ابــن جني هذه العلة واحتكم إليها في قوله:" ومن ذلك ما يعــتقده في علة الإدغام. وهو أن يقال: إن الحرفين المثلين إذا كانا لازمين متحركيــن حــركة لازمة، ولم يكن هناك إلحاق، ولا كانت الكلمة مخالفة لمــثال فَعِل، وفَعُل، أو كانت فَعَل فعلاً، ولا خرجت منبهة على بقية بابها، فإن الأول منها يُسكَّن ويدغم في الثاني. وذلك نحو شدّ، وشلت يده... "[٢].

لخّص ابن جني بكلامه السابق شروط علة الإدغام، فإن جاء خلاف ذلك فلا إدغام، وذلك نحو اصببِ الماء، فالحركة الثانية غير لازمة؛ لأنها لالــتقاء الســاكنين، وجلبــب؛ لأنهــا ملحق، وقولنا: هما يضربانني؛ لأن الحرفيــن ليسا لازمين، فالثاني للوقاية، والأول للإعراب، وجُدَد، وسُرُر؛ لأنه مخالف لمثال فَعُلٍ و فَعِل، وأمّا ضَنَنوا ونحوه، فلأنه خرج منبهة على بقــية بابــه[٣]. ومن الجدير بالذكر أن ابن جني فرق بين الإدغام الأصغر والإدغام الأكبر، وذلك في باب الإدغام الأصغر[٤].

ومهمــا يكن من أمر، فإن علة الإدغام جزءٌ من علة رئيسية كبرى، وهي علة الصوت.

٥- **علة الاستثقال:** لغة: الثقل ضدّ الخفة[٥].

أكثر ابن جني من استعمال علة الاستثقال ونظيرتها علة التخفيف في

---

(١) الجر جاني، التعريفات، ص٢٩-٣٠
(٢) ابن جني، الخصائص ١/١٦٠
(٣) المرجع السابق، ١/١٦١-١٦٢
(٤) المرجع السابق، ٢/١٤١
(٥) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ١/٣٨٢

كـــتابه الخصائص، مبيناً لنا أن معظم العلل يكون سببَها الثقلُ، لذلك يجنح بهـــا إلـــى الخفة في التغيير، من ذلك ما ذكره في علة إهمال ما أهمل أن أكـــثره متروك للاستثقال[1] ، وذكر أيضاً أن القلة سببها الاستثقال " فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته؛ وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكـــثر فـــي كلامهـــم ما يستخفون"[2]، وكذلك قلب الواو والياء في نحو: ميزان، وموسر، علته الثقل[3]، وهذه العلة جزءٌ من علة الصوت أيضاً.

٦- علـــة الاســـتحالة: الاســـتحالةُ أو(المستحيل): الشيء الذي لا يمكن وقوعه، واستحال الشيء: صار محالاً[4].

عبّر ابن جني عنها غالباً بـــ "المستحيل"[5]، واحتكم إليها في قوله:" لكن مجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال، ومثله لا يكون"، وكذلـــك مجيء الألف بعد الألف محال، يقول:" ومن المستحيل جمعك بين الألفيـــن المدتين، نحو ما صار إليه قلب لام كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزة، وهو خطّأً كساا، أو قضاا، فهذا تتوهمه تقديراً ولا تلفظ به البتة"[6].

وذكر ابن جني قصة أبي إسحاق مع خصم نازعه في جواز اجتماع الألفيـــن المدتين ــ وقد مدّ الرجل الألف في نحو كساا، وأطال ــ فقال له أبـــو إســـحاق:" لـــو مددت إلى العصر ما كانت إلا ألفاً واحدةً"[7]، فالتقاء الألفيـــن لا قـــدرة لأحد على النطق به[8]، ومن الاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد[9]، ويبدو أن هذه العلة لاحقة بعلل المتكلمين، فكما يستحيل[1]

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/٥٥

(٢) المرجع السابق، ١/٥٠

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ١/٢٠٩-٢١٠

(٥) ينظر: ابن جني، الخصائص ٢/٢١، ٣/٣٣١.

(٦) المرجع السابق، ١/٨٩-٩٠

(٧) ابن جني، الخصائص ١/٩٠

(٨) المرجع السابق، ١/٢٦٠

(٩) المرجع السابق، ٢/٢٦٥

أن نجمع بين البياض والسواد في محل واحد أو بين الحركة والسكون في وقت واحد،فكذلك يستحيل الجمع بين الألفين

٧- **علـــة الاستحســـان**: الاستحســـان لغـــة: عـــد الشيء حسناً[(١)]، وفي الاصـــطلاح: هو ترك القياس والأخذ بما هو أرفق، أي بعبارة أخرى: هو العدول عن موجب قياس إلى قياس أقوى منه[(٢)].

ذكـــر ابن الأنباري أن العلماء اختلفوا بالأخذ بالاستحسان، فمنهم من لـــم يأخذ به لما فيه من التحكم وترك القياس، ومنهم من أخذ به، ومع ذلك اخـــتلفوا فـــي تعريفه، فقال بعضهم:" هو ترك قياس الأصول لدليل" وقال الآخر:" هو تخصيص العلة"[(٣)].

ويبدو أن النحاة متأثرون بالفقهاء، فهم أيضاً اختلفوا بالأخذ به، فقد أخذ به أصحاب المذهب الحنفي، وترك الأخذ به أصحاب المذهب الشافعي[(٤)].

وتبين لي من خلال استقراء باب الاستحسان عند ابن جني أن هناك استحسانين:

الأول:استحسان عربي: وهو الذي تستحسنه العرب وتنطق به، وهو علـــة ظاهرة، كاستحسانهم في أن يقولوا: الفتوى بالواو، ولم يقولوا: الفتيا بالياء، وكاستحسانهم في أن يقولوا: صِبية ولم يقولوا صِبوة، واستحوذ بدل استحاذ وغيرها. هذا كله استحسنته العرب فنطقت به هكذا.

والآخـــر: استحسان نحوي: وهو ما يستحسنه النحويون في تفسيرهم وتعليلهم لما استحسنته العرب، كاستحسانهم أن يقولوا الفتوى بدلاً من الفتيا للفرق بين الاسم والصفة، واستحسانهم في إبدال الواو ياء للجنوح للخفة،[١]

---

(١) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ١٧٤/١

(٢) الجرجاني، التعريفات ص٣٢-٣٣

(٣) علاء الدين نجم، معجم مصطلحات أصول الفقه ص٩

(٤) أحمد أمين، ضحى الإسلام ١٥٦/٢

واستحســانهم "اســتحوذ" ليخرج تنبيهاً على أصل بابه، وغيرها. فهذه آراء وأحكام استحســنها الــنحاة وعللوا بها، وهو تمييز رائع سبق به ابن جني من يهاجم نظرة الــنحاة إلــى الدرس واللغة دون فصل، فها هو ابن جني يفصل بين المستويين قبل أكــثر من ألف سنة، وعلى أي حال فالتعليل بالاستحسان هو تعليل بالحكمة، فحكمة العرب، وحكمة النحاة تقتضي الاستحسان.

٨- علة الاستغناء: الاستغناء لغة: غَنِيَ عن الشيء لم يحتج إليه، واستغنى اكتفى[(١)].

اصــطلاحاً: تعنــي "ظاهرة الاستغناء فناء بعض الاستعمالات اللغوية وبقاء بعــض الــركام اللغوي الذي يدل عليها، وقد تعرض كثير من الأنماط اللغوية لهذه الظاهرة، كفناء مذكر أنثى، أي أنثٌ كما هو مفترض"[(٢)].

أفــرد ابن جني لهذا المصطلح باباً في الخصائص بعنوان "باب في الاستغناء بالشــيء عــن الشــيء" بدأه بقول سيبويه:" اعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشــيء حــتى يصير المستغنَى عنه مُسقَطاً من كلامهم البتة"[(٣)]، وقد سمّاها سيبويه "الاكتفاء"[(٤)]، كما عبر عنها ابن جني بذلك أيضاً[(٥)].

ومــن أمثلة هذه العلة استغناؤهم بــ (ترك) عن (وَدَعَ) و(وَذَرَ)، واستغناؤهم بواحــد عــن أثــنٍ، وباثنين عن واحدين[(٦)]، وذكر أن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جارٍ في حكم العربية مجرى اجتماع الضدين على الحكم الواحد[(٧)].

٩- علة الاستقباح: القبيح: ضد الحسن، وهو ما نفر منه الذوق السويُّ، ٢

---

(١) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٢/٦٦٤-٦٦٥

(٢) يحيى القاسم، التعليل النحوي عند البصريين ص٩٢

(٣) ابن جني الخصائص، ١/٢٦٧ ، وسيبويه، الكتاب ٣/١٢١

(٤) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٣٧٨

(٥) ابن جني ، الخصائص ٢/٣٧٦ ، ٣/٢٦

(٦) ابن جني، الخصائص ١/٢٦٧، ٢٧٢، وينظر أيضاً: ١/٨٣، ٢٣٢، ٣٩٢

(٧) المرجع السابق، ١/٣٩٧

وما كره الشرع اقترافه، وما أباه العرف العام[1].

وهــذه العلــة تمامــاً عكس علة الاستحسان، فما دام أن هناك أمراً مستحسناً، فلا بدّ أن يكون هناك أمر مستقبح، وهذا طبيعي لأن الكون كلّه قــائم علــى الثنائيات، والاستقباح في اللغة أمر يدركه اللغوي من خلال تذوقه للمعاني والألفاظ.

واحــتكم ابن جني إلى هذه العلة في العطف على الضمير المرفوع المتصل أو المستتر، يقول: "من ذلك جمعهم في الاستقباح بين العطف على الضــمير المــرفوع المتصل الذي لا لفظ له وبينه إذا كان له لفظ. فقولك: قمــت وزيــد فــي الاســتقباح كقولك: قام وزيد، وإن لم يكن في قام لفظ الضــمير.وكذلك أيضاً سوّوا في الاستقباح بين قمت وزيد وبين قولنا قمتما وزيد وقمتم ومحمد"[2]

ومــن الاســتقباح أيضاً استقباح الخليل نحو "العقُق، مع الحمِق، مع المختَرق"[3].

١٠- **علة الاشتقاق:** الاشتقاق لغة: شقق الكلام: وسعه وبيّنه وولّد بعضه من بعض[4].

واصــطلاحاً: نــزع لفظ من آخر، بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً، ومغايرتهما في الصيغة، وهو نوعان: الاشتقاق الأكبر: وهو أن يكون بين اللفظتيــن تناســب فــي المخرج، والاشتقاق الأصغر: وهو أن يكون بين اللفظتين تناسب في الحروف والتركيب[5].

يعد ابن جني أول من استعمل مصطلح "الاشتقاق الأكبر" حيث عقد له [1]

---

(١) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط ٧١٠/٢

(٢) ابن جني، الخصائص ٢٢/٣

(٣) المرجع السابق٢٤٣/٣، وينظر أيضاً ٥٥/١، ٣٩٢/٢، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٠٦، ٥٥/٣.

(٤) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط ٤٨٩/١

(٥)الجر جاني، التعريفات ص٤٣-٤٤

باباً، استهله بقوله: "هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي – رحمـــه الله– كان يستعين به، ويُخلِد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر. لكـــنه مـــع هذا لم يسمِّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلل به. وإنما هذا التقليب لنا نحن. وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن"[١].

ويفهـــم من كلام ابن جني أن أبا علي كان يعلل به بعض الظواهر اللغوية، وإن لم ينص عليه، وقد فصل ابن جني القول في الاشتقاقين، واستعمل ابن جنـــي علة الاشتقاق ليثبت بها زيادة النون في " عَنْسل وعنبس، يقول:" ما قطعنا بهما على زيادة نونيهما، وهو الاشتقاق المأخوذ من عبس وعسل"[٢].

١١- **علـــة الإشـــعار:** الإشعار لغة: الإعلام[٣]، وقال ابن فارس شعرت بالشيء إذا أعلمته ففطنت له[٤]. وهو المعنى عينه الذي استعمله أصحاب معجمات مصطلحات العلوم[٥].

اصـــطلاحاً: دلالـــة المرســـوم خطـــاً على المحذوف، سواء أكان المحـــذوف حـــركة أم حرفاً أم كلمة[٦]، أو دلالة المنطوق على شيء آخر محـــذوف. استعمل ابن جني هذه العلة في باب "إنابة الحركة عن الحرف والحـــرف عـــن الحركة"، قال فيه: " الأول منهما أن تحذف الحرف وتقر الحـــركة نائـــبة عنه، ودليله عليه"[٧]. واستشهد على ذلك بقوله تعالى:﴿يا عبادِ فاتقون﴾[٨] فالكسرة تشعر بالياء المحذوفة، وبين أن الإشعار في ١

(١) ابن جني، الخصائص ١٣٥/٢

(٢) المرجع السابق، ٦٨/٣

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة (شعر) ٤٠٧/١

(٤) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ١٩٤/٣

(٥) ينظر: الكفوي، الكليات ص١٢١

(٦) مازن المحمود، علل اختيارات الفراء ص٢٠٧

(٧) ابن جني، الخصائص، ١٣٥/٣

(٨) سورة الزمر ، آية ١٦

الكسرة كثير. وذكر أيضاً أن الضمة تشعر بالواو المحذوفة نحو قوله تعالى ﴿ويمحُ الله الباطل﴾[1]، وغلق على ذلك قائلاً: "وكتب ذلك بغير واو دليلاً في الخط على الوقوف عليه بغير واو في اللفظ"[2]، والإشعار بالفتح قليل؛ لخفة الألف[3].

"والثاني منهما، وهو إنابة الحرف عن الحركة. وذلك في بعض الآحاد وجمع التثنية وكثير من الجمع"[4]، فالألف والواو والياء دواخل على الفتح والكسر والضم، كما أن النون في الأفعال الخمسة نائبة عن الضمة[5].

وعلـــة الإشـــعار لا تقتصر على الألفاظ والحروف والحركات، بل تـــتعدى إلـــى المعاني، نحو قوله تعالى﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم﴾[6]. يقول ابن جني: "وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثـــت بها أو معها؛ لكنه لما كان الرفث في معنى الإفضاء، وكنت تعدّي أفضيت بـــ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـــ (إلى) مع الرفث، إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه"[7].

١٢- علـــة إصلاح اللفظ: الإصلاح لغة: مصدر أصلح، وأصلح الشيء: أزال فساده[8]، وذكر الجر جاني أن الصالح: هو الخالص من كل فساد [9]، وقيل هو استقامة الحال على ما يدعو إليه العقل[10]. ¹ واللفظ: ما يتلفظ به

---

(١) سورة الشورى، آية ٢٤

(٢) ابن جني، الخصائص ١٣٦/٣

(٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

(٤) المرجع السابق، ١٣٧/٣

(٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٦) سورة البقرة، آية ١٨٧.

(٧) ابن جني، الخصائص ٣١٠/٢

(٨) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط ٥٢٠/١.

(٩) الجر جاني، التعريفات ص٢٧٢

(١٠) الكفوي، الكليات ص٦٥١

الإنسان أو من في حكمه، مهملاً كان أو مستعملاً[1].

ولأهمية هذه العلة أفرد ابن جني باباً "في إصلاح اللفظ" استهله بقوله: "اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة، وعليها أدلة، وإليها موّصلة وعلى المراد منها محصلة، عنيت العرب بها فأولتها صدراً صالحاً من تثقيفها وإصلاحها"[2].

استعمل ابن جني هذه العلة واحتكم إليها في كثير من القضايا اللغوية، منها قوله: "ومن ذلك قولهم في جمع تمرة، وبسرة، ونحو ذلك: تمرات، وبسرات، فكرهوا إقرار التاء، تناكراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد، فحذفت وهي في النية مرادة البتة لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ... والعناية إذاً في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ، إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضٍ لها، حاكم بموضعها"[3]. وعلل ابن جني بعلة إصلاح اللفظ تأخير لام الابتداء من (إنّ) في قولهم: إن زيداً لقائم[4]، وبين ابن جني في آخر الباب أن إصلاح اللفظ كثير واسع.

١٣- **علة الأصل:** أصل الشيء: أساسه الذي يقوم عليه[5]، اصطلاحاً: ما يبنى عليه غيره، وثبت حكمه بنفسه[6].

احتكم ابن جني لهذه العلة في تخريج لبعض الشواهد، نحو قول الله تعالى: ﴿ استحوذ عليهم الشيطان ﴾[7]، فإن مثل هذه تخرجه على أصولها تنبيهاً على أوائل أحوالها[8]. ١ وقال أيضاً: "ومن ذلك ما يخرج تنبيهاً على

---

(١) الجرجاني، التعريفات ص٢٤٧

(٢) ابن جني، الخصائص ٣١٢/١

(٣) المرجع السابق، ٣١٤/١-٣١٥

(٤) المرجع السابق، ٣٠١/١

(٥) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط ٢٠/١

(٦) الجرجاني، التعريفات، ص٤٥.

(٧) سورة المجادلة: آية ١٩

(٨) ابن جني، الخصائص ٤٩٣/٢

أصـــل بابه، نحو استحوذ، وأغيلت المرأة... غير أن ذلك يخرج ليعلم به أصل استقام استقوم، وأصل مقامةٍ مقْوَمة، وأصل يُحسن يُؤَحْسِنَ"(١).

١٤- **علـــة الإعــراب**: الإعراب لغة: البيان والإفصاح(٢)، اصطلاحاً: هو اختلاف أواخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً(٣). وهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ(٤).

عقـــد ابـــن جني باباً سمّاه "باب القول على الإعراب"(٥)، وضح فيه مفهوم الإعراب اللغوي والاصطلاحي معززاً ذلك بأمثلة، وعلل بهذه العلة كثيرا من الكلمات الأعجمية في جعلها من كلام العرب، من ذلك قول أبي علي: "إذا قلت: طاب الخشكنان" فهذا من كلام العرب، لأنك بإعرابك إياه قــد أدخلـــته كـــلام العرب"(٦). ويعلق ابن جني على كلام أبي علي قائلاً: "ويؤكـــد هـــذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها"(٧).

وعلـــة الإعراب هي التي منعت أبا عبد الله الجوثي عندما سأله ابن جنـــي: "كيف تقول ضربت أخوك؟ فقال: أقول:ضربت أخاك. فأدرته على الـــرفع، فـــأبى، وقـــال: لا أقول أخوك أبداً. قلت: فكيف تقول : ضربني أخـــوك، فرفع. فقلت: ألست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال: أيش هذا؟ اختلفت جهتا الكلام"(٨)، وهذا يدل على معرفتهم علة الإعراب وإن لم يتفوهوا بها. وترتبط علة الإعراب بالمعنى، يقول ابن جني: "ألا ترى أن

---

(١) ابن جني، الخصائص،١/٤٤-٤٥، وينظر: ١/١٥٦-١٥٧، ٣٩٥، ٢/٢٨٧، ٢٩١، ٣٤٤، ٣/٤٠ وغيرها.
(٢) ابن منظور، لسان العرب(عرب) ١/٥٨٨
(٣) الجر جاني، التعريفات ص٤٧
(٤) ابن جني، الخصائص، ١/٣٦
(٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٦) المرجع السابق، ١/٣٥٨
(٧) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٨) المرجع السابق، ١/٧٧

موضـــوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضاً، من حيث كان إنما جيء به دالاً على اختلاف المعاني"(١).

وهــذا يوضــح لــنا غرض علة الإعراب في الدلالة على اختلاف المعاني، كما أنها أيضاً تفرق بين المعاني النحوية(٢).

١٥- **علة أمن اللبس:** اللبس: الاختلاط. أي جعل الشيء مشتبهاً بغيره(٣). وتحقــيق اللــبس عند تساوي الاحتمالات رفعه واجب، في حين أن توهم اللّبس يكون عند رجحان بعض الاحتمالات، ورفعه مختار(٤).

وعلــة أمن اللبس هي التي منعت اللغويين من أن يبنوا من ضرب وعلم، وما كانت عينه لاماً، أو راءً مثال: عَنْسل، وبين ابن جني سبب هذا المــنع بقولــه: "قالوا: لأنا نصير به إلى ضنرب وعنلم، فإن أدغمنا ألبس بفعّل، وإن أظهرنا النون قبل الراء واللام ثقلت فتركنا بناءه أصلاً"(٥).

وقال أيضاً:" وكذلك لو قلت في تمثيل جحنفل: أنه فعلّل لالتبس ذلك بــباب سفرجل، وفرزدق، وباب عَدَبَّس وهملّع وعملّس. وكذلك لو أدغمت مثال حنبطى فقلت: فَعَلّى لالتبس بباب صلخدى وجلعبى"(٦).

والخلاصــة أن إدغــام بعض الأبنية يؤدي إلى الالتباس بغيرها من الأبنــية، وعلــة أمــن اللبس لا تقتصر على الإدغام فقط، بل تشمل جميع المستويات اللغوية(٧).

---

(١) ابن جني ، الخصائص ١٧٦/١

(٢) ينظر: المرجع السابق، ١٩٧/١

(٣) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط ٨١٣/٢، والكفوي، الكليات ص٨٠٠

(٤) الكفوي، الكليات، ص٣١٦

(٥) ابن جني ، الخصائص، ١٧١/٢

(٦) المرجع السابق،٩٩/٣

(٧) ينظر: عبد الفتاح الحموز، مواضع اللبس في العربية، وأمن لبسها، مجلة مؤتة،ج٢،ع١، حزيران ١٩٨٧م ص٦٤٩.

وأرى أن ابــن جنــي قــد عــبّر عــن علة أمن اللبس بمصطلح "الاحتياط"[١]الذي يعني الأخذ بالأوثق من جميع الجهات[٢].

١٦- **علة إهمال ما أهمل:** الإهمال لغة: أهمل الشيء: تركه ولم يستعمله، عمداً أو نسياناً[٣]، واصطلاحاً: هي العلل المتروكة التي لا يعرف سببها.

ويرى ابن جني أنه أول من تكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل، يقــول: "فإن أحداً لم يتكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل، واستعمال ما استعمل وإجماع أمر القول فيه، والاستعانة على إصابة غروره ومطاويه، لزومك محجة القول بالاستثقال والاستخفاف"[٤].

فهــو يلحق علة استعمال ما استعمل بعلة التخفيف، وعلة إهمال ما أهمل بعلة الاستثقال يقول: "أما إهمال ما أهمل، مما تحتمله قسمة التركيب فــي بعــض الأصول المتصورة، أو المستعملة، فأكثره متروك للاستثقال، وبقيــته ملحقة به، ومقفاة على أثره، فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حــروفه، نحــو سص، وطسْ، وظثْ"[٥]، وقال أيضاً: "إن سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب الاستخفاف"[٦].

وأرى أن علة إهمال ما أهمل تشبه العلل الفقهية التي لا يعرف فيها وجه المصلحة والحكمة.

١٧-**علة الأولى:** الأولى: اسم تفضيل بمعنى الأحق والأجدر والأقرب [٧]، ويستعمل في مقابله الجواز، كما أن الصواب في مقابله الخطأ[٨]. ١

---

(١) ابن جني، الخصائص ١٠٣/٣.

(٢) الكفوي، الكليات ص٥٦

(٣) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط ٩٩٥/٢

(٤) ابن جني، الخصائص ٧٨/١

(٥) المرجع السابق، ٥٥/١

(٦) المرجع السابق، ٦٨/١

(٧) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، ١٠٥٧/٢

(٨) الكفوي، الكليات، ص٢١٨

استعمل ابن جني هذه العلة، وكان يعبر عنها أحياناً بـ "الأجدر"[١]، و"الأحــرى"[٢]، و"الأوزن"[٣]، و"الأقــوى"[٤]، و"الأحجى"[٥]، و"الأجود"[٦]، وغــيرها من أسماء التفضيل نحو: الأحسن، والأسوغ، والأقرب[٧]، وفي غير الخصائص كان يسميها "الأعلى" و "الأقيس"[٨].

فمــن تعلــيلاته بهــذه العلــة، قولــه: "فإذا جاز أن يحمل حروف المضــارعة بعضها على بعض ــ ومراتبها متساوية، وليس بعضها أصلاً لــبعض ــ كــان حمــل المؤنث على المذكر لأن المذكر أسبق رتبة من المؤنــث، أولى وأجدر"[٩]، وقوله: "الزائد أولى بالإعلال من الأصل"[١٠]، وقولــه:"وإن شــذّ الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى"[١١].

ويتضح لنا أن علة الأولى تبين العلاقة بين الظواهر اللغوية المختلفة باعتبار أن الأولى شيء يجب مراعاته، وأخذه بعين الاعتبار، وغالباً ما يرتــبط مفهومهــا بالتصور النحوي حول ترتيب الظواهر اللغوية التي لا مجال للاختلاف فيها.

---

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص ١/٢٤، ١٢٢

(٢) المرجع السابق، ١/١٢٢، ١٣٢، ٢٧٢، ٣/٢٠

(٣) المرجع السابق، ١/١٢٦، ٣٧٤

(٤) المرجع السابق، ١/٢٥٦، ٣٧٤

(٥) المرجع السابق، ١/٢٧٢، ٢/٢٩٧

(٦) المرجع السابق، ٣/٣٦٤

(٧) المرجع السابق، ٣/٢١

(٨) ابن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، ص٣٥، ٥٠، ٥٣.

(٩) ابن جني، الخصائص ١/١١٣.

(١٠) المرجع السابق، ٢/٦٨.

(١١) المرجع السابق، ١/١٢٥.

١٨- علــة البـــناء: البناء لغة: هو بناء الشيء بضم بعضه إلى بعض[١]. واصطلاحاً: هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً: من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل[٢]، بمعنى لا تؤثر فيها العوامل المختلفة[٣].

استعمل ابن جني هذه العلة في قوله: "فإن قيل: فمن أين وجب بناء هذه الأسماء؟ فصواب القول في ذلك أن علة بنائها إنما هو تضمينها معنى لام الأمر، ألا ترى أن صه بمعنى اسكت، وأن أصل اسكت لِتسكت... فلما ضمنت هذه الأسماء شابهت الحرف فبنيت"[٤].

ويبدو أن علة البناء فرعاً على علة المشابهة، كما أنها كثيراً ما كانت تقـــترن بعلـــة الإعراب، هذا وقد ألف العكبرى كتاباً وضح فيه علل البناء والإعراب سمّاه "اللباب في علل البناء والإعراب"[٥].

١٩ــ علـــة الـــتجريد: الـــتجريد لغـــة: جـــرّده: قشّره وأزال ما عليه[٦]. واصطلاحاً: عزل صفة أو علاقة عزلاً ذهنياً، وقصر الاعتبار عليها[٧].

اســـتعمل ابن جني هذه العلة، وعزا تسميتها إلى أبي علي الفارسي، وأفرد لها باباً، قال في أوله: "اعلم أن هذا فصل من فصول العربية طريف حســـن. ورأيت أبا علي ــ رحمه الله ــ به غَرِياً معنياً، ولم يفرد له باباً، لكنه وسمه في بعض ألفاظه بهذه السمة، فاستغربتها منه وأنقت لها. ومعناه أن العـــرب قـــد تعـــتقد أن فـــي الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقته ومحصوله. وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها. وذلك نحو

---

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٣٠٢/١

(٢) ابن جني، الخصائص ٣٨/١

(٣) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية ١٨/١

(٤) ابن جني، الخصائص ٥١/٣

(٥) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ج١، ت:غازي طليمات، ج٢،ت:عبدالإله النبهان

(٦) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط ١١٥/١

(٧) المرجع السابق، الصفحة نفسها، والجرجاني، التعريفات ص٧٣

قولهـــم: لئـــن لقيت زيداً لتلقين منه الأسد، ولئن سألته لتسئلن منه البحر. فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسداً وبحراً، وهو عينه هو الأسد والبحر لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه وممتازاً منه"[1].

ومن ذلك أيضاً ما حكاه يونس من قول العرب: ضرب مَنٌ منّاً، أي إنســـان إنســـاناً، يعلق عليه ابن جني قائلاً: "أفلا تراه كيف جرّد (مَنْ) من الاســـتفهام؛ ولذلك أعربها"[2]، فعلة التجريد كانت سبباً في الإعراب وكان يعبر عنها أحياناً بالخلع[3].

ويـــبدو لي أن الخلع والتجريد معناهما متشابه؛ إلا أن الخلع خاص بالمعاني النحوية واللغوية، والتجريد خاص بالمعاني البلاغية.

٢٠ــ علة التحليل: لغة: حلل الشيء: رجعه إلى عناصره، وتحليل الجملة: بيان أجزائها[4].

وذكـــر الكفـــوي أن التحليل هو تكثير الوسايط وإعادة المقدمات من الأسفل إلى الأعلى، وإنما يذكر للانتفاء[5].

وتحلـــيل العلة "شرح لها يوضحها بالاستعانة بقرائن المعنى أو أثر العوامـــل، أو ضـــرورة ترابط الجملة أو الاستغناء تسويفاً للحكم النحوي الواجب اتباعه"[6].١

ويبدو أن هذه العلة قليلة الاستعمال والدوران في الكتب النحوية، وقد "قـــال ابن مكتوم:وأما علة التحليل فقد اعتاص عليّ شرحها، وفكرت فيها أيامـــاً فلـــم يظهر لي فيه شيء، وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ: قد

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢/٤٧٥-٤٧٦

(٢) المرجع السابق، ٢/١٨١

(٣) المرجع السابق، ٢/١٨٦

(٤) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط ١/١٩٤

(٥) الكفوي، الكليات ص٢٦٥

(٦) حسن خميس الملخ، نظرية التعليل ص١٢٦

رأيـــتها مذكـــورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكياً لها عن السلف، في نحو الاستدلال على اسمية "كيف" بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كـــلام، ونفــي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلل عقد شبه خلاف المدعي"[1].

لــم ينص ابن جني على هذه العلة، ولكن إذا نظرنا إلى تعريفها لغة واصطلاحاً، وإلى ما ذكره ابن مكتوم نستطيع القول بأن ابن جني قد علل بهــذه العلة، وذلك في باب "تقاود السماع وتقارع الانتزاع"[2]، وكذلك علل بهذه العلة ما حكاه أبو زيد في قوله: "هاه الآن وأَوْلاةُ الآن" فعقب ابن جني قــائلاً: "فأنـــث أَولى، وهذا يدل على أنه اسم لا فعل كما يُظنّ؛ وهاهْ اسم قاربـــت، وهـــي نحو أولى لك"، وعلل ابن جني ذلك معتمداً على التحليل قــائلاً: "فأمّا الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء فأشياء وجدت فيها لا توجد إلا فـــي الأســـماء" وذكـــر مـــنها: التنويـــن، والتثنية، والجمع، والتأنيث، والإضافة، والتحقير، ومثّل على كل خاصية، أثبت من خلالها سبب تسمية أسماء الأفعال بهذا الاسم[3].

٢١ــ **علـــة التخفيف، أو الاستخفاف أو الخفة**؛ كلها تعبيرات ذكرها ابن جني.

الخفّ: كل شيء خف محمله، والخفة خفة الوزن وخفة الحال[4].

يـــبدو أن هـــذه العلة من أكثر العلل دوراناً في كتب النحويين، وقد عـــرف اللغويـــون أن العـــرب يـــنفرون مـــن ثقل اللفظ، إلى الخفة في كلامهم،وخير مثال على ذلك تلك القصة التي ذكرها ابن جني منقولة عن[1]

---

(١) السيوطي، الاقتراح ص١٠٩-١١٠
(٢)ابن جني، الخصائص ١٠١/١
(٣) المرجع السابق، ٤٦/٣-٤٨
(٤) ابن منظور، لسان العرب (خفف) ٨٠/٩

أبي حاتم السجستاني أنه قال: "قرأ علّي أعرابي بالحرم: "طيبى لهموحسن مـــآب" فقلت: طوبى، فقال: طيبى، فأعدت فقلت: طوبى، فقال: طيبى، فلما طـــال علـــيّ قلت: طو طو، قال: طي طي". ويعلق ابن جني قائلاً: "أفلا تـــرى إلى هذا الأعرابي، وأنت تعتقده جافياً كزاً، لا دمثاً ولا طيّعاً ؛ كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هز ولا تمرين، وما ظنك به إذا خُلّى مع سَوْمه، وتساند إلى سـليقته ونجْره" [١]، ويمكن ربط هذه العلة بقانون الاقتصاد اللغوي في علم اللغة الحديث[٢].

أمـــا ابن جني فقد نظر إلى العلل النحوية نظرة عامة، وتبين له أن معظمها يجري مجرى التخفيف والفرق[٣]، واحتكم إلى هذه العلة في تعليله لقلـــب الواو في نحو ميعاد، وميزان، وقلب الياء في نحو موسر وموقف، وقال: "وهذا ــ كما تراه ــ أمر يدعو الحس إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه"[٤]. وعلة التخفيف تشمل جميع مستويات اللغة.

٢٢ــ **علة التدريج:** التدريج لغة: تدرّج: تقدم شيئاً فشيئاً، واستدرج الشيء إلى الشيء: أدناه منه على التدريج[٥].

أما في الاصطلاح، فقد بينه ابن جني في قوله: "وذلك أن يشبه شيء شيئاً من موضع، فيُمْضَى حكمه على حكم الأول، ثم يرقَّى منه إلى غيره"[٦]. ٢١

---

(١) ابن جني، الخصائص، ٧٧/١

(٢) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي ص١١٤، وينظر: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص ١١٩.

(٣) ابن جني، الخصائص، ١/١٤٥-١٤٦

(٤) المرجع السابق، ٥٠/١

(٥) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، ٢٧٧/١

(٦) ابن جني، الخصائص، ٣٤٨/١

اســتعمل ابن جني هذه العلة في تفسيره لبعض القضايا اللغوية في مخــتلف مستويات اللغة، وأفرد لها باباً خاصاً، قال فيه: "ومن التدريج في اللغــة: إجــراؤهم الهمــزة المنقلبة عن حرفي العلة عيناً مجرى الهمزة الأصــلية. وذلك نحو قولهم في تحقير قائم، وبائع: قُوَيئم، وبُوَيئع؛ فألحقوا الهمــزة المنقلبة بالهمزة الأصلية في سائلٍ، وثائرٍ؛ من سأل وثأر، إذا قلت سوئيل وثوئير"(١).

ويبدو لي من خلال الأمثلة التي ساقها في الباب؛ أن هذه العلة فرع على علة التشبيه.

٢٣ــ علــة التشبيه: التشبيه لغة: التمثيل، وتشابه الشيئان، أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا(٢).

واصــطلاحاً: تعنــي أن تقــابل قضــية لغوية بقضية لغوية أخرى وتعطيها حكمها لقرينة المشابهة. وهي تقابل علة الفرق(٣).

وكان سيبويه يسمي هذه العلة أحياناً "علة المضارعة"(٤)، كما أن ابن جني كان يعبر عنها كذلك بــ (المضارعة)(٥).

وذكر ابن جني أن التشابه نوعان: الأول الشبه اللفظي، وعلل به ما منع من الأسماء من الصرف نحو: أحمر، وأصفر، وأحمد، وتتصُب، وذلك لشبه هذه الأسماء بلفظ الفعل، وذكر أن الشبه اللفظي كثير. والثاني: الشبه المعــنوي، ووضــح محقــق الكتاب قصد ابن جني، قائلاً: "يريد ابن جني بالشــبه المعــنوي مــا لا يرجع إلى اللفظ، ولا يريد به ما اصطلح عليه المتأخرون، وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف"، ومثل عليه١

(١) ابن جني، الخصائص، ٣٥٤/١، وينظر أيضاً ٨١/٢، ١٨٠

(٢) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، ٤٧١/١

(٣) تمام حسان، الأصول ص١٩٩

(٤) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو ص٣٨٠

(٥) ابن جني، الخصائص، ٣٥٠/٢، ١٣١/١

ابـــن جني قائلاً: "ألا ترى أن المنادى المفرد قد كان أصله أن يعرب، فلما دخلـــه شَـــبَهُ الحرف لوقوعه موقع المضمر بُني، ولم يمنع من بنائه جَرْيه معرباً قبل حال البناء، وهذا شبه معنوي كما ترى، مؤثر داع إلى البناء"[1]. وذكر أن الشبه اللفظي أقوى من الشبه المعنوي.

وقد ذكر ابن جني أن العرب تؤثر التشابه والتجانس، وتعتني بذلك[2]، وفسّـــر بهـــذه العلة كثيراً من المسائل اللغوية في مختلف مستويات اللغة، وهي تشكل ظاهرة لغوية واسعة[3].

٢٤ــ علـــة التَّضَـــمّن: التضـــمين يعنـــي: الاحتواء ومنه تضمّن الوعاء الشيء:احتواه واشتمل عليه[4]

اســـتعمل ابـــن جني هذه العلة في تعليله لبناء أسماء الأفعال، نحو: صهْ، وَمَهْ، وذلك لتضمّنها معنى لام الأمر، يقول ابن جني: "فإن قيل: فمن أين وجب بناء هذه الأسماء؟ فصواب القول في ذلك أن علة بنائها إنما هو تضمنها معنى لام الأمر، ألا ترى أن صه بمعنى اسكت، وأن أصل اسكت لِتسكت، كما أن أصل قمْ لِتقم...؛ فلما ضُمّنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شـــابهت الحرف فبنيت؛ كما أن كيف ومَنْ وكم لما تضمّن كل واحد منها معنى حرف الاستفهام بني"[5]. وأرى أن هذه العلة فرع على علة التشبيه.

---

(١) ابن جني، الخصائص ، ١/١٧١

(٢) المرجع السابق، ١/١١٢

(٣) المرجع السابق،١/٦٤، ١١٤، ١١٦، ١٣٧، ١٨٤، ١٨٧، ٢٩٨، ٣٠١، ٢/٣٦٢،١٧٨، ٤٤٠، ٣/٢٨٠،٥٢

(٤) إبراهيم أنيس،وآخرون، المعجم الوسيط ١/٥٤٤

(٥) ابن جني، الخصائص، ٣/٥١، وينظر أيضاً: ٢/٣٠٢، ٣/٨٤، ٨٥.

٢٥ــ **علـــة الـــتعادل:** التعادل لغة: التساوي[١]، واصطلاحاً: حمل قضية لغويـــة علـــى أخرى رغبة في المساواة، وذلك نحو "جرهم ما لا ينصرف بالفـــتح حملاً على النصب ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمـــع المؤنـــث الســـالم"[٢]. استعملها ابن جني في قوله: "ومن ذلك قول العـــرب: أقـــائم أخـــواك أم قاعدان؟ هذا كلامها. قال أبو عثمان: والقياس يوجـــب أن تقـــول: أقـــائم أخواك أم قاعدٌ هما؟ إلا أن العرب لا تقوله إلا قاعدان، فتصل الضمير، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى"[٣].

وعبّر عنها بلفظ "التساوي"، وذلك في حديثه عن حذف الفاء في نحو "يعـــد، ويـــرد" لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم حذفوها في نحو "أعد، وتعد، ونعد" على الرغم من عدم وقوعها بين ياء وكسرة، وبيّن أن هذا الحذف "لا للاستثقال، بل لتتساوى أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء"[٤].

٢٦ــ **علة التعويض[٥] أو علة العوض:** تعبيران استعملهما ابن جني[٦].

بين ابن جني المعنى اللغوي لكلمة "العِوض" قائلاً: "وينبغي أن تعلم أن العوض من لفظ "عَوْضُ" ــ وهو الدهر ــ ومعناه؛ قال الأعشى[٧]:

رَضِيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أمٍّ تقاسما   بأسحمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

والـــتقاؤهما أن الدهـــر إنما هو مرور الليل والنهار، وتصرّم أجزائها؛ فكلما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عِوضاً منه"[٨]؛ أي أن العِوَضَ هو البدل والخلف[٩]٠

٢١

(١) إبراهيم أنيس،وآخرون، المعجم الوسيط، ٥٨٨/٢

(٢) السيوطي، الإقتراح ص١٠٨

(٣) ابن جني، الخصائص، ١٠١/١

(٤) ابن جني، الخصائص، ١١٢/١ــ١١٣

(٥) ينظر:عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل،دار عمار ط١ ١٩٨٧

(٦) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٢٦٤/١، ٢٦٦، ٢١٧/٢، ٢٣٣، ٢٨٧، ٣٣٨/٣

(٧) الأعشى، ديوانه ص٢٣٦، ورواية الديوان (تحالفا) بدل (تقاسما).

(٨) ابن جني، الخصائص، ٢٦٦/١-٢٦٧

(٩) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، ٦٣٧/٢

وحـــتى لا يلتبس مصطلح "العوض" بمصطلح "البدل" عقد ابن جني بابـــاً "فـــي فَـــرْقٍ بيـــن البدل والعوض"، فكل عوضٍ بدل، وليس كل بدل عوِضاً"(١).

وذكر ابن فارس أن التعويض من سنن العربية، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة(٢).

اســـتعمل ابن جني هذه العلة واحتكم إليها في تعليله بعض الظواهر اللغويـــة في مختلف مستويات اللغة، فقد استعملها في باب "زيادة الحرف عِوضـــاً مـــن آخر محذوف"(٣). ومثل عليها بباب مطاليق ومطيليق، فهي عوضٌ، من النون المحذوفة وليست مطلاً(٤).

٢٧- **علــة التغليــب**(٥): التغليب لغة:مصدر غلّب، وتغلّب على بلد كذا: استولى عليه قهراً، وغلبته أنا عليه تغليباً(٦).

اصطلاحاً: "توسع في الكلام شائع في كلام العرب، مداره على جعل بعـــض المفهومات تابعاً لبعض داخلاً تحت حكمه في التعبير عنها بعبارة مخصوصة للمغلَّب، بحسب الوضع الشخصي أو النوعي. ولا عبرة للوحدة والـــتعدد، لا في جانب الغالب، ولا في جانب المغلوب"(٧) وبعبارة أخرى

---

(١) ابن جني، الخصائص، ٢٦٦/١.

(٢) ابن فارس، الصاجي في فقه اللغة ص١٧٩

(٣) ابن جني، الخصائص، ٢٨٧/٢

(٤) المرجع السابق، ١٢٥/٣

(٥) وحول هذه العلة ينظر: عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التغليب في العربية.

(٦) ابن منظور، لسان العرب (غلب) ٦٥٢/١

(٧) ابن كمال باشا، رسالة في تحقيق التغليب ص١٠٥، ضمن "رسالتان في لغة القرآن" ت:صاحب أبو جناح

يعني "التغليب في اللغة إيثار أحد اللفظين على الآخر في الأحكام العربية، إذا كان بين مدلوليهما علقةٌ أو اختلاط، كما في الأبوين: الأب والأم..."[1].

اســتعمل ابن جني العلة في تخريجه لقوله تعالى{يا نساء النبي لستُنَّ كــأحدٍ مــن النساء}، يقول: "ولم يقل كواحدة؛ لأن الموضع موضع عموم، فغلــب فــيه التذكير، وإن كان معناه: ليست كل واحدة منكن كواحدة من النساء؛ لما ذكرناه من دخول الكلام معنى العموم"[2].

ويبدو أن الغرض من هذه العلة هو التخفيف والاختصار في اللفظ.

٢٨-**علة التوكيد:** تدل كلمة التوكيد على الشدّ والإحكام، يقولون وَكَدَ وكَدْهُ، إذا أمَّــه وعني به[3]. وذكر الجرجاني أن التأكيد عبارة عن إعادة المعنى الحاصل فيه[4]؛ أي تقوية المعنى وإحكامه، وذلك برفع احتمال التجوز[5].

تحــدث ابن جني عن التوكيد في باب "الاحتياط"[6]، وذكر أنه على ضربين: أحدهما تكرير الأول بلفظه، نحو قام زيدٌ قام زيدٌ، وهو ما نسميه التوكــيد اللفظي، والآخر: تكرير الأول بمعناه، و نسميه التوكيد المعنوي، وهــو أيضاً على ضربين: أحدهما للإحاطة والعموم، نحو قولنا: قام القوم كلهم، والآخر للتثبت والتمكن، نحو: قام زيدٌ نفسه.

وقــد احــتكم ابن جني إلى هذه العلة في تخريجه لقوله تعالى﴿فبما نقضِهم ميثاقَهُم﴾[7]، وقــولــه:﴿ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إلى التَّهْلُكَةِ﴾[8] فالباء[1]

---

(١) إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، ٦٥٨/٢

(٢) ابن جني، الخصائص، ٣٣٩/٣

(٣) ينظر:ابن دريد، جمهرة اللغة(وكد) ٢٩٨/٢، وابن فارس، معجم مقاييس اللغة ١٣٨/٦

(٤) الجرجاني، التعريفات ص٧١

(٥) عبد الغني الدقر، معجم النحو ص١١٩

(٦) ابن جني، الخصائص ١٠٣/٣

(٧) سورة النساء: آية ١٥٥.

(٨) سورة البقرة: آية ١٩٥

زائـــدة، وقـــال: "وأما زيادتها فلإرادة التوكيد بها... فإذا زيد ما هذه سبيله فهو تناهٍ في التوكيد به"(١).

٢٩- علـــة التوهم: التوهم لغة: الظن والتخيل، توهم الشيء: ظنه، وتمثله وتخـــيله(٢)، واصطلاحاً: إدراك المعنى الجزيء المتعلق بالمحسوسات(٣)، وبعبارة أخرى:حالة نفسية تلم بالإنسان في لحظات الإبداع، حين يستغرق فيما هو فيه، فتسيطر عليه عندئذٍ قوالب اللغة وأعرافها التركيبية المختزنة في الذهن، فيتوهم أنه يستعمل تركيباً ما، ويكون قد استعمل غيره، فيبني ما يلـــيه من التراكيب على ما توهمه لا على ما استعمله(٤)، وخير شاهد على هذه العلة، بيت زهير(٥):

بدا لي أني لستُ مدرك ما مضى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فعطف "سابقٍ" على "مدركَ" متوهماً جره بالباء الزائدة التي تدخل على خبر ليس.

استعمل ابن جني هذه العلة في تخريجه لمن قال في المثل السائر(٦): "زاحـــم بعـــود (أودع)" والأصل: "زاحم بعود أو دِعْ" يقول ابن جني: "أي زاحم بقوة أو فاترك ذلك، حتى توهمه بعضهم: بعود أودع، فذهب إلى أن

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢٨٦/٢

(٢) إبرهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ١٠٦٠/٢

(٣) الجرجاني، التعريفات ص٩٨، وينظر:

(٤) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي ص١١٩

(٥) زهير بن أبي سلمى، ديوان ص٢٠٨ ورواية الديوان(ولا سابقي شيءً)، ولا شاهد فيها، وينظر: سيبويه، الكتاب ١٠٠/٣، وابن جني، الخصائص ٣٥٥/٢ و٤٢٦/٢، وابن هشام ، مغني اللبيب ص٦١٩

(٦) ينظر: الميداني، مجمع الأمثال ٣٢٠/١

أودع صـــفة لعود؛ كقولهم: بعود أو قص أو أوطف أو نحو ذلك مما جاء علـــى أفعل وفاؤه واو"[١].ويبدو هذا تحليلاً نفسياً من ابن جني اعتمد عليه في تخريجه هذا.

وكان يعبر عن "توهمت" بـــ "اعتقدت"، من ذلك تخريجه لقراءة حمزة لقوله تعالى﴿واتقوا الله الذين تساءلون به والأرحامِ﴾، يقول: "ولحمزة أن يقـــول لأبي العباس: إنني لم أحمل (الأرحامِ) على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت:(وبالأرحامِ)، ثم حذفت الباء؛ لـــتقدم ذكـــرها"[٢]. وهـــذه العلة تخريج سليم لما شذّ عن القاعدة؛ أي أن النحوييـــن أثبـــتوها لتوجيه بعض الأنماط اللغوية التي لا يمكن ردّها إلى قواعد اللغة.

٣٠- **علـــة الجـــوار**[٣]: الجـــوار لغة: الملاصقة، نقول: جاوره مجاورة وجـــواراً: ساكنه ولاصقه في المسكن[٤]، وفي الاصطلاح: "تسمية الشيء باسم ما يجاوره، والمجاورة ما يعمّ كون الكون أحدهما(المعنيين)في الآخر بالجزئـــية أو الحلـــول وكونها في محل وكونهما متلازمين في الوجود أو العقـــل أو الخـــيال"[٥]، وبعـــبارة أخرى حمل الثاني على الأول أوالعكس وإعطاؤه حكمه بسبب المجاورة والقرب، ليصبح مثله.

لـــم يكن ابن جني أول من استعمل هذه اللفظة، فقد استعملها سيبويه قبله[٦]، ولكن يعدّ ابن جني من أكثر النحويين استقصاءً وتبويباً لها، وتحدث

---

(١) ابن جني، الخصائص، ١٧١/٣، وينظر أيضاً ٨٣/١، ٢٨٤، ١٢٤/٣، ١٤١

(٢) المرجع السابق، ٢٨٦/١

(٣) حول هذه العلة، ينظر: عبدالفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم،ط١، ١٩٨٥م، مكتبة الرشيد، الرياض.

(٤) إبراهيم أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط ١٤٦/١

(٥) رفيق العجم، موسوعة مصطلحات أصول الفقه ١٣٥٨/٢

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب ٦٧/١

عنها في معظم مصنفاته[1]، وأفرد لها باباً في الخصائص، وذكر أن الجوار فـــي كــلام العرب ضربان: أحدهما: تجاور الألفاظ، ويكون في المتصل والمنفصـــل، والآخر تجاور الأحوال، وعدّه من الغريب[2]، وأطلق عليهما في موضع آخر الجوار الصناعي(اللفظي)، والجوار المعنوي[3].

احتكم ابن جني إلى هذه العلة وخرّج عليها كثيراً من القضايا النحوية والصـــرفية والصـــوتية والدلالية، وتعد علة الجوار تخريجاً لطيفاً لبعض الأنماط اللغوية التي لا يمكن ردها إلى قواعد اللغة، وخير مثال على ذلك، قول العرب: هذا جحر ضبٍّ خربٍ، إلا أن ابن جني خالف الإجماع، وقال: إنه على حذف المضاف لا غير[4].

ومـــن الجدير بالذكر أن مسألة الجوار والحمل عليها مسألة خلافية، فقد أجازها الكوفيون وقالوا: إن الحمل على الجوار كثير في كلام العرب، وردّ عليهم ابن فارس بقوله: "وهذا ليس بصحيح، لأن الحمل على الجوار قلـــيل يقتصـــر فـــيه علـــى السماع، ولا يقاس عليه لقلته"[5]. ومن الجدير بملاحظـــته أيضـــاً أن هناك فرقاً بين علة الاتباع وعلة الجوار ـــ حسب اعـــتقادي ـــ فعلـــة الجـــوار تكون بتأثير الأول في الثاني وغالباً ما تتعلق بالمســـائل التركيبـــية (النحوية)، في حين علة الاتباع قد يؤثر الأول في الثاني أو العكس وغالباً ما يتعلق ببنية الكلمة.

٣١- **العلـــة الحقيقـــية**: الحقـــيقة لغـــة: الشـــيء الثابـــت يقيناً[6]، واصـــطلاحاً: هـــي الكلمـــة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاحٍ به

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص ٣/٢٢١، والمنصف ٢/٢، وسر صناعة الإعراب ١/٨٥
(٢) ابن جني، الخصائص ٣/٢٢١-٢٢٥
(٣) ينظر: المرجع السابق ٢/١٧٨،١٧٧
(٤) ينظر: المرجع السابق ١/١٩٢، ٢/١٧٢-١٧٤، ٣/٢٢١، ٢٢٢ وغيرها.
(٥) الأنباري، أسرار العربية ص١٧٤
(٦) إبراهيم أنيس، وآخرون المعجم الوسيط ١/١٨٨

التخاطـــب؛ أي ما استعمل في معناه الأصلي[1]؛ أي ما قرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة.

ذكرها ابن جني ليردَّ بها على أبي بكر بن السراج في تسمُّحِهِ وقوله بعلة العلة، وقصد بها ابن جني العلة التي لا تكون معلولة، قائلاً: "ومن بعد فالعلـــة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة؛ ألا ترى أن السواد الذي هـــو علة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه، لا لأن جاعلاً جعله على هـــذه القضـــية"[2].وكأنـــي بابن جني يحاول أن يرقى بالعلل النحوية إلى مصافّ العلل الكلامية التي لا يمكن نقضها أو تخصيصها.

٣٢- علـــة الحمـــل على الأكثر: الأكثر عبارة عما فوق النصف، والحكم بالأكـــثرية أو الجميع لا يتوقف على الإحاطة التفصيلية بل يكفيه الإحاطة الإجمالية[3].

استعمل ابن جني هذه العلة في قوله:" إن لم يكن معك ظاهرٌ احتجت إلـــى التعديل، والحكم بالأليق، والحمل على الأكثر"، ونقل عن سيبويه أنه احتكم إلى هذه العلة في بيان أن الألف من (آءة) أنها بدل من الواو، قال: "وذلـــك إذا كانـــت العيـــن ألفاً مجهولة فحينئذٍ ما تحتاج إلى تعديل الأمر، فتحمل على الأكثر"[4].

٣٣- علة الحمل على الظاهر: الظاهر في اللغة: البيّن، نقول: ظهر الشيء ظهـــوراً: تبين وبرز بعد الخفاء، وفي الفلسفة ما يبدو من الشيء في مقابل ما هو عليه في ذاته[5]. وهو أيضاً ما انكشف واتضح معناه للسامع من

---

(١) الجرجاني، التعريفات ص١٢١، والمرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٢) ابن جني، الخصائص ١/١٧٥
(٣) الكفوي، الكليات ص٧٧٤
(٤) ابن جني، الخصائص ١/٢٥٤
(٥) إبراهيم أنيس، وآخرون المعجم الوسيط ٢/٥٧٨

غير تأمل وتفكر[1].

احــتكم ابن جني إلى هذه العلة وعقد لها باباً بعنوان "باب في الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره" استهله بقوله: "اعلم أن هذا المذهــب هو الذي ذكرناه، والعمل عليه، والوصية به. فإذا شاهدت ظاهراً يكــون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه"[2].

وذكر ابن جني أن سيبويه احتكم إلى هذه العلة في حمله (سيّد) على أن عينه ياء، فقال في تحقيره: سُييد،وأن عين الفعل لا ينكر أن تكون ياء، وقد وجدت في سيد ياء، وهذا هو الظاهر[3]، وذكر أيضاً أن ابن دريد جعل كلمــة (أرْوَى) في باب (أرو)، فقال لأبي علي: "من أين له أن اللام واو؟ ومــا يؤمنه أن تكون ياء، فتكون من باب التقوى، والرعوى؟ فجنح إلى ما نحن عليه: من الأخذ بالظاهر، وهو القول"[4].

وذكــر أيضاً أن الحمل على الظاهر، ما لم يمنع مانع من قوة اعتقاد العرب[5].

٣٤- علة الحمل على اللفظ: اللفظ: هو ما يتلفظ به الإنسان أو من في حكمه، مهملاً كان أو مستعملاً[6]. وقد استعمل ابن جني هذا المصطلح فــي قوله" كل القوم عاقل، أي كل واحد منهم على انفراده عاقل. هذا هو الظاهر، وهو طريق الحمل على اللفظ[7].

١

---

(١) الكفوي، الكليات ص٥٩٤، وينظر: الجرجاني، التعريفات ص١٨٥

(٢) ابن جني، الخصائص، ٢٥٢/١

(٣) المرجع السابق، ٢٥٢/٢، ٦٩/٣

(٤) المرجع السابق ٢٥٦/١

(٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٦) الجرجاني، التعريفات ص٢٤٧

(٧) ابن جني، الخصائص ٣٣٨/٣

وذكر الكفوي "أن الشيء إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ، لأن المعنى أقوى فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي للرجوع إلى الأضعف"[١].

وذكــر ابن جني أن الحمل على اللفظ أقوى من الحمل على المعنى، واحتكم إليها في قوله تعالى﴿بلى من أسلم وجهَهُ للهِ وهو محسنٌ فله أجرُهُ عــند ربِّــهِ ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون﴾[٢]، فحمّل أول الكلام على اللفظ، وآخره على المعنى، والحمل على اللفظ أقوى"[٣].

٣٥- الحمــل علــى المعــنى: لعل أقرب المعاني لغة إلى "المعنى" هي: التفســير والــتأويل، ومعــنى الشــيء هو حاله التي يصير إليها أمره[٤]. والمعنى صورة حاصلة تقصد باللفظ[٥].

والمعــنى يطلــق على الصورة الذهنية من حيث أنها تقتصد من اللفظ[٦]، فالألفاظ تقتضي المعاني حسب ترتيبها في النفس[٧].

احــتكم ابــن جني إلى هذه العلة وعقد لها فصلاً بعنوان "فصل في الحمــل على المعنى" استهله بقوله: "اعلم أن هذا الشَّرْج غور من العربية بعــيد، ومذهــب نــازح فســيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومــنظوماً، كتأنيــث المذكــر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعــة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه

---

(١) الكفوي، الكليات ص٣٨٠

(٢) سورة البقرة، آية ١١٢

(٣) ابن جني، الخصائص ٣/٣١٧

(٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب(عنا) ١٥/١٠٦، والأزهري، تهذيب اللغة(عنى)

(٥) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (على) ١٠/٣٥٨

(٦) الجرجاني، التعريفات، ص٢٨١، والكفوي، الكليات ص ٨٤١

(٧) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص٤٠

الأول، أصلاً كان ذلك أو فرعاً"[1]، وساق أمثلة كثيرة على كل نوع، حتى قال:"الحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً"[2]، وسأكتفي بهذا المثال: وهو بيت للحطيئة[3]:

ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ   لقد جارَ الزمانُ على عيالي

حيث ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكر[4].

وجعل ابن جني أيضاً التضمين بين الأفعال والحروف من باب الحمل على المعنى، إذ قال في آخر الفصل:"وباب الحمل على المعنى بحر لا يُنْكش، ولا يُفْثَج ولا يؤبى ولا يُغَرَّض ولا يغضغض"[5].

٣٦- علة دلالة الحال: الدلالة في اللغة: الإرشاد، والحال: الوقت الذي أنت فيه؛ أي ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه[6].

وتعني الدلالة اصطلاحاً: أن يكون الشيء يلزم من العلم به العلم بشيء آخر[7].

تنبّه اللغويون إلى أن اللغة نشاط اجتماعي يقوم على التفاهم بين الناس، ورأوا أن قرائن الأحوال قد تغني عن الألفاظ؛ لأن المعنى إذا ظهر بقرينة حالية لم يحتج إلى اللفظ المطابق[8]. لهذا فدلالة الحال علة اجتماعية تظهر في أعمال أهل اللغة وهم يقعدونها[9]، معتمدين على سياقات الكلام.

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢/٤١٣

(٢) المرجع السابق ٢/٤٢٥

(٣) الحطيئة، ديوانه ص٣٣٣، ورواية الديوان:(ونحن ثلاثة وثلاث ذودٍ ...)

(٤) ابن جني، الخصائص ٢/٤١٤

(٥) المرجع السابق ٢/٤٣٧

(٦) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ١/٢٩٤، ٢٠٩

(٧) الجرجاني، التعريفات ص١٣٩، والتهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ١/٧٨٧

(٨) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ١/١٢٥، والسيوطي، الأشباه والنظائر ٢/٣٠١

(٩) ينظر: نهاد الموسى، الوجه الاجتماعية في منهج سيبويه ص٥٩-٦٧

ويلاحــظ أن دلالــة الحال تقل مع الزمن بالنسبة لعصر الاحتجاج، حيث حلّت القرائن اللفظية محل قرائن الحال عند المتأخرين من النحاة[١]، وهــذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: "وليست كل حكاية تروى لنا، ولا كل خبر ينقل إلينا يشفع به شرح الأحوال التابعة له، المقترنة ـ كانت ـ به: نعم ولو نقلت إلينا لم نفِد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها"[٢].

ويقول أيضاً في هذا المعنى: "فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبــي إسحاق، ويونس، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخلف الأحمر، والأصمعي، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلديــن، وجوهَ العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات، ولا تغطيه الروايات"[٣]، فمشاهدة الحال توضح المراد أكثر من معرفة المناسبة، وقد اتخذها الأوائل منطلقاً من منطلقات التقعيد والتفسير والتعليل.

اســتعمل ابن جني هذه العلة واحتكم إليها، ويظهر ذلك جليّاً في باب "أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به..."، ومثّل على ذلــك بقولهم: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاس. فــ (أصاب) في حكم الملفــوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ. غير أن دلالة الحال نابت مناب اللفــظ بــه[٤]، وكذلك قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، فقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها[٥].

---

(١) حسن الملخ، نظرية التعليل ص١٣٤

(٢) ابن جني، الخصائص ١/٢٤٧

(٣) المرجع السابق، ١/٢٤٩

(٤) المرجع السابق، ١/٢٨٥

(٥) المرجع السابق، ٢/٣٧٢-٣٧٣

وأرى أن احـــتكام الـــنحاة إلى هذه العلة مبدأ سليم في تخريجهم وتأويلهم لبعض المحذوفات.

٣٧- **علـــة السماع:** سبق تعريف السماع لغة واصطلاحاً في فصل السماع، وحديثنا هنا عن علة السماع، وهي العلة التي لا نملك لها مخرجاً سوى قولنا هكذا قالت العرب.

اســـتعمل ابن جني علة السماع في تعليله: "قولهم: ما أطيبه وأيطبه، وأشـــياء فـــي قول الخليل و(قِسِيّ) وقوله (أخو اليوم اليمّي). فهذا ونحوه طـــريقه طريق الاتساع في اللغة؛ من غير تأتٍ ولا صنعة. ومثله موقوف على السماع، ليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس"(١)، ومن ذلك أيضاً ما جاء عنهم من أفعلته فهو مفعول، نحو أحببته فهو محبوب، ونحوه(٢).

وأرى أن كـــل مـــا جاء شاذاً عن العرب علته علة سماع، وما أُخذ عـــنهم سماعاً لا يقاس عليه(٣). وهذا يدلنا على أن علة السماع علة كافية لقـــبول هـــذا الشـــاذ، كما تعد علة السماع من العلل القوية التي تُقَدَّم على غيرها.

٣٨- **علة الصوت: الصوت:** هو الأثر السمعي الذي تُحدثُه تَمَوُّجات

---

(١) المرجع السابق ٢/٩٠، وينظر: ٢/٢٢١

(٢) المرجع السابق، ٢/٢١٨

(٣) المرجع السابق ، ١/١٠٠

ناشئة من اهتزاز جسم ما. واسم الصوت عند النحاة: كل لفظ حكي به صوت، أو صوّت به لزجرٍ، أو دعاءٍ، أو تعجب، أو توجع، أو تحسر[1].

تكاد هذه العلة تلتبس بغيرها من العلل ولا سيما علل الاستثقال والاستخفاف والاتباع والجوار، وغيرها، أو ربما كانت هذه العلل جزءاً من العلة الصوتية، وأرى أن هناك علة صوتية توضح دلالة الكلمة، وذلك لما تبديه وظيفة الصوت من أثر في اللغة.

لا تقتصر الوظيفة اللغوية في العربية على اللفظة أو الجملة، وإنما تتعداها إلى الوحدة الصوتية، فالهمز في نحو "أفعل" والميم في "مفعل" و"مفعول"، والألف في "فاعل" تؤدي هذه الوحدات الصوتية غرضاً معيناً[2] بل أن النبرة في بعض اللغات لها أثر وظيفي، فالوحدة الصوتية مهما صغرت لا بدّ أن تؤدي وظيفة ما.

وقد تتعدد مظاهر هذه العلة فتشمل المماثلة الصوتية والمخالفة والاتباع والإدغام والإبدال والحذف الناتج عن صعوبة نطق بعض الأصوات، والتقاء الساكنين وغيرها. وهذه المظاهر غالباً ما يحكمها الائتلاف الصوتي.

استعمل ابن جني هذه العلة في توضيح دلالة الصوت، في قوله:" ألا تراهم قالوا: قضم في اليابس، وخضم في الرطب، وذلك لقوة القاف وضعف الخاء، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى، والصوت الأضعف للفعل الأضعف... وسموا الغراب غاقِ حكاية لصوته"[3].

---

(١) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٥٢٧/١

(٢) ينظر: محيي الدين رمضان، في صوتيات العربية ص١٨٦ وما بعدها.

(٣) ابن جني، الخصائص ٦٦/١

وأرى أن كثيراً من علل الوقف تعد جزءاً من علة الصوت، وكذلك باب "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"[1] قائم على تقارب الأصوات صفة ومخرجاً وبالتالي تقارب المعاني.

٣٩- علة الضرورة: ــ هذه العلة خاصة بالشعر فقط ــ والضرورة لغة: الحاجة[2]، وقيل هو النازل مما لا مدفع له.

واصطلاحاً: ذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لا[3].

اســتعمل ابن جني هذه العلة وفصل أحكامها في باب "هل يجوز لنا فــي الشــعر مــن ضرورة ما جاز للعرب أولاً"[4]، حيث ذكر فيه أن ما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حضرته عليهم حضرته علينا.

وعلــل ابن جني بهذه العلة الفصل بين المضاف والمضاف إليه في قول الشاعر[5]:

كأن أصواتَ من إيغالِهنَّ بنا أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريج

فهذا من ضرورة الشاعر[6]، ومما كانت علته الضرورة قول الشاعر:

---

(١) ابن جني، الخصائص ١٤٧/٢

(٢) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ٥٣٨/١

(٣) الجرجاني، التعريفات ص١٨٠

(٤) ابن جني، الخصائص، ٣٢٤/١، ٧٠/١، ٣٤٨/٢، ٣٧١، ٩٨/٣، ٩٥، ١٩٧، ٢٠٥

(٥) ذو الرمّة، ديوانه ٩٩٦/٢، ورواية الديوان (أنقاض) بدل (أصوات).

(٦) ابن جني، الخصائص، ٤٠٦/٢

سماء الإله فوق سبع سمائيا[١]

وعلق عليه ابن جني قائلاً: "فهذا لا بد من التزام ضرورته؛ لأنه لو قـال: سمايا لصار من الضرب الثاني إلى الثالث، وإنما مبنى هذا الشعر على الضرب الثاني لا الثالث"[٢].

ووضح محقق الكتاب ما قصده ابن جني بقوله: "الشعر من الطويل، والضرب الثاني فيه ما كان عروضه وضربه مقبوضين. والضرب الثالث ما كان الضرب فيه محذوفاً"[٣]، أي أن ارتكاب الضرورة أخفُّ ضرراً من مخالفة القواعد العروضية التي قد تؤدي إلى اللبس أحياناً.

ويبدو لي أن علة الضرورة فرع على علة السماع.

٤٠- **علـة العدل: العدل لغة:** الإنصاف[٤]. واصطلاحاً: خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى[٥].

ذكـر ابن جني: "أن العدل ضرب من التصرف، وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع؛ وما كانت هذه حاله أقنع منه البعض ولم يجب أن يشيع في الكل"[٦].

وهذه العلة استند إليها النحاة، ومنهم ابن جني في منع بعض الأسماء مـن الصـرف، كعمـر، وثُعل، وزُحل، وزُفر، وأصلها عامر، وثاعل، وزاحـل، وزافر، وكل ما جاء على "فُعَل" معدولاً عن "فاعل" فهو ممنوع من الصرف بسبب العدل[٧]

---

(١) أمية بن أبي الصلت، ديوانه ص١٠١، وصدر البيت: له ما رأت عينُ البصير وفوقَهُ.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٣٣٥/١

(٣) المرجع السابق، ٣٣٥/١ حاشية (١)

(٤) إبراهيم أنيس وآخرون ، المعجم الوسيط ٥٨٨/٢

(٥) الجرجاني، التعريفات ص١٩١

(٦) ابن جني، الخصائص، ٥٣/١

(٧) يـنظر: ابـن جنـي، الخصائص ٥٣/١، ٨٧، ٢٠١/٢، ١٨٣/٣، ومحمد خير الحلواني، أصول النحو العربي ص١١٧، وخديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو ص٣٨٠

٤١- **علة عدم السماع:** لم ينص ابن جني عليها بصريح اللفظ، لكنها تفهم مـــن خلال احتكامه إليها في كل ما يحتمله القياس ولم يرد به سماع، وهو كثير، فمثلاً: لا نقول "استحاذ" على الرغم من أن القياس يحتملها، لكن عدم سماعها هو الذي منعنا من أن نقولها. ومن ذلك أيضاً "القراءات التي تؤثر روايـــة ولا تتجاوز، لأنها لم يسمع فيها ذلك، كقوله ــ عزّ اسمه ــ (بسم الله الرحمن الرحيم) فالسنة المأخوذ بها في ذلك إتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه، والقياس يبيح أشياء فيها، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها"[1]، لأنها لم تسمع.

وأرى أن علـــة عـــدم السماع علة غير كافية، لأنه ليس من مقدور المـــرء ســـماع كل اللغة، وهذا فعلاً ما حصل للقدماء، فهم لم يسمعوا كل اللغـــة، لذلك عدّوا بعض الاستعمالات شاذة، نحو(وذر) و(ودع)، في حين أثبتـــت النصـــوص استعمالها، وصدق أبو عمرو بن العلاء حين قال: "ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير"[2].

٤٢- **علة عدم النظير:** النظير لغة: المثيل والمساوي، ويعني عدم النظير عدم المثيل والشبيه.

اســـتعمل ابن جني هذه العلة وأفرد لها باباً بعنوان: "باب في عـــدم النظير"[2]، وفصل فيها القول، ومثل على هذه العلة برد أبي عثمان المازنـــي على من أدعى أن "السين" و(سوف) ترفعان الأفعال المضارعة، قـــائلاً: "لم نر عاملا في الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال سبحانه﴿ولسوف تعلمون﴾" ويعلق ابن جني على ذلك قائلاً: "فجعل عدم النظير ردّاً على

---

(١) ابن جني، الخصائص، ٣٩٩/١

(٢) المرجع السابق، ١ /٣٨٧

(٣) المرجع السابق، ١٩٨/١

مـن أنكر قوله"، وقال أيضاً:"وأما وإن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير"، وبهذه العلة أثبتت زيادة الهمزة والنون من "أَنْدُلُس" لأن وزنـه "أَنْفَعُل" وهذا مثال لا نظير له، والنون هنا زائدة، لأنه ليس في ذوات الخمسـة شـيء على "فَعْلُلُل" فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين، وذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها، نحو مُدَحرج وبابه، وهذا ينفي أن تكون الهمزة زائدة والنون أصـلاً. وبهـذه الحالـة تبقى ثلاثة أصول هي: الدال واللام والسين، وأن وزنها "أنفعل"[١].

٤٣- علة الفرق: ذكر ابن فارس أن الفرق يعني التمييز بين الشيئين[٢].

وذكـر علـي أبو المكارم أن اللغة بحكمتها ـ أرادت التفريق بين الظواهـر المـتقاربة فاصـطنعت لذلـك أساليب محددة للتفرقة بين هذه الظواهـر، منها: التنويع في الحركات مما يؤدي إلى التفريق في وظائف الصيغ ومدلولاتها، وكذلك التفريق في النظام المقطعي للغة[٣].

وهـذه العلـة تتفق مع حكمة اللغة وطبع الإنسان الذي يحب أن يميز بين الأشياء المتشابهة حتى لا تلتبس عليه.

ذكـر ابـن جنـي أن معظـم علل النحو تجري مجرى التخفيف والفـرق[٤]. واسـتعملها في عدة مواضع، منها ما رواه عن أبي إسحاق الـزجاج في رفع الفاعل ونصب المفعول: "إنما فعل ذلك للفرق بينهما"[٥]، وعـبر عـنهما بالفصل، قال: "فأما ثيرة ففي إعلال واوه ثلاثة أقوال: أما صاحب الكتاب فحمله على الشذوذ، وأما أبو العباس فذكر أنهم أعلّوه .

---

(١) ابن جني، الخصائص ، ١/١٩٨-١٩٩

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٤/٤٩٣

(٣) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ص١٧٨-١٧٩

(٤) ابن جني، الخصائص، ١/١٤٥-١٤٦

(٥) المرجع السابق، ١/٥٠، وينظر: ١/١٣٥، ١٥١، ٢٣٦، ٢/١٤٣، ٢٣٣، ٤٤٤

ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور، وهو القطعة من الأقِط؛ لأنهم لا يقولون فيه إلا ثِوَرة بالتصحيح لا غير"(١).

والخلاصة أن علة الفرق من العلل المعنوي، وتتناول جميع مستويات اللغة.

٤٤- **علة قلة الاستعمال:** استعمل من "عمل"، أي فعل فعلاً عن قصد، واستعمله: جعله عاملاً، والمستعمل من الثياب ونحوها: الذي مهن(٢).

والاستعمال اصطلاحاً: هو الأداء اللغوي الذي يسمع من الأعراب الفصحاء، وتختلف مراتبه فمنه الكثير والقليل والشاذ والنادر...

استعمل ابن جني هذه العلة ـ كما استعملها قبله سيبويه (٣)ـ واحتكم إليها في أن النون بدلٌ من اللام في قولهم: ما قام زيدٌ بل عمروٌ، وبن عمرٌ، وذلك لقلة استعمال "بن" فالحكم على الأكثر لا على الأقل(٤).

٤٥- **علة القياس:** سبق الحديث عن القياس كأصل من أصول اللغة والنحو، ولكنه قد يكون علة، إذا جاء لتعليل ظاهرة لغوية، وذلك في حمل ظاهرة على أخرى، كحمل الشيء على نقيضه، نحو حملهم (رضيت) في التعدية على (سخطت)(٥).

والخلاصة أن هذه العلة تقوم بربط المتشابه مع بعضه، ومع نظائره.

٤٦- **علة كثرة الاستعمال:** وهي تقابل علة قلة الاستعمال، ربط ابن جني بين هذه العلة وعلة التخفيف، قائلاً: " ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/١١٣

(٢) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٢/٦٢٨

(٣) ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو ص٣٦٩

(٤) ابن جني، الخصائص، ٢/٨٦

(٥) ابن جني، الخصائص ٢/٣١٣، وينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو ص١١٥.

فـــي كلامهم ما يستخفون"[1]، لأن كثرة الاستعمال تجعلنا نطلب التخفيف، والتخفـــيف لا يكون إلا بكثرة الاستعمال، لذلك عدت هذه العلة من قانون الاقتصاد اللغوي؛ لأنها تجعل العبارة اللغوية معروفة مفهومة[2].

وذكـــر ابـــن جني أن التاء حذفت من قوله تعالى﴿فما اسطاعوا أن يظهروه﴾[3] لكثرة استعمالها. وأرى أن في الآية إعجاز لغوي لا علاقة له بكثرة الاستعمال أو قلته.

وكذلـــك رجـــح ابـــن جني بهذه العلة أصالة اللفظة إذا اجتمعت مع غيرها في كلام الفصيح، قائلاً: "وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبتها فأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة، والكثيرة هي الأولى الأصلية"[4].

٤٧- **علة النظير**: النظير عند أهل العربية يطلق على المثال مجازاً.

استعمل ابن جني هذه العلة في قوله: "ألا ترى إلى عزويت، لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعليل بالنظير، فمنعت أن يكـــون (فِعْويـــلا) لما لم تجد له نظيراً، وحملته على (فِعليت)؛ لوجود النظـــير وهو عِفريت ونِفريت"[5]. وهذا يدل على أن التعليل بالنظير عند فقدان الدليل ضروري ليصح الحكم، لكن وجود الدليل لا يلزم قيام النظير، وإذا وجد النظير بعد قيام الدليل يكون للأنس به لا للحاجة إليه[6].

---

(١) ابن جني، الخصائص ٥٠/١

(٢) محمد خير الحلواني، أصول النحو ص١١٥

(٣) سورة الكهف، آية ٩٧

(٤) ابن جني، الخصائص، ٣٧٣/١

(٥) المرجع السابق ١٩٨/١

(٦) المرجع السابق ١٩٨/١ ، وينظر: ٢٠٣/١

وإذا اجتمع الدليل مع النظير فلا خيار لنا في ذلك، يقول: "فإن ضامّ الدليلُ النظيرَ فلا مذهب لك عن ذلك، وهذا كنون عَنْتر، فالدليل يقضي بكونها أصلاً، لأنها مقابلة لعين جعفر، والمثال أيضاً معك وهو (فَعْلَل)"[1].

وأرى أن علة النظير تختلف عن علة عدم النظير في أن الأولى علة لفظية، فوجود النظير يعني وجود مثال لفظي، وعدم النظير علة معنوية يحكم بها عند عدم وجود مثال لفظي، إلا أنهما يتفقان في خدمة المسموع الفرد، والنظير شديد الالتصاق بالقياس.

٤٨- **علة النقض:** النقض لغة: هو الكسر، وقيل: ما انتكث ثم أعيد غَزْلُه[2].

اصطلاحاً: هو بيان تخلف الحكم المدعي ثبوته أو نفيه عن دليل المعلل الدال عليه في بعض من الصور[3]، وبعبارة أخرى هو إبداء العلة مع تخلف الحكم، والمراد بالتخلف الانتفاء[4].

اتخذت علة النقض عند ابن جنّي أشكالاً مختلفة تحددت بالمضاف إليه، من ذلك: نقض الغرض، ونقض المراتب، ونقض العادة، ونقض الأصول، وجميعها يعدّ من قوادح العلة.

ا ـ **نقض الغرض:** الغرض: الهدف الذي يرمي إليه، والبغية والحاجة[5].

أفرد ابن جني باباً في الامتناع من نقض الغرض، واحتكم إلى هذه العلة في الامتناع من إدغام الملحق، نحو جَلْبَب، وشَمْلَل، وشُرْبب، لأن المراد من هذه الزيادة والتكثير البلوغ إلى مثال معلوم، ويعلق ابن جني

(١) ابن جني، الخصائص، ، ١٩٩/١، وينظر أيضاً ٦٢/٢، ٣١٩، ٧٠/٣

(٢) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٩٤٧/٢، والجرجاني، التعريفات ص٣١٥

(٣) الجرجاني، التعريفات ص٣١٥

(٤) رفيق العجم، معجم مصطلحات أصول الفقه ١٦٤٦/٢، والتهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ١٦٤٦/١

(٥) إبراهيم أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط ٦٥٠/٢

علـــى ذلـــك: "فلو أدغمت في نحو شُرْبُب فقلت: شُرُبّ، لانتقض غرضك الذي اعتزمته من مقابلة الساكن بالساكن، والمتحرك بالمتحرك، فأدّى إلى ضدّ ما اعتزمتَه، ونقضِ ما رُمتَه"[١].

ب ــ **نقض العادة:** العادة: ما استمر الناس عليه على حكم المعقول، وعادوا إليه مرة بعد أخرى، أي هي الحالة تتكرر على نهج واحد من غير جهد[٢]، اصطلاحاً: المعتاد المألوف في اللغة[٣].

أفرد ابن جني باباً "في نقض العادة" وقصد به نقض عادة الاستعمال، فمثلاً من المعروف أنه إذا كان "فَعَل" غير متعدّ كان "أفعل" متعدياً، غير أن ضـــرباً من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة، فتجد "فَعَل" فيها متعدّياً، و "أفعَل" غير متعدي نحو قولهم: أجفلَ الظليمُ، وجَفَلَتْهُ الريحُ، "فهذا نقض عادة الاستعمال"[٤].

جـــ ــ **نقض المراتب:** المرتبة: الرتبة؛ أي المنزلة والمكانة[٥].

أفـــرد ابن جني باباً في نقض المراتب، وذلك بتقديمهم المعمول على العـــامل، كـــتقديمهم المفعول في الاستفهام والشرط، فإنهما يجيئان مقدّمين علـــى الفعلين الناصبين لهما، لكن نقض المراتب لا يكون إلا لأمر حادث؛ أي عارض[٦].

د ــ **نقض الأصول:** سبق تعريف الأصول في التمهيد.

اســـتعمل ابن جني هذا المصطلح، وأفرد له باباً، ومثّل عليه بقولهم: دعدعتُ بالغنم إذا قلت لها داعِ داعِ، وجهجهت بالإبل إذا قلت لها: جاهِ

(١) ابـــن جنـــي، الخصائص ٣/٢٣٥- ٢٣٦. وينظر أيضاً: ١/٩٠، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٢، ٢٣٦، ٢٨٨، ٢/٢٨٢، ٣٨٠، ٣/٢٠، ٥٠، ٩٠، ٣٨٣

(٢) الجرجاني، التعريفات ص١٨٨، إبراهيم أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط ٢/٦٣٥

(٣) ابن جني، الخصائص ٢/٢١٦

(٤) المرجع السابق ٢/٢١٦-٢١٧

(٥) إبراهيم أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط ١/٣٦٦-٣٦٧

(٦) ابن جني، الخصائص ١/٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١

جاهٍ، فأجريت مجرى قلقلت وصلصلت "ولو راعيت أصولها، وعملت على ملاحظة أوائل أحوالها لكانت، فلفلت؛ لأن الألف التي هي عين عند تجشّم التمثيل في داعٍ وجاهٍ، وقد حذفت في دعدعت وجهجهت"(١)، فهو بهذا نقض الأصول القديمة، وبنى أصولاً جديدة، معتمداً في ذلك على أصولٍ مستعملة في كلام العرب.

هـ ـ نقض الأوضاع: الوضع في اللغة: جعل اللفظ بإزاء المعنى، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء متى أطلق، أو أحس الشيء الأول، فهم منه الشيء الثاني(٢).

أفرد ابن جني باباً "في نقض الأوضاع إذا ضامّها طارئٌ عليها"، استهله بهذا المثال: "من ذلك لفظ الاستفهام، إذا ضامّه معنى التعجب استحال خبراً. وذلك قولك: مررت برجلٍ أيُّ رجلٍ. فأنت الآن مخبرٌ بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهماً"، ويبين نقض هذا الوضع بقوله: "وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكأن التعجب لمّا طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله: من الخبرية"(٣).

والخلاصة أن علة النقض واحدة وإن اختلفت أشكالها ومسمياتها، ويعد النقض من قوادح العلل.

٤٩ – **علة النقيض**: سبق تعريف النقيض لغة واصطلاحاً.

ومثال هذه العلة كنصبهم النكرة بـ "لا"، حملاً على نقيضتها "إن"، وكما أجازوا حذف خبر "لا" مع النكرة، كقولهم: لا بأسَ، ولا شكَّ، أي عليك، وفيه، كذلك جاز لهم حذف خبر "إن" مع النكرة، نحو قول الأعشى(٤):

---

(١)ابن جني، الخصائص ٣/٢٣٠ – ٢٣٤

(٢) الجرجاني، التعريفات ص٣٢٦

(٣) ابن جني، الخصائص، ٣/٢٧٢-٢٧٣

(٤) الأعشى، ديوان الأعشى الكبير ص٢٦٥

إنَّ محلاً وإنَّ مرتحلاً وإنَّ في السفر إذا مضوا مهلاً

أي إن لنا محلاً وإن لنا مرتحلاً، حملاً على نقيضتها "لا"(١).

٥٠ – **علة النية**: النية: توجه النفس نحو العمل(٢).

استعمل ابن جني هذه العلة في تعليله لحذف التاء في جمع تمرة، وبُسرة، ونحوهما، قال: "فحذفت وهي في النية مرادة البتة" وذلك لأنهم كرهوا إقرار التاء، تناكراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد(٣).

وكذلك ذهب أبو بكر ابن السراج في "إعلال (ثيرة) إلى أن ذلك لأنها منقوصة من ثيارة، فتركوا الإعلال في العين أمارةً لما نَووْه من الألف"(٤).

لم يكن ابن جني أول من استعمل هذه العلة، فقد استعملها سيبويه ناقلاً ذلك عن الخليل، وذلك في تعليله لقولهم: مررت بهم الجمّاءَ الغفيرَ، والناس فيها الجمّاء الغفيرَ، يقول: "وزعم الخليل رحمه الله أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف، وتكلموا به على نيّة ما لا تدخله الألفُ واللام"، (فالجماء الغفير) منصوبة على نية إلقاء الألف و اللام نحو: طراً وقاطبةً(٥).

والخلاصة أن ابن جني أفاد مما سبقه من العلماء، وتأثر بالنحاة والفقهاء والمتكلمين، وهذا جليٌّ في حديثه عن التعليل والعلل، وبذل من الجهد والجدل والأمثلة الكثير محاولاً بذلك رفع مرتبة علل النحو إلى علل المتكلمين، مستثمراً طاقاته الفكرية وخبرته العلمية، فكان أكثرَ منهجيةً في تناول العلل، وإقامة أصول التعليل.

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢/٣٧٥- ٣٧٦، وينظر: السيوطي، الاقتراح ص١٠٧

(٢) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٢/٩٦٦

(٣) ابن جني، الخصائص، ١/٣١٤

(٤) المرجع السابق، ١/١١٣، وينظر أيضاً ١/١٩٥

(٥) سيبويه، الكتاب ١/٣٧٥، ٢/١٣

الفصل الرابع

أصول مختلف فيها:

ـ المبحث الأول: الإجماع

ـ المبحث الثاني: استصحاب الحال

ـ المبحث الأول: الإجماع

مفهوم الإجماع:

الإجماع لغة: الاتفاق، والعزم، والإعداد[1]. ١

اصطلاحاً: يطلق في اصطلاح الفقهاء على اتفاق مجتهدي أمة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ على حكم شرعي[2].

أما عند علماء العربية: فهو أحد أصول اللغة المختلف فيها، والمراد به إجماع نحاة أهل البلدين: البصرة والكوفة[3]. وبعبارة أخرى إجماع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن تقدير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستثقال[4].

ويبدو أن المفهوم الاصطلاحي (للإجماع) لا يتعدى معنى الاتفاق؛ لكن يختلف في صلاحيته كدليل يحتج به من علم إلى آخر، فقد أثبت بعض علماء الفقه حجية الإجماع بأدلة من الكتاب والسنة[5].

أما الإجماع اللغوي، فهو أحد الأصول المختلف فيها، ويتخذ أنواعاً، هي: إجماع العرب،وإجماع النحاة، وإجماع القرّاء، وإجماع الرواة.

وقد عرفت خديجة الحديثي الإجماع في العربية بقولها: "هو اتفاق العرب أو النحاة على أمر من الأمور أو على صورة من صور التعبير"[6].

الإجماع عند ابن جني:

يمكن النظر إلى فكر ابن جني في مسألة الإجماع من جهتين:

---

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (جمع) ٨/٥٣، وإبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ١/١٣٥

(٢) الجرجاني، التعريفات ص٢٤

(٣) السيوطي، الاقتراح ص٨٣، ويبدو أن السيوطي استوحى هذا التعريف من قول ابن جني: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة..." الخصائص ١/١٩٠

(٤) المرجع السابق، ص١٢٢

(٥) يـنظر: محمد مصطفى شلبي، أصول الفقه الإسلامي ص١٦٨-١٨٣، وعبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه ص٤٧، ووهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي ١/٥٣٨-٥٤٦

(٦) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو ص١٢٦

أ ـ إجمـــاع النحويين: اقتبس النحويون هذا المصطلح من الفقهاء، ولم يكن ابن جني أول من استعمله، فقد استعمله قبله سيبويه، وكان يقصد بـــه إجمـــاع النحوييـــن وإجماع العرب في الوقت ذاته(١)، وكذلك استعمله المبرد، وكان يرى أن إجماع النحويين حجة على من خالفهم(٢).

فرّق ابن جني بين إجماع الفقهاء وإجماع النحويين، مبيناً أن إجماع الفقهـــاء حجة، مستدلاً بقول الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ: "أمتي لا تجـــتمع على ضلالة"(٣)، في حين أن إجماع النحاة علم منتزع من استقراء هذه اللغة(٤).

وهـــناك فـــرق آخـــر وهو أن إجماع الفقهاء محدد زمنه بعد انتقال الرســـول ــ صلى الله عليه وسلم ــ إلى الرفيق الأعلى، فوجوده ــ عليه الســـلام ــ بيـــن ظهرانيهم يغني عن إجماعهم؛ لأنه كان المرجع الأساس الذي يحتكم إليه، في حين أن إجماع النحاة لم يحدد بزمن فكان في عصور الاستشهاد وبعدها إلى يومنا هذا متمثلاً بقرارات المجامع اللغوية(٥).

والخلاصـــة أن الإجمـــاع في اللغة غير ملزم للمخالف، أما إجماع الفقهاء فإنه ملزم(٦).

لم يقبل ابن جني إجماع النحويين إلا بشروط، يقول: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقـــيس على المنصوص، فأما إن لم يعطِ يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجةً عليه"(٧)، فهو يرى أن إجماع النحاة ليس حجة، بدليل أنه لم يرد

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب ٢/٢١، ٣٩١
(٢) ينظر: المبرد، المقتضب ٢/١٧٣
(٣)ينظر: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، سنن ابن ماجه ٢/١٣٠٣، والآمدي، الأحكام للآمدي ١/٣٤٢
(٤) ابن جني، الخصائص ١/١٩٠
(٥) ينظر: أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني ص١٤٥
(٦) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي ص١٢٧
(٧) ابن جني، الخصائص ١/١٩٠

دليل من القرآن أو السنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، بعكس إجماع الفقهاء المستند إلى نصوص شرعية تثبته.

ويرى أيضاً أن من حق أي إنسان ــ إذا كان على علم ودراية ــ أن يجتهد، يقول: "فكل من فَرِق له عن علة صحيحة، وطريقٍ نَهجةٍ كان خليل نفسِه، وأبا عمرو فكرِه"[1]، واستدل بكلام السابقين، كقول الجاحظ: "ما على الناس شيء أضرّ من قولهم: ما ترك الأول للآخر شيئاً"، وقول أبي عثمان المازني: "وإذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له. والاحتجاج لخلافه، إن وجد إلى ذلك سبيلا"[2].

لكن ابن جني حفظ للقدماء حقهم واحترامهم، يقول: "إلا أننا ــ مع هذا الذي رأيناه وسوّغنا مرتكبَة ــ لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخِرَ على أوائل، وأعجازاً على كلاكل، والقوم الذين لا نشك في أن الله ــ سبحانه وتقدست أسماؤه ــ قد هداهم لهذا العلم الكريم..."[3].

ينبه ابن جني بكلامه السابق على أن الإنسان مهما بلغ من العلم، يجب أن يكون متواضعاً معترفاً بحق السابقين، محترماً لآرائهم، فهو لا يسمح بمخالفة المتقدم اعتباطاً "إلا بعد أن يناهضه اتقاناً، ويثابته عرفاناً، ولا يُخلِد إلى سانح خاطره، ولا إلى نَزْوةٍ من نزوات تفكره. فإذا هو حذا على هذا المثال، وباشر بإنعام تصفُّحه أحناء الحال، أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معازّ به، ولا غاضّ من السلف ــ رحمهم الله ــ في

(١) ابن جني، الخصائص ١/١٩١
(٢) المرجع السابق ١/١٩١-١٩٢
(٣) المرجع السابق ١/١٩١

شـــيء منه. فإذا فعل ذلك سُدِّدَ رأيه. وشُيِّعَ خاطره، وكان بالصواب مِئنةً ومن التوفيق مِظنّةً"[١].

ويقول أيضاً: "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يُلْوِ بنصٍ أو ينتهك حُرمة شرع"[٢].

وبعــد هذا النقاش النظري، وما دعا إليه ابن جني، ساق مثالاً خالف فـيه إجماع النحويين، يقول: "فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدِئ هــذا العلــم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحر ضبٍّ خــربٍ. فهــذا يتناولــه آخر عن أولٍ، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من العــرب، لا يخــتلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه"[٣].

ولخص ذلك بقوله: "وتلخيص هذا أن أصله: هذا جُحر ضبٍّ خربٍ جحرُهُ؛ فيجري "خرب" وصفاً على "ضبّ" وإن كان في الحقيقة للجحر. كما تقول: مررت برجل قائمٍ أبوه، فتجري "قائماً" وصفاً على "رجلٍ" وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمنِ من ذكره... فلما كان أصله كذلك حُذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مُقامه فارتفعت، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس "خربٍ" فجرى وصفاً على ضبٍ ــ وإن كان الخراب للجحر لا للضبِّ ــ على تقدير حذف المضاف"[٤]. وأتبع ابن جني مثاله السابق بشواهد شعرية، منها ما أورده عن أستاذه أبي علي في قول الشاعر[٥]:

*** كبيرُ أُناس في بجادٍ مزمّل ***

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/١٩١

(٢) المرجع السابق ١/١٩٠

(٣) المرجع السابق ١/١٩٢-١٩٣

(٤) المرجع السابق ١/١٩٣

(٥) أمرؤ القيس، ديوانه ص٨٤، وصدر البيت: كأن أبانا في أفانين وَدْقِهِ

ولم يحمله على الغلط؛ لأنه أراد (مزمّل فيه)، ثم حذف حرف الجر، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول، ويرى ابن جني أن في القرآن الكريم مثل هذا الموضع نيّفاً على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لاغير[1]

ذكــرت إحدى الباحثات أن ابن جني خالف الإجماع مرتين: أحدهما مشــهورة عــنه، وهــي قولــه في قول العرب " هذا جحر ضبٍّ خربٍ"، والأخــرى غير معروف ولم يذكرها أحد، وهي مسألة عود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً[2].

والحقــيقة أن قولهــا فــي المســألة الثانية فيه نظر؛ لأن هناك من النحويــين مــن ذكر هذه المسألة كأمثال ابن يعيش[3]، والرضي[4]، وابن هشام[5]، حيث نقلوا عن ابن جني إجازة أن يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتــبة، وذكر القلقشندي أن ابن جني أجاز ذلك وعده من ضعف التأليف؛ لأنه مخالف للقانون النحوي[6].

ويبدو لي أن ابن جني لم يجز إعادة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وأن هــذه المســألة قــد خفيت على النحاة المتقدمين كما خفيت على هذه الباحــثة، وربمــا أوهمهم قول ابن جني في "باب نقض المراتب" وأجمعوا علــى أنه ليس بجائز ضرب غُلامُهُ زيداً، لتقدم المضمر على مظهَرِهِ لفظاً ومعنىً، وقالوا في بيت النابغة[7]:

جزى ربُّه عني عديَّ بنَ حاتم جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعل

إن الهاء عائدة على مذكور متقدمٍ، كل ذلك لئلا يتقدمَ ضميرُ المفعول عليه[1]

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/١٩٣-١٩٤

(٢) عفاف حسانين، في أدلة النحو ص٢١٩-٢٢٠

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٧٦/١

(٤) ينظر: رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية في النحو ٧٢/١

(٥) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب ص٦٣٩

(٦) القلقشندي، صبح الأعشى ٢٨٥/٢

(٧) النابغة، ديوانه ص١٩٤، ورواية الديوان (جزى الله عبساً عبسَ آل نفيض...) ولا شاهد في هذه الرواية.

مضافاً إلى الفاعل فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى. وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله: *** جزى ربُّهُ عني عديّ بن حاتمٍ ***
عائدة على (عدي) خلافاً للجماعة"[1].

هذا ما قاله ابن جني في هذه المسألة، والحقيقة ـــ حسب رأيي ـــ أن ابـــن جني لم يتعرض لجواز أن يعود الضمير على متأخر لفظاً ومعنى أو عـــدم الجواز. وكل ما ذكره أن الضمير في "ربُّهُ" عائد على "عديّ"، ولا يقصد أنه عائد على متأخر لفظاً ورتبة؛ لكنه عدّ المفعول متقدماً في الرتبة على الفاعل، وتأول الأمر من وجه آخر، يقول: "الأمر وإن كان ظاهره ما تقـــول، فإن هنا طريقاً آخر يُسوّغك غيره، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطّرد من مذاهبهم كثرةُ تقدّمُه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال: إن تقدّم المفعول على الفاعل قِسمٌ قائمٌ برأسه، كما أن تقدّم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً، نحو قول الله عزّ وجل{إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ}[2]" [3].

وســـاق ابـــن جني أمثلة كثيرة، قال بعدها: " والأمر في كثرة تقديم المفعـــول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالَم غير مُستنكَر، فلما كَـــثُرَ وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتّى إنه إذا أُخِّرَ فموضـــعه الـــتقديم، فعلى ذلك كأنه قال: جزى عديّ بن حاتم ربُّهُ، ثمّ قدّم الفـــاعل علـــى أنه قد قدره مقدماً عليه مفعوله فجاز ذلك"[4]، وقال أيضاً: "ويؤكِّد أن الهاء في "ربُّه" لعدي بن حاتم من جهة المعنى عادة العرب في الدعاء؛ ألا تراك لا تكاد تقول: جزى ربُّ زيدٍ عمراً، وإنما يقال: جزاك

(١) ابن جني، الخصائص ١/٢٩٥
(٢) سورة فاطر، آية ٢٨
(٣) ابن جني، الخصائص ١/٢٩٦
(٤) المرجع السابق ١/٢٩٨

ربُّــك خيراً أو شراً. وذلك أوفق؛ لأنه إذا كان مجازيه ربّه كان أقدر على جزائه وأملأ به. ولذلك جرى العرف بذلك فاعرفه"(١).

والخلاصة أن ابن جني عدّ ما جاء عنهم نحو: "ضرب غُلامُهُ زيداً" أن المفعــول في مثل هذا متقدم في الرتبة على الفاعل، وأن مثل هذا قسم قــائم برأســه، وهذا لا يعني أنه أجاز أن يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتــبة، وهمّه في ذلك كلّه هو الانتصار للسماع، كما أن إجماع النحويين عنده ليس حجة، وقد ذكر ذلك في أكثر من موضع(٢).

وقــد يذكــر ابن جني إجماع النحويين، ويقصد به إجماع البصريين فقط، يقول: "ومما يقوّي عندي قول من قال: إن الحركة تحدث قبل الحرف إجماع النحويين على قولهم: إن الواو في يعد ويزن ونحو ذلك إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة"(٣).

والحقيقة أن هذا القول للبصريين فقط، فقد قال صاحب الإنصاف ــ فــي مســألة علة حذف الواو من "يعدُ" ونحوه ــ: "ذهب الكوفيون إلى أن الــواو من نحو "يَعِدُ، ويَزِنُ" إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدّي، وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة"(٤).

وهــذا يجعلــنا نغلــب الظــنّ على أن ابن جني كان يعدُّ نفسه من البصريين، أو بعبارة أخرى بصريّ المذهب.

ب ــ إجمــاع العــرب: عرض السيوطي إلى إجماع العرب قائلاً: "وإجماع العرب أيضاً حجة، ولكن أنَّى لنا بالوقوف عليه، ومن صوره ١

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/٢٩٩، وذكر ابن يعيش أن الهاء في "ربه" عائدة على المصدر، والتقدير: جزى ربُّ الجزاء، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ١/٧٦، وقد وضح ذلك محقق الخصائص، غير أن ابن جني أثبتها أنها عائدة على (عدي).

(٢) ينظر: ابن جني، الخصائص ١/١٩٠، ٢/٣٢٨

(٣) المرجع السابق ٢/٣٢٧

(٤) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (١١٢)، ٢/٧٨٢

أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه"[١].

أشار ابن جني إلى أن إجماع العرب أعمّ من إجماع النحاة، فمثلاً اتفقت العرب على أن المبتدأ مرفوع؛ لكن النحاة اختلفوا في رفعه، كل يعلل بوجهة نظره، يقول في ذلك: "فالخلاف إذاً بين العلماء أعمّ منه بين العرب، وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه، وكلّ ذهب مذهباً، وإن كان بعضه قويّاً، وبعضه ضعيفاً"[٢].

ويرى ابن جني أيضاً أن إجماع العرب حجة، ولا يجوز لنا مخالفة إجماعهم، يقول: "واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيءٍ ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فَدعْ ما كنت عليه، إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزت فأنت فيه مخيَّر: تستعمل أيَّهما شئت. فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه ألبتة"[٣].

وذكر أيضاً أن العرب تجتمع على لغتها ولا تختلف، وإذا اختلفت كما هو الحال في "ما" عند الحجازيين والتميمين، فهذا الخلاف في الفروع وليس في الأصول، يقول: "فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه، ولا مذهب للطاعن به"[٤].

وأُجمل القول في الفرق بين إجماع العرب وإجماع النحاة:

أولاً: إجماع العرب حجة، وإجماع النحاة غير حجة.

---

(١) السيوطي، الاقتراح ص٨٥

(٢) ابن جني، الخصائص ١٦٩/١، عقد ابن جني باباً بعنوان "باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع" والمقصود به اتفاق العرب وإجماعهم على رفع الفاعل ونصب المفعول... مع اختلاف النحويين وتنازعهم في علة الرفع والنصب لكل من الفاعل والمفعول به... الخصائص ١٠١/١

(٣) المرجع السابق، ١٢٦/١-١٢٧

(٤) المرجع السابق ٢٤٥/١

ثانياً: يعدُّ إجماع العرب من أصول النحو المعتدّ بها، أما إجماع النحاة فإنه إذا انعقد عدّ مسلكاً من مسالك العلة.

ثالــثاً: يكــون إجماع العرب متعلقاً بالنصوص اللغوية، أما إجماع النحاة فيكون في تحليل تلك النصوص وتعليلها.

رابعــاً: يدخــل ضمن إجماع العرب إجماع القرّاء وإجماع الرّوّاة، وأرى أنهمــا صورة من صور إجماع العرب، والاختلاف بينهما كالاختلاف في إجماع العرب.

ـ المبحث الثاني: استصحاب الحال

مفهومــه: الاستصـــحاب لغـــة: المصـــاحبة، والمرافقة، والملازمة والانقياد[1].

اصطلاحاً: عبارة عن إبقاء ما كان عليه، لانعدام المُغيِّر، وهو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناءً على الزمان الأول[2]، وبعبارة أخرى: هو اســتدامة إثبات ما كان ثابتاً، أو نفي ما كان منفياً؛ أي بقاء الأمر على ما كان عليه ما لم يوجد ما يغيّره[3].

انـــتقل هـــذا المصـــطلح من علم أصول الفقه إلى علم أصول اللغة والنحو، نتيجة تأثر النحاة بالفقهاء، وأول من عرّفه هو ابن الأنباري، فقال: "وأمـــا استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عـــدم دلـــيل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً لأن الأصـــل في الأفعال البناء وأن ما يعرب منها: لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء"[5]. ١

ـ ابـــن جني واستصحاب الحال: أوهم السيوطي كثيراً من الدراسين لعلم الأصـــول أن ابـــن جني لم يذكر استصحاب الحال، ولم يستعمله[6]، وذلك عندما قال: "قال ابن جني في "الخصائص": أدلة النحو ثلاثة: السماع،

---

(١) ابن منظور، لسان العرب ، مادة (صحب) ٥١٩/١، وإبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٥٠٧/١

(٢) الجرجاني، التعريفات ص٣٤

(٣) علاء الدين نجم، معجم مصطلحات أصول الفقه ص١٠

(٤) ينظر: وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي ٨٦٠/٢

(٥) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص٤٦

(٦) يـنظر:ـ فاضل السامرائي، ابن جني النحوي. ص ١٥٦، حيث لم يمثل على استصحاب الحال عند ابن جني من الخصائص واكتفى بمثال له من شرح الرضي على الكافية .

ـ عفاف حسانين، في أدلة النحو ص٢٢٩، حاشية(١)

ـ محمود أحمد نحلة، في أصول النحو العربي ص١٤٢

ـ مصطفى جمال الدين،رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، مجلة تراثنا، ص١٣٩، قال:" لم يذكر ابن جني الاستصحاب، كما ذكر الاستحسان؛ ربما لأن أصحابه من الحنفية لم يعتبروه من أدلة الفقه".

ـ سعاد سيد أحمد علي، استصحاب الأصل في الخطاب النحوي وتداعياته في مسائل الخلاف، مجلة –

والإجماع والقياس[١]. وقال ابن الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة: نقلٌ وقياس واستصحاب حال فزادَ الاستصحابَ ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم يرَ الاحـــتجاج به في العربية كما هو رأي قوم. وقد تحصّلَ مما ذكراه أربعة وقد عقدت لها أربعة كتب"[٢].

والحقيقة أنا لو نظرنا إلى تعريف ابن الأنباري لمصطلح "استصحاب الحال" وأخذنا به لوجدنا أن ابن جني قد شرح هذا المفهوم، ومثل عليه في الخصائص، لكن ابن جني لم ينص على هذا المصطلح بصريح اللفظ، وهذا ما أوقع كثيراً من الدراسين في الحكم بأنه لم يذكر الاستصحاب.

إن قـــارئ الخصائص يجد أن ابن جني قد تحدث عن هذا المصطلح (استصحاب الحال) تحت مسميات أخرى، وعقد لها أبواباً، منها: ١

أولاً: باب في أن الحكم للطارئ: الطارئ لغة: ما يظهر فجأة[٣].

اصـــطلاحاً: يعني أن الأحكام الأصلية للظواهر اللغوية هي السارية وهي معقد الاعتبار، إلا إن طرأ عليها طارئ، أو جدّ عليها ما يغيرها عن أصـــلها، ويـــنزع عـــنها مصـــاحبتها لحال أصلها[٤].وهذا المصطلح من مصطلحات علم الكلام.

اســـتعمل ابـــن جنـــي هذا المصطلح وعقد له باباً[٥]، استهله بقوله: "واعلـــم أن التضاد في هذه اللغة جارٍ مَجرى التضاد عند ذوي الكلام. فإذا تـــرادف الضدان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ، فأزال الأول"، ومـــثّل على ذلك بلام التعريف إذا دخلت على الاسم المنون، يقول: "وذلك

- الدراسات اللغوية (مج ١ ع٤، شوال – ذي الحجة ١٤٢٠/يناير ــ مارس ٢٠٠٠م) ص١٠٢

ــ حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ص١٨٢

(١) لم أقف على هذا القول في الخصائص

(٢) السيوطي، الاقتراح ص٣٥

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة (طرأ) ١/١١٤، وإبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٢/ ٥٥٢

(٤) أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني ص١٥٧

(٥) ابن جني، الخصائص ٣/٦٤

كـــلامِ الـــتعريف إذا دخلت على المنون حُذف لها تنوينه؛ كرجلٍ والرجل، وغـــلام والغلام. وذلك أن اللام للتعريف، والتنوين من دلائل التنكير. فلما تـــرادفا علـــى الكلمة تضادا، فكان الحكم لطارئهما وهو اللام"، وساق عدة أمثلة وضح من خلالها مراده.

فهـــذه الأمثلة التي ذكرها ابن جني لا تخرج "عن دائرة استصحاب الحـــال تعريفاً وأمثلة عند الأصوليين والنحاة، فالأصل المصاحبة للاسم أن يكـــون مـــنوناً، فإذا طرأ عليه ما ينبغي استصحابه لحاله الذي وضع عليه كدخول لام التعريف عليه زال استصحاب الحال ولم ينون"(١).

هـــذا وقـــد ذكـــر أحمـــد ســـليمان ياقوت أن ابن جني كان يعرف استصـــحاب الحـــال ــ وأوافقه في ما ذهب إليه ــ قائلاً: "كان ابن جني يعرف (استصحاب الحال) بغير شك، وكان يعرف أنه أصل ضعيف، وقدّر أيضاً أنه يتناول المسائل الجوهرية أو القواعد العامة في النحو، فلم يشأ أن يتـــناول موضوعه تحت عنوان (استصحاب الحال) بل تناوله في (باب في أن الحكـــم للطـــارئ) وبذلك أخذ الموضوع وترك الاسم لا لشيءٍ إلا لكي يعرب عن رأيه في استصحاب الحال كدليل ضعيف"(٢).

ثانياً: باب في نقض الأوضاع إذا ضامّها طارئ عليها:

الـــنقض فـــي اللغـــة: هو الكسر(٣)، والوضع: هو جعل اللفظ بإزاء المعنى، والمقصود بنقض الأوضاع: تخصيص شيء بشيء متى أُطلق، أو أُحسّ الشيء الأول، فُهم منه الشيء الثاني(٤).

تحدث ابن جني عن استصحاب الحال في هذا الباب، وذكر عدة أمثلة،١

---

(١) أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني ص١٥٨

(٢) المرجع السابق ص١٥٧

(٣) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٩٤٧/٢

(٤) الجرجاني، التعريفات ص٣٢٦

مـــنها: لفــظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً، وذلك نحو: مررت برجلٍ أيّ رجلٍ. فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مســتفهماً؛ لأن أصـــل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبرية(١).

ثالثاً: باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داعٍ إلى الترك والتحول:

أرى أن ابـــن جنـــي قد تحدث عن استصحاب الحال في هذا الباب، واســـتهله بهـــذا المـــثال: "من ذلك (أو) إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت. فهي عندنا على ذلك؛ وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال، حتى دعاه إلى أن نقلها عن أصل بابها. وذلك أن الفراء قال: " إنها قد تأتي بمعنى بل؛ وأنشد بيت ذي الرُمة(٢): **بدتْ مثلَ قرنِ الشمسِ في رَونَق الضحى**

وصورتِها أو أنتِ في العينِ أملح

وقال: معناه: بل أنت في العين أملح"(٣)، وقال أيضاً: "وذهب قطرب إلى أن (أو) قد تكون بمعنى الواو، وأنشد بيت النابغة(٤):

قالتْ ألا ليتَما هذا الحَمامُ لنا إلى حَمامَتِنا أوْ نِصفُهُ فَقَدِ

فقـــال: معـــناه: ونصفه"، ويعلق على ذلك قائلاً: "ولعمري، إن كذا معناه. وكـــيف لا يكـــون كذلك ولا بدّ منه، وقد كثرت فيه الرواية أيضاً بالواو: ونصفه. لكن هناك مذهب يمكن معه أن يبقىالحرف على أصل وضعه: من كون الشكَ فيه؛ وهو أن يكون تقديره: ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا[1]

(١) ابن جني، الخصائص ٢٧٣/٣
(٢) ذو الرمّة، ديوانه (ملحق ديوانه) ١٨٥٧/٣
(٣) ابن جني، الخصائص ٤٥٩/٢-٤٦٠
(٤) النابغة، ديوانه، ص٣٧، ورواية الديوان (واو) بدل (أو).

أو هو ونصفُه. فحذف المعطوف عليه وحرف العطف"، وبرر هذا التأويل بقولـــــه: "ودعانـــا إلى هذا التأول السعي في إقرار هذه اللفظة على أول أحوالها"[1].

وقال عن خروج الشيء عن مقتضاه و أصله: "واعلم أنه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان وهو على بابه ملاحِظاً له، وعلى صَدَدٍ من الهجوم عليه"[2].

وختم الباب قائلاً: "وكل حرف فيما بعد يأتيك قد أخرج عن بابه إلى باب آخر فلا بدّ قبل إخراجه إليه قد كان يرائيه، ويلتفت إلى الشِّقِّ الذي هو فيه، فاعرف ذلك وقسه"[3].

والخلاصـــة أن هذه الأمثلة التي ساقها ابن جني في هذا الباب، وفي الباب الذي ذكره أحمد سليمان ياقوت ما هي إلا استعمال تطبيقي لمصطلح (استصـــحاب الحال)، ولكن دون أن ينص عليه بصريح اللفظ، وهذا أوهم فاضل السامرائي الذي درس ابن جني، وذكر الاستصحاب ولم يمثل عليه من الخصائص،واكتفى بأمثلة من الإغراب، وشرح الرضي على الكافية[4].

وأرى أيضاً أن ابن جني كان يعرف استصحاب الحال ويرى أنه لا يصلح أن يكون دليلاً من أدلة النحو التي يحتج بها، فقد ذكر ابن الأنباري أن استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولا يجوز التمسك به ما وجد هناك دلـيل[5]، وهـذا عينه قد قاله الفقهاء، فهم يعملون في الاستصحاب إذا لم

---

(١) ابن جني، الخصائص ٤٦٢/٢
(٢) المرجع السابق ٤٦٦/٢
(٣) المرجع السابق ٤٦٧/٢
(٤) فاضل السامرائي، ابن جني النحوي ص
(٥) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص٨٧، والأنباري، الإنصاف مسألة (١٤) ١١٢/١

يوجـــد دليل آخر؛ أي هو آخر مدار الفتوى[1]. لذا فهو ليس من أدلة النحو المستقلة. ١

وأرى أن استصـــحاب الحال لا يصلح أن يكون أصلاً من الأصول اللغويـــة التي يحتج بها، لأن التمسك بالأصل لا يحتاج إلى دليل، وبالتالي فهو أمر عقلي يقتضيه القياس.

واعتقد أن استصحاب الحال يشبه إلى حدٍّ ما مصطلح ذكره ابن جني يخـــدم القـــياس، وهو مصطلح (الكف)[2]، وفحواه أن استعمال الاسم يدل علـــى الفعـــل؛ بمعنى أنه إذا استعمل الاسم فالفعل في الكف؛ أي أن الفعل تحصـــيل حاصـــل، كذلـــك التمسك بأصل الشيء لا يحتاج إلى دليل؛ لأنه تحصيل حاصل.

---

(١) وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي ٢/٨٦٠

(٢) ابن جني، الخصائص ١/١٢٢، ٣٥٩

الفصل الخامس

التعارض والترجيح

التعارض والترجيح

يعدّ مصطلحا (التعارض) و(الترجيح) من مصطلحات علمي الكلام والفقه، ويكشف لنا استعمال ابن جني لهما مدى تأثره ومعه كثير من النحاة بهذين العلمين، كما يعد ذلك تصديقاً لقوله: "وذلك أنّا لم نرَ أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"(١).

ويبدو هذا التأثر عند ابن جني واضحاً جلياً من خلال استعماله لهذين المصطلحين، فقد استعمل مصطلح "التعارض" وعقد له عدة أبواب منها: باب في تعارض السماع والقياس، وباب في تعارض العلل، وباب الحمل على أحسن الأقبحين...

كما استعمل مصطلح "الترجيح" في قوله: "واعلم أنا ـ مع ما شرحناه وعُنينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه، وإلحاقها بعلل الكلام ـ لا ندّعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين، ولا عليها براهين المهندسين"(٢)، وغيرها من المواضع مما جاء في تضاعيف كتاب الخصائص.

ـ المفهوم اللغوي والاصطلاحي لمصطلحي (التعارض) و(الترجيح):

أولاً: التعارض: يأتي التعارض في اللغة لمعانٍ مختلفة كالمنع، والمقابلة، والظهور، والمثل(٣). أما في الاصطلاح: فهو تقابل الدليلين بحيث يخالف أحدهما الآخر.

وقال ابن الأنباري: "اعلم أن المعارضة أن تعارض المستدل بعلة مبتدأة(٤). وبعبارة أخرى: "هو التقابل على سبيل الممانعة ، بين الأدلة ١

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢/١

(٢) المرجع السابق ٨٨/١

(٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب ٧/، ١٦٧، ١٦٨-١٨٦

(٤) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص١٣٥

الـــنحوية، أو مـــتعلقاتها، بحيث يقتضي أحد الدليلين المتعارضين. غير ما يقتضيه الآخر"(١).

ثانـــياً: الترجـــيح: الترجيح لغة: يدل أصل هذه الكلمة على الرزانة والـــزيادة(٢). ويقال: رجح الشيء: ثَقُلَ، ورجحت إحدى الكفتين الأخرى: مالـــت بالموزون(٣). أما في الاصطلاح: فهو إثبات مرتبة في أحد الدليلين علـــى الآخر(٤)، وبعبارة أخرى: هو أحد طرق التعارض بين المنصوص ويكون بتقديم الدليل الأقوى استدلالاً على الدليل الأقل استدلالاً، وله طرقه الخاصة المعروفة عند الأصوليين(٥).

ـ صور التعارض والترجيح عند ابن جني في الخصائص:

ـ أولاً: تعارض السماع مع السماع: هناك قاعدة أصولية تقول: "إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما"(٦).

لـــم يفـــرد ابن جني باباً خاصاً لذلك، ولم ينص عليه بصريح اللفظ؛ وإنمـــا يلمح ذلك في تضاعيف الكتاب، ويتخذ أشكالاً منها: التعارض بين اللغات، والتعارض بين الروايات...

أ ـ الـــتعارض بين اللغات: وذلك نحو لغة التميميين ولغة الحجازيين في إعمال "ما"، فالتميميون لا يعملونها، والحجازيون يعملونها(٧).

ب- اجتماع اللغتين في كلام الفصيح:ومثّل عليه ابن جني بقول الشاعر(٨):

فظلت لدى البيت العتيق أُخيلهو ومطِوايَ مشتاقانِ لَهْ أرِقانِ

---

(١) حبيبة الرفاعي، ظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو(رسالة ماجستير) الجامعة الأردنية ص١٠

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٤٨٩/٢

(٣) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ٣٢٩/١

(٤) الجرجاني، التعريفات ص٧٨

(٥) علاء الدين نجم، معجم مصطلحات أصول الفقه ص٢٠

(٦) ابن الأنباري، الأغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص١٣٦

(٧) ابن جني، الخصائص ١٢٦/١، ١٢/٢

(٨) سبق تخريج هذا البيت في فصل السماع ص٤٩

يقـــول ابـــن جنـــي: "فهاتـــان لغتان: أعني إثبات الواو في "أُخيلهو" وتسكين الهاء في قوله "لَهْ"؛ لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة، وإذا كان كذلك فهي لغتان. وليس إسكان الهاء في "له" عن حذفٍ لحق بالصنعة؛ لكن ذاك لغة"[١].

جـــــ ـ التعارض بين الروايات، من ذلك ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل[٢]:

أتهجر ليلى للفراقِ حبيبَها ... وما كان نفساً بالفراق يطيب

تقابل هذه الرواية رواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق[٣]:

أتهجر ليلى للفراق حبيبَها ... وما كان نفسي بالفراق تطيب

أما الترجيح بين الصور السابقة فهو كالآتي:

يكـــون الترجيح في معارضة السماع بالسماع بأحد شيئين: أحدهما: الإســـناد، كـــأن يكـــون رواة أحدهما أكثر من الآخر، أو أعلم أو أحفظ. والآخر: المتن: وذلك بأن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلافه[٤]. ١

أـــ الترجيح بين اللغات:

١- إذا كانـــت اللغـــتان متدانيتين متراسلتين، وذلك كلغة التميميين والحجازييـــن فـــي (ما)، يقول ابن جني: "وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رَسيلتها. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقوّيها على أختها،وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها وأشدّ

(١) ابن جلي، الخصائص ٣٧٣/١

(٢)البيـــت منسوب للمخبل السعدي، ويقال أنه لأعشى همدان، وقيل هو لقيس بن معاذ الملوح، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب (هامش العيني على الخزانة) ٢٣٥/٣

(٣) المرجع السابق ٣٨٦/٢

(٤) ابن الأنباري،الأغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص١٣٦-١٣٧، والسيوطي، الاقتراح ص١٥٦

أُنساً بها. فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا"(١).

ويفهــم من ذلك أن ابن جني لم يلزم الأخذ بلغة معينة، وإنما يترك الخيار مفتوحاً، فللإنسان أن يستعمل أيّهما شاء، وهذا الأمر يكون "في حكم اللغتيــن إذا كانــتا فــي الاســتعمال والقــياس متدانيتيــن متراسلتين، أو كالمتراسلتين"(٢).

٢ـ إذا كانــت إحدى اللغتين كثيرة والأخرى قليلة: يرجح ابن جني استعمال اللغة الأوسع إنتشاراً، والأقوى قياساً، يقول : "فأما أن تقل إحداهما جداً وتكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً"، ومثّل علــى ذلك بقوله: "ألا تراك لا تقول: مررت بكَ ولا المال لكَ، قياساً على قــول قضـــاعة: المال لِه ومررت بَه، ولا تقول أكرمتُكِشْ ولا أكرمتكِسْ قياساً على لغة من قال(٣): مررت بِكِشْ، وعجبت مِنكس"(٤).

ويقول أيضاً: "فإذا كان الأمر في اللغة المعوّل عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها"(٥).

وعلــى الــرغم من ترجيح ابن جني للغة القوية الكثيرة الاستعمال وتفضــيلها؛ إلا أنه لا يلزم اتباع اللغة القوية وترك اللغة الضعيفة، يقول: "إلا أن إنســاناً لــو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين. فأمّا إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول مــنه، غير منعّي عليه. وكذلك إن قال: يقول على قياس من لغته كذا كذا، ويقول على مذهب من قال كذا كذا"(٦)، من أجل ذلك عقد باباً في أن لغات[1]

(١) ابن جني، الخصائص ١٢/٢

(٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

(٣) هذه لغة في ربيعة ومضر، وتسمى الكشكشة والكسكسة، حيث يجعلون بعد الكاف أو مكانها شيناً أو سيناً، وذكر ابن جني أن الكسكسة في هوزان، الخصائص ١٤/٢، وينظر: السيوطي، الاقتراح ص١٦٤

(٤) ابن جني، الخصائص ١٢/٢

(٥) المرجع السابق ، ١٤/٢

(٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

العرب كلّها حجة، وختمه ــ ملخصاً رأيه ــ بقوله: "وكيف تصرفت الحال فالــناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه"(١).

ب ــ ترجيح إحدى اللغتين في كلام الفصيح:

قد يجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً، فعندئذٍ يحار المرء بأيّهما يأخذ، إلا أن ابن جني قد وضح ذلك وتناوله من جانبين:

الأول: إذا كانت اللغتان متساويتين في الاستعمال: يقول: "فينبغي أن تتأمل حال كلامه؛ فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كثرتهما واحدة، فإن أخلق الأمر أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى علــى ذيــنك اللفظيــن؛ لأن العــرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشــعارها وســعة تصــرف أحوالها. وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهمــا، ثــم أنــه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال عهده، وكثر استعماله لها، فلحقت ــ لطول المدة واتصال استعمالها ــ بلغته الأولى"(٢).

والثانــي: إذا كانــت إحدى اللغتين أكثر من الأخرى: يقول: "فأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المُفادة، والكثيرة هي الأولى الأصلية. نعم، وقد يمكن في هذا أيضاً أن تكون القلّى منها إنما قلّت في استعماله لضعفها في نفسه، وشذوذها عن قياسه، وإن كانتا جميعاً لغتين له ولقبيلته"(٣).

جـ ــ الترجيح بين الروايات:

إذا تساوى الرواة، فإن الترجيح يكون بالرواية الأوفق للقياس، يقول ابن جني معلقاً على رواية البيت السابق الذي أنشده أبو عثمان، ورواية ١

(١) ابن جني، الخصائص ١٤/٢

(٢) المرجع السابق، ٣٧٣/١

(٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

الزجّاجي: "فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم"، ويرجح رواية الزجّاجي بقولـه: "وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى... فكما لا يجوز تقديم الفـاعل علـى الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل"[١].ويمكن أن نستند إلى العروض في ترجيح الروايات، فالأوفق للقواعد ترجح على غيرها

د ـ ومـن صـور تعارض السماع مع السماع: تعارض قولين في مسألة ما لعالم واحد:

عقد ابن جني باباً بعنوان "باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين"، وتناول هذا التعارض من عدة أوجه:

أولاً: أن يكون الرأي الأول مرسلاً، والآخر معللاً، ومثل عليه بقول سيبويه[٢] في التاء من (بنت وأخت) حيث ذكر أنها للتأنيث، ثم قال في باب مـا ينصرف وما لا ينصرف: إنها ليست للتأنيث[٣]. واعتل لهذا القول بأن مـا قـبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً، إلا أن يكون ألِفاً، كقناة، وفتاة، والباقي كله مفتوح، كرطبة، وعلامة، ونسابة[٤].

ويـرجح ابـن جني الأخذ بالقول المعلل، يقول: "فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلل، ووجب مع ذلك أن يُتأوّل المرسل"[٥]. ١

ثانياً: إذا لم يعلل أحد الرأيين، وذلك أن يحكم في شيء بحكم ما، ثم يحكـم فيه نفسه بضده، ومثل على ذلك أيضاً برأي سيبويه في (حتى)، إذ جعلها مرة ناصبة للفعل[٦]، ومرة حرفاً من حروف الجر، وعلق ابن جني

---

(١) ابن جني، الخصائص ٣٨٦/٢
(٢) سيبويه، الكتاب ٣٦٢/٣
(٣) المرجع السابق ، ٢٢١/٣
(٤) ابن جني، الخصائص ٢٠١/١
(٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها
(٦) سيبويه، الكتاب ١٦/١

قـــائلاً: "وهـــذا ناف لكونها ناصبة له، من حيث كانت عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال، فضلاً عن أن تعمل فيها. وقد استقر من قوله في غير مكان ذكــر عــدة الحروف الناصبة للفعل، وليست فيها حتى، فعلم بذلك وبنصّه عليه في غير هذا الموضع أن (أن) مضمرة عنده بعد حتى، كما تضمر مع الـــلامِ الجـــارة[1] فـــي نحو قوله سبحانه ﴿لِيَغفِرَ لك اللهُ﴾[2] ونحو ذلك. فالمذهب إذاً هو هذا"[3].

ويـــرجح ابـــن جني الأخذ بالمذهب الأليق، يقول: "فينبغي حينئذٍ أن يـــنظر إلـــى الألـــيق بالمذهب، والأحرى على قوانينه، فيُجعل هو المراد المعتزم منهما، ويتأول الآخر إن أمكن"[4].

ووفـــق ابـــن جنـــي بين القولين قائلاً: "ووجه القول في الجمع بين القوليـــن للـــتأويل أن الفعـــل لما انتصب بعد حتى، ولم تظهر هناك (أن) وصارت حتى عوضاً منها، ونائبةً عنها نسب النصب إلى (حتى) وإن كان في الحقيقة لـــ (أن)"[5].

ثالـــثاً: إذا ورد عـــن العالم لفظان متضادان، غير أنه قد نصَّ على أحدهمـــا الرجوع عن الآخر، فيعلم بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبته ولم ينفه، وأن القول الآخر مطَّرَح من رأيه[6]، وبهذا يكون نصُّ العالم ترجيح لأحد القولين.

رابعاً: إذا تعارض القولان مرسلين، غير مبان أحدهما من صاحبه، فعـــندئذٍ ينظر إلى آخرهما، يقول ابن جني: "بُحث عن تاريخهما، فعلم أن

(١) سيبويه، الكتاب ١/١٦
(٢) سورة الفتح، آية ٢
(٣) ابن جني، الخصائص ١/٢٠٥
(٤) المرجع السابق ١/٢٠٤
(٥) المرجع السابق ١/٢٠٥
(٦) المرجع السابق ١/٢٠٦

الثانـــي هو ما اعتزمه، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأول؛ إذا لم يوجد في أحدهما ما يماز به عن صاحبه"[١]، لكن إن التبس الأمر لا بدّ من التأمل والفحص، وسبرِ المذهبين، فإن كان أحدهما أقوى من الآخر نسب إليه الأقوى وكان هو الثاني، والأضعف هو الأول منهما، وإن تساويا في القوة يجب أن يعتقد أنهما رأيان له.

ـ ثانياً: التعارض بين السماع والقياس:

اســتعمل ابن جني هذا المصطلح، وأفرد له باباً في الخصائص، أكد فــيه علــى تقديــم السماع إذا تعارض مع القياس، وهو بهذا يبدو متأثراً بالقــاعدة الفقهية التي تقول: "لا مساغ للاجتهاد في معرض النص"[٢]؛ أي أن ظهور النص ينفي الاجتهاد.

اســتهل ابــن جنــي باب التعارض بين السماع والقياس بقوله: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره"[٣]، ومثّل علــى ذلك بقول الله تعالى ﴿**استحوذ عليهم الشيطان**﴾[٤]، فاستحوذ هنا مخالفة للقياس ولكن لا بدّ من قبولها، يقول ابن جني ــ معلقاً على ذلك ــ: "فهذا ليس بقياس؛ لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد ذلك لا تقيس عليه غيره؛ ألا تراك لا

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢٠٦/١

(٢) عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ص٨٠

(٣) ابن جني، الخصائص ١١٨/١

(٤) سورة المجادلة آية ١٩

تقول في استقام: استقوم، ولا في استباع: استبيع"[١].

وقـــال أيضاً: "وإن شذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان اســـتعمال مـــا كـــثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله"[٢]. وذلك نحو "ما" عند التميمين فهي أقوى قياساً، وإن كانت عند الحجازيين أكثر استعمالاً.

وقـــال أيضـــاً: "واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه

بشيء آخر على قياس غيره، فَدْع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[٣].

وقـــال أيضاً: "ألا ترى أن سماعاً واحداً غلب قياسين اثنين"[٤]، وقال فـــي مصـــنف آخـــر: "والســـماع يبطل القياس"[٥]، وقال أيضاً: "فإن جاء الاشتقاق بشيء عُمل عليه، وترك القياس"[٦].

يفهم من النصوص السابقة أن ابن جني يرجح السماع على القياس، ويفضـــله، ويعدّه الأصل الأول، لذلك نجده يقدم السماع الشاذ على القياس القـــوي، وهـــذا المنهج قد اتبعه سيبويه، فهو يترك القياس إذا تعارض مع السماع[٧].

ـ ثالثاً: التعارض بين القياس والقياس:

لـــم يـــنص ابن جني على هذا المصطلح، وإنما يلمح من تضاعيف الكتاب، وذلك نحو إعمال (ما) عند الحجازيين، وعدم إعمالها عند[١]

---

(١) ابن جني، الخصائص ١١٨/١
(٢) المرجع السابق ١٢٥/١
(٣) المرجع السابق ١٢٦/١
(٤) المرجع السابق ٤٨/٢
(٥) ابن جني، المنصف ٢٤٠/١
(٦) المرجع السابق ١٣٧/١
(٧) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو ص٤٢١

التميميين، يقول ابن جني: "اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظُره عليهم؛ ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله"[١]، وقال: "لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقوّيها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد أنساً بها"[٢].

وذكر أيضاً أن لغة التميميين أقوى قياساً، وهو بذلك يوافق سيبويه[٣].

وإذا تعارض قياس الفرد مع قياس الجماعة فإن ابن جني يرجح قياس الجماعة على قياس الفرد، يقول: "واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فَدَعْ ما كنت عليه، إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثلما أجزته فأنت فيه مخيَّر: تستعمل أيَّهما شئت. فإن صحّ عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة"[٤]. ويبدو أن هذا تغليب للاستعمال على قياس النحويين.

ومن ذلك أيضاً استغناؤهم عن بعض الاستعمالات لأن هناك قياساً آخر عارضه، وذلك "كاستغنائهم بقولهم: ما أجود جوابه عن قولهم: ما أجوبه، أو لأن قياساً آخر عارضه فعاق عن استعمالهم إياه"[٥].

---

(١) ابن جني، الخصائص ١٢/٢

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها

(٣) المرجع السابق، ١٢٦/١، ١٦٨، وينظر: سيبويه، الكتاب ٥٧/١، وابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٦٠٣/١

(٤) ابن جني، الخصائص ١٢٦/١-١٢٧

(٥) المرجع السابق ٣٩١/١

والخلاصة أن ابن جني يرجح الأخذ بقياس العرب؛ لغلبة استعماله، ويلزم الأخذ به، ولا يجوز مخالفتهم.

ـ رابعاً: تعارض العلل:

استعمل ابن جني هذا المصطلح وعقد له باباً[١]، ورأى أن فيه موضعين:

أ ـ الحكم الواحد تتجاذبه علتان أو أكثر: ومثل عليه باختلاف النحاة في علة رفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائبه، ورفع خبر إن وأخواتها، ونصب ما انتصب، وجرّ من جر، وجزم ما انجزم، مما يتجاذب الخلاف في علله، فكل واحد من هذه الأشياء لها حكم واحد تتنازعه العلل، فمثلاً اتفق النحاة على أن المبتدأ مرفوع، لكن اختلفوا في تعليل رفعه[٢]، فمنهم من قال أنه رفع بالابتداء ومنهم من قال أنه رفع بالخبر، فالحكم هنا واحد تتجاذبه علل مختلفة.

ب ـ الحكمان في الشيء الواحد المختلفان، دعت إليهما علتان مختلفتان: ومثل على ذلك بـ (ما) النافية للحال، فأهل الحجاز يعملونها، وبنو تميم يتركون عملها؛ أي أن (ما النافية) تحتمل حكمين، لكل حكم علة خاصة به، فالحكم الأول أنها عند الحجازيين عاملة، وعلة ذلك أنهم يشبهونها بـ (ليس)، في كونها تنفي الحال، وفي دخولها على المبتدأ والخبر، وتخلص الفعل المحتمل للحال، كما أن ليس كذلك، ويسمى هذا الشبه شبه خاص[٣]. ٢١

(١) ابن جني، الخصائص ١/١٦٧

(٢) فالبصريون وابن جني يرفعونه بالابتداء، والكوفيون يرفعونه بالخبر.

(٣) ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي ١/٦٠٣

والحكـــم الثانــــي أنهـــا عـــند التميميين غير عاملة، وعلة ذلك أنهم يشبهونها بــ (هل)؛ أي يشبهونها بالحروف غير المختصة في كونها تليها الأســـماء والأفعال، ويسمى هذا الشبه شبه عام؛ لأن كلّ حرف يليه الأسم مرة والفعل أخرى بابه ألا يعمل[١].

وكذلك اختلافهم في (هلّم)، فأهل الحجاز يجرونها مجرى صَهْ ومَهْ، ونحو ذلك مما سمّى به الفعل، وأُلزم طريقاً واحداً. وبنو تميم يلحقونها علم التثنية والتأنيث والجمع، ويراعون أصل ما كانت عليه لُمَّ [٢]'.

لم يشغل ابن جني نفسه هنا كثيراً بترجيح العلل، وبأيها يؤخذ،يقول: " فأمّا أيُّها أقوى، وبأيّها يجب أن يؤخذ؟ فشيء آخر ليس هذا موضعه، ولا وُضع هذا الكتاب له"[٣]، فهو يترك للإنسان الأخذ بأي الرأيين شاء؛ مشيراً إلى أن العلل لا يرجع فيها إلى الإجماع، لذلك تتعارض، يقول: "وذلك أن هـــذا موضع يتحاكم فيه إلى النفس والحس، ولا يرجع فيها إلى إجماع ولا إلى سابق سُنّة ولا قديم ملّة؛ ألا ترى أن إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة؛ لأن كلَّ واحد منهم يَردُّك ويرجع بك فيه إلى التأمل والطّبع لا إلى التبعية والشرع"[٤].

وأشار كذلك إلى أن الخلاف الواقع بين العلماء أعمّ منه بين العرب؛ لأن العلمـــاء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه[٥]، فالعرب مثلاً اتفقت على أن المبتدأ مرفوع؛ لكن العلماء اختلفوا في تعليل رفعه.

---

(١) ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي ٦٠٣/١

(٢) ابن جني، الخصائص ١٦٩/١

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المرجع السابق ٣٢٨/٢

(٥) ابن جني، الخصائص ١٦٩/١

ـ خامساً: التعارض بين الأحكام:

إذا تعارضت الأحكام ترافعت، يقول ابن جني: "فإذا كان هنا أمران أحدهمـــا علـــى حكم والآخر على ضدّه، وتعارضا هذا التعارض، ترافعا أحكامهما"[١].

الـــترافع لغـــة: الانـــتقال، والزوال[٢]، والمقصود به زوال الأحكام وتســـاقطها نتيجة التعارض، وقد وضح محقق الكتاب معنى ترافع الأحكام عند ابن جني بقوله: "يريد أنه قد يجتمع في الكلمة أمران، يقضي كل منهما إذا انفـــرد بحكـــم في اللغة، تكون عليه الكلمة؛ فيكون ذلك داعياً إلى إلغاء تأثـــيرهما، فكـــأن هذا، رفع حكم هذا، وهذا رفع حكم هذا وأبطله. فمن ثم ساغ ابن جني لهذا الأصل "ترافع الأحكام"، ويبدو أن ابن جني متأثر بقول الأصـــوليين وأربـــاب الاســـتدلال: إن الأمرين إذا تعارضا تساقطا، وإذا تعارض الدليلان تمانعا[٣]. ١

اســـتعمل ابـــن جنـــي مصـــطلح "تـــرافع الأحكام" وعقد له باباً في الخصـــائص، وذكـــر أنه أول من استعمله، فكان له فضل السبق، واستهله بقوله: "هذا موضع من العربية لطيف، لم أرَ فيه رسماً، ولا نقلوا إلينا فيه ذكـــراً"، ووضـــح ذلك بأمثلة، منها: "مذهب العرب في تكسير ما كان من (فَعَلٍ) على (أفعال)؛ نحو علم وأعلام، وقدم وأقدام، ورَسَنٍ وأرسان... قال ســـيبويه[٤]: فـــإن كان على (فَعَلة) كسَّروه على (أَفْعُلٍ)؛ نحو: أَكَمةٍ وآكُم. ولأجل ذلك ما حمل أَمَةً على أنها (فَعَلة) لقولهم في تكسيرها: (آمٍ) إلى هنا

(١) المرجع السابق١/١٠٣

(٢) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط ١/٣٦٠

(٣) ابن جني، الخصائص ٢/١١٠، ١/١٠٣

(٤) سيبويه، الكتاب ٣/٥٩٩

انتهى كلامه، إلا أنه أرسله ولم يعلله"[١].

ويعلــق ابن جني على كلام سيبويه السابق بقوله: "والقول فيه عندي أن حــركة العيــن قــد عاقبت في بعض المواضع تاء التأنيث، وذلك في الأدواء؛ نحــو قولهــم: رَمِث رَمَثاً، وحَبِط حَبَطاً، وحَبِج حَبَجاً. فإذا ألحقوا الــتاء أســكنوا العين؛ فقالوا: حَقِلَ حَقْلة، ومَغَل مَغْلة. فقد ترى إلى معاقبة حــركة العيــن تــاء التأنيــث. ومن ذلك قولهم: جَفْنة وجَفَنات، وقَصْعة وقَصَــعات؛ لما حذفوا التاء حركوا العين، فلما تعاقبت التاء وحركة العين جــريا لذلــك مجــرى الضدين المتعاقبين. فلما اجتمعا في (فَعَلة) ترافعا أحكامَهمــا، فأسقطت التاء حكم الحركة، وأسقطت الحركة حكم التاء. فآل الأمر بالمثال إلى أن صار كأنه فَعْل، و (فَعْل) بابُ تكسيره (أَفْعُل)"[٢].

ــ سادساً: التعارض بين القبيحين:

عقــد ابــن جني باباً بعنوان "باب في الحمل على أحسن الأقبحين" استهله بقوله: "اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المُمَيِّلة. وذلك أن تُحضِــرك الحــالُ ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداهما، فينبغي حينئذٍ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلِّهما فحشاً"[٣].

وساق عدة أمثلة رجح من خلالها تعارض القبيحين، منها: ما قام إلا زيــداً أحدٌ، يقول: "عدلت إلى النصب؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدله مــنه، وإن نصــبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثني منه. وهذا وإن كــان لــيس في قوة تأخيره عنه فقد جاء على كل حالٍ. فاعرف ذلك أصلاً في العربية تحمل عليه غيره"[٤]. ١

(١) ابن جني، الخصائص ٢/١١٠
(٢) المرجع السابق، ٢/١١٠-١١١
(٣) المرجع السابق، ١/٢١٣
(٤) المرجع السابق، ١/٢١٤

ومــن ذلك أيضاً قولك: فيها قائماً رجلٌ. لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على

الموصوف ــ وهذا لا يكون ــ وبين أن تنصب الحال من النكرة ــ وهذا على قلته جائز ــ وحملت المسئلة على الحال فنصبت"[١].

ويفهــم مــن ذلك أن ابن جني يرجح استعمال أحسن القبيحين، وهو بهــذا يــبدو مــتأثراً بالقاعدة الأصولية الفقهية التي تقول: "يرتكب أخف الضررين".

ــ سابعاً: تعارض المانع والمقتضي:

هناك قاعدة أصولية تقول: إذا تعارض المانع والمقتضي قدم المانع.

لــم ينص ابن جني على هذه العبارة، وإنما لمحت من كلامه، حيث قــال: "فــإن قلت: فقد بنوا من الفعل المعرب ما لحقته نون التوكيد، نحو لتفعلنّ. قيل لما خصته النون بالاستقبال، ومنعته الحال التي المضارع أولى بهــا، جاز أن يعرض له البناء. وليس كذلك السين وسوف؛ لأنهما لم يبنيا معــه بــناء نــون التوكيد فيبنى هو، وإنما هما فيه كلام التعريف الذي لا يوجــب بــناء الاســم؛ فاعــرفه"[٢]. ويفهم من ذلك أن المضارع يقتضي الإعراب، لكن دخول نون التوكيد منعته من الإعراب. لذلك تعارض المانع (نون التوكيد) مع المقتضي (الإعراب) فقدم المانع على المقتضي.

وهــذا يشبه القاعدة الفقهية التي تقول: "درءُ المفاسد أولى من جلب المنافع"[٣]. ١

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢١٤/١

(٢) المرجع السابق، ٨٥/٣

(٣) عــبدالكريم زيــدان، المدخــل إلى دراسة الشريعة الاسلامية ص ٨٤، وينظر:البرزنجي، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية ٢١٢/٢

ثامناً: تعارض قوة القياس مع كثرة الاستعمال:

يرجح ابن جني كثرة الاستعمال إذا تعارضت مع قوة القياس، ومثل علـــى ذلك بـــ (ما) النافية عند الحجازيين والتميميين، فقدم اللغة الحجازية على اللغة التميمية؛ لأن الحجازية أكثر استعمالاً، وبها نزل القرآن، في حين أن التميميّة أقوى قياساً، والدليل على ذلـــك أنـــه "مـــتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميمية؛ فكأنك من الحجازية على حرد، وإن كثرت في النظم والنثر"[1].

وخلاصة رأيي في هذا الفصل:

أولاً: لا يعد التعارض والترجيح أصلاً من الأصول اللغوية.

ثانـــياً: من خلال التعارض والترجيح نستطيع معرفة الراجح من المرجوح في الأدلة اللغوية.

ثالـــثاً: لا يوجد قوانين محددة متفق عليها من قبل اللغويين تلزم الأخذ بأحد القولين المتعارضين.

رابعاً: غالباً ما يترك ابن جني حرية الاختيار في القولين المتعارضين.

(١) ابن جني، الخصائص ١/١٢٦

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

ـ إن أصول النحو كانت قائمة في أذهان النحاة وهم يؤسسون النحو العربي، وفي كتاب سيبويه شواهد كثيرة، لكن الصياغة المنهجية العلمية لهذه الأصول مجتمعة تمت على يد ابن جني أولاً، ثم ابن الأنباري، ثم السيوطي، فالشاوي، فاستوى بذلك علماً له منهجه وحدوده ومصطلحاته.

ـ اهتم ابن جني بالسماع، وكان يقدمه على القياس، ولا يأخذ عن الأعراب الفصحاء إلا بعد التأكد من فصاحتهم، يقول: "فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل واحد، إلا أن تقوى لغته، وتشيع فصاحته"[1]، وساق أمثلة كثيرة اختبر من خلالها فصحاء العرب، من ذلك قصته مع أبي عبد الله الجوثي، وقصته مع أبي عبد الله الشجري، وغيرها الكثير.

ـ لم يلتزم ابن جني بالحدود الزمانية والمكانية لعصر الاحتجاج، فقد احتج بالفصيح من كلام المولدين شعراً ونثراً، من ذلك استشهاده بشعر أبي تمام، والبحتري، والمتنبي الذي كان يسميه "شاعرنا"، وغالباً ما يستشهد بأشعارهم في مجال المعنى،كما استشهد بكلام أبي عبدالله الشجري.

ـ ظل قانون الكثرة والقلة قانوناً عاماً مبهم الحدود، أدى إلى اضطراب كثير من الأحكام النحوية، وبالتالي الخلاف بين النحويين.

(١) ابن جني، الخصائص ٢/١١

ـ لـم يركـز ابن جني على مصطلحات الأحكام النحوية كثيراً، في حين ركّـز على أصول هذه الأحكام وما قد ينتج عنها من إشكاليات في الدرس اللغوي، لذلك عقد عدة أبواب تتعلق بالأحكام النحوية، منها: باب في حكم المعلول بعلتين، وباب في الحكم يقف بين الحكمين، وباب في إقلال الحفل بمـا يلطف من الأحكام، وباب في أن الحكم للطارئ، وباب في بقاء الحكم مع زوال العلة، وباب في ترافع الأحكام، وغيرها

ـ لـم يجز ابن جني تخصيص العلة، لأنه يحاول الارتقاء بعلل النحويين إلـى مرتـبة علل المتكلمين، وهو بهذا يختلف عن أصحابه من البصريين الذين يجيزون تخصيص العلة، كصحة الواو إذا اجتمعت مع الياء، وسبقت الأولـى مـنهما بالسكون، نحو: حَيْوَة، وعَوْيَة، ويرى ابن جني أن القائل اضـطر إلى تخصيص العلة هنا؛ لأنه لم يحتط في وصف العلة، ولو قدم الاحتـياط فـيها لأمن الاعتذار بتخصيصها، وساق أمثلة كثيرة أثبت من خلالها عدم جواز تخصيص العلل، وأفرد لتخصيص العلل باباً خاصاً.

ـ ينقسم الاستحسان عند ابن جني إلى قسمين:

١- استحسـان عربـي: وهـو الذي تستحسنه العرب وتنطق به، وعلته علة ظاهرة.

٢- استحسـان نحوي: وهو ما يستحسنه النحويون في تفسيرهم، وتعليلهم لما استحسنته العرب.

ـ ذكـر السيوطي وتبعه كثير من النحويين أن علل النحو أربع وعشرون علة في حين توصلت هذه الدراسة إلى وجود حوالي خمسين علة، استعملها ابن جني في الخصائص، وهي: الاتباع، والاتساع، والاختصار، والإدغام، والاستثقال، والاستحالة، والاستحسان، والاستغناء، والاستقباح، والاشتقاق، والإشـعار، وإصلاح اللفظ، والأصل، والإعراب، وأمن اللبس، وإهمال ما

أهمــل، والأولـــى، والبـــناء، والـــتجريد، والتحليل، والتخفيف، والتدريج، والتشـــبيه، والتضمن، والتعادل، والتعويض، والتغليب، والتوكيد، والتوهم، والجـــوار، والعلـــة الحقيقية، والحمل على الأكثر، والحمل على الظاهر، والحمـــل علـــى اللفـــظ، والحمـــل على المعنى، ودلالة الحال، والسماع، والصـــوت، والضـــرورة، والعدل، وعدم السماع، وعدم النظير، والفرق، والقياس، وكثرة الاستعمال، والنظير، والنقض، والنقيض، والنية.

ـ اعـــتمد ابـــن جني على سبر أغوار النفس في تخريجه لبعض القضايا اللغويـــة أحـــياناً، ويظهـــر ذلك جلياً في علة التوهم، وفي ارتكاب بعض الضـــرورات، وهذا يجعلنا نصرح أن ابن جني قد كان شمولياً في نظرته إلى اللغة من جميع جوانبها بما فيها جانبها النفسي، وهو أمر يعتد به الآن في الدراسات اللغوية الحديثة.

ـ الإجمـــاع في علم الأصول ينقسم إلى إجماع النحويين وإجماع العرب، وأن إجماع العرب حجة، وأصل من أصول اللغة والنحو، أما إجماع النحاة فهـــو ليس حجة، وإذ انعقد عد مسلكاً من مسالك العلة، وهو أمر لا يختلف عن معطيات المنهج الوصفي التحليلي الذي استعمله الوصفيون المحدثون، فاللغـــة هي الأصل الذي تستنبط منه القواعد، وليس للغوي أن يحسم أمراً دون الاعتماد على الأداءات اللغوية المسموعة من أبناء اللغة.

ـ لـــم يتعرض ابن جني لجواز عود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة، أو عدم الجواز، وخرّج قولهم: ضربَ غلامُهُ زيداً، على أن المفعول في نحو هذا مقدم في الرتبة على الفاعل، وهو قسم قائم برأسه، وهذه المسألة خفيت علـــى بعـــض النحاة كابن يعيش، ورضي الدين الأستراباذي، وابن هشام، وبعض المحدثين فنقلوا ذلك عنه خطأً.

ـ لـم يسـتعمل ابـن جني مصطلح استصحاب الحال، ولكنه تحدث عنه باستفاضة تحت مسميات أخرى، من مثل الحكم للطارئ، ونقض الأوضاع إذا ضـامها طارئ عليها، وإقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داع إلى الترك والتحول. وهذا يخالف ما ذكره بعض الدارسين من أن ابن جني لم يشر إلى هذا الموضوع، أو من ذهب إلى أن ابن جني تحدث عن هـذا الموضـوع، ولكـنه لـم يمـثل عليه من مؤلفات ابن جني بما فيها الخصـائص، وأرى أن استصـحاب الحـال لا يصلح أن يكون أصلاً من الأصول اللغوية التي يحتج بها، لأن التمسك بالأصل لا يحتاج إلى دليل.

ـ لا يعد التعارض والترجيح من أصول اللغة، ولكن يساعدان على معرفة الراجح من المرجوح، فمن خلال التعارض والترجيح نستطيع معرفة اللغة الأفصح، والرواية الأوفق للقياس، والعلة الأقوى...

ـ لـيس للـتعارض والترجيح قوانين وضوابط متفق عليها من قبل النحاة تلزم الأخذ بالراجح، ولا سيما في مجال العلل التي يتحاكم فيها إلى النفس والحس وذوق اللغوي.

ـ تأثـر ابـن جني بالمتكلمين والفقهاء وأفاد منهم، وظهر ذلك جلياً في اسـتعماله مصطلحاتهم، ومن هذه المصطلحات على سبيل المثال: الدور، تخصـيص العلل، الحمل على أحسن الأقبحين... وقد كنت أشير إليها في مواقعها.

ـ تأثـر كل من كتب في علم الأصول كابن الأنباري والسيوطي وغيرهم بابـن جني، وما جاءوا به هو إعادة ترتيب المسائل وتغيير وتحديد بعض المصطلحات، وهم في علم الأصول عيال عليه.

ـ إن بدايــة تأثــر علــم النحو بعلم الكلام وعلم الفقه تبدو غير واضحة، والكــلام فيها لم يقطع بعد؛ لأن هناك كتباً تراثية تمثل تلك الفترة لم تصل إلينا بعد، والحكم عليها ظني.

ـ إن كتاب الخصائص كتاب ألفه صاحبه في أصول اللغة والنحو، وشمل جمــيع الأصول اللغوية والنحوية، حرص فيه صاحبه على أن يكون للنحو أصولاً كأصول الفقه والكلام، وليس كما يدعيه السيوطي أن ابن جني سماه أصول النحو، ولكن أكثره خارج عن هذا المعنى، وفيه الغثُّ والسمين...

فهرس الآيات القرآنية

فاطر	﴿إنما يخشى اللهَ من عباده العلماء﴾	٢٨	١٧٤
الزمر	﴿يا عباد فاتقون﴾	١٦	١٣٤
الشورى	﴿ويمحُ الله الباطل﴾	٢٤	١٣٥
الفتح	﴿ليغفرَ لك الله﴾	٢	١٩١
المجادلة	﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾	١٩	١٣٦، ١٩٢
الضحى	﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾	٣	٥٦، ٥٧

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الحديث	رقم الصفحة
ـ " كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟..."	٧٢
ـ " نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شافٍ"	٤٥
ـ " لا آكل من الطعام إلا ما لوق لي"	٤٥
ـ " من أنتم؟ فقالوا: نحن بني غيان، فقال: بل أنتم بنو رشدان"	٤٥ ، ٨٧
ـ " لست بنبيء الله، ولكنني نبي الله"	٥١
ـ " أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل"	٧٠
ـ " أمتي لا تجتمع على ضلالة"	١٧٣

فهرس الشعر

ـ له زجل كأنه صوت حادٍ إذا طلب الوسيقة أو زمير ٥٩، ١٠٥

ـ قد كن يخبأن الوجوه تستراً فالآن حين بدأن للنظار ٧١

ـ فلمـا للصـلاة دعا المنادي نهضت وكنت منها في غرور ٧٣

قافية السين

ـ اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس ٥٩

ـ ورمل كأوراك العذارى قطعته إذا ألبسته المظلمات الحنادس ٩٢

قافية العين

ـ ماذا لقينا من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا ١٨

ـ إن قلت قافية بكراً يكون بها بيت خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا ١٨

ـ قالوا: لحنت وهذا ليس منتصباً وذاك خفض، وهذا ليس يرتفع ١٩

ـ وحرضوا بين عبد الله من حمق وبين زيد فطال الضرب والوجع ١٩

ـ كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم وبين قوم على إعرابهم طبعوا ١٩

ـ ما كلّ قولي مشروحاً لكم، فخذوا ما تعرفون،وما لا تعرفوا فدعوا ١٩

ـ لأن أرضي أرضاً لا تشب نار المجوس ولا تبنى بها البيع ١٩

قافية الهاء

قافية الياء

أنصاف الأبيات

المصادر والمراجع

– إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ط٢، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

– إبراهيم بيومي مدكور، منطق أرسطو في النحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة وزارة المعارف العمومية ١٩٥٣م.

– إبراهـيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، ط١/ ١٩٨٧.

– إبراهيم محمد سلقيني، الميسر في أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق – سوريا، ط٢/ ١٩٩٦م.

– ابـن الأثـير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: محمود محمد الطناجي، دار الفكر، بيروت ١٩٧٩م.

– ابـن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ت: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢ / ١٩٧١م.

– ابـن الأنـباري، لمع الأدلة، ت:عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت. سنة ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.

– ابـن جني، الخصائص، ت: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١/ ١٩٩٠.

– ابـن جنـي، سـر صناعة الإعراب، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١ / ١٩٨٥م.

– ابن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، ت: حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط١/١٩٨٧م.

ـ ابـن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت: علي النجدي ناصف، وعبد الحميد النجار، وعبد الفتاح الشلبي، القاهرة ١٣٨٦هـ .

ـ ابن جني، المنصف في شرح تصريف المازني، ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف، القاهرة، ط١/١٩٥٤م.

ـ ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ت: إحسان عباس، دار صادر،بيروت.

ـ ابن دريد، جمهرة اللغة، مطبعة دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن، ط١/ ١٣٤٥هـ.

ـ ابـن السـراج، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣/١٩٨٨م.

ـ ابن سلام الجمحي، طبقات الشعراء، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١/ ١٩٨٢م.

ـ ابن عبد ربه، العقد الفريد، ت: محمد سعيد العريان ،دار الفكر،١٩٥٤م.

ـ ابـن عصـفور، شرح جمل الزجّاج، (الشرح الكبير) ت: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١/١٩٩٩م.

ـ ابـن فـارس، الإتباع والمزاوجة، ت: محمد أديب جبران، منشورات وزارة الثقافة.

ـ ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، ومسائلها وسنن العرب في كلامهـا، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسين بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ /١٩٩٧م.

- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ١٩٩٩م
- ابن قتيبة، عيون الأخبار، شرحه وعلق عليه يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
- ابن كمال باشا، رسالة في تحقيق التغليب، ضمن (رسالتان في لغة القرآن)، تقديم وتحقيق : صاحب جعفر أبو جناح، دار الفكر، عمان، ط١ /١٩٩٩م.
- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الإعتصام، القاهرة، ط١/ ١٩٧٩م.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- ابن النديم، الفهرست، اعتنى بها وعلق عليها الشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط٢ / ١٩٩٧م.
- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - بيروت، ط٦ / ١٩٨٥م.
- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.
- أبو الأسود الدؤلي، ديوانه، صنعة أبي سعيد السكري، ت: محمد حسن آل ياسين، مؤسسة الرسالة، إيف – بيروت، ط١/ ١٩٨٢م.
- أبو بكر الزبيدي الأشبيلي، مختصر العين، ت: صلاح مهدي الطرطوسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١ /١٩٩١م.
- أبو تمام، ديوان الحماسة، شرح التبريزي، دار القلم، بيروت.
- أبو حيان، البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، ط٢ /١٩٨٣م.

ـ أبـو الطيـب اللغوي، كتاب الاتباع، ت: عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦١م.

ـ أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ت: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢/١٩٨٣م.

- أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات، ت: اسماعيل عمايرة، مراجعة نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨١م.

ـ أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط/١٠، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ أحمـد بـن حنـبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط٢ /١٩٩٣م.

ـ أحمد بن علي العسقلاني الشافعي، تعجيل المنفعة، ت: إكرام الله إمدادالحق، ط١، دار الكتاب العربي.

ـ أحمـد الحمـلاوي، شذا العرف في فن الصرف، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر، ط١٦/ ١٩٦٥م.

ـ أحمـد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

ـ أحمد سايمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٤م.

ـ أحمد مطلوب، بحوث لغوية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط١/ ١٩٨٧.

ـ أحمد مطلوب، دور المجمع العراقي في وضع المصطلحات، الموسم الثقافي التاسع لمجمع اللغة العربية الأردني ١٩٩١م.

ـ أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٤م.

ـ الأخطل، ديوانه، شرح مهدي ناصر الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١ ١٩٨٦م.

ـ الأزهري، تهذيب اللغة ج/٤، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة.

ـ اسماعيل باشا، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، عني بتصحيحه وطبعه محمد شرف الدين ورفعت الكيلسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٩٩٢م.

ـ الأصفهاني، كتاب الأغاني، عبد الستار أحمد فراج، الدار التونسية، تونس، طبعة ١٩٨٣.

ـ الأعشى، ديوان الأعشى الكبير، شرح تقديم: حنّا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط١/ ١٩٩٢م.

ـ الأقيشر الأسدي، ديوانه، ت: خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ /١٩٩١م.

ـ الآمدي، الأحكام للآمدي،ت: سيد الجميل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ /١٤٠٤هـ.

ـ امرؤ القيس، ديوانه، بشرح الحضرمي، ت: أنور أبو سويلم، وعلي الهروط، دار عمار، عمان – الأردن.

ـ أمـية بـن أبـي الصلت، ديوانه، ت: عبد الحفيظ السلقي، المطبعة الوطنية، دمشق، ط٢ /١٩٧٧م.

ـ الأنباري، أسرار العربية، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ /١٩٩٧م.

ـ الأنـباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، جزءان، دار أجياد التراث العربي.

ـ الـباخرزي، دمية القصر وعصرة أهل العصر، ت: سامي العاني، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط٢/ ١٩٨٥.

ـ البخاري، صحيح البخاري، ت: محب الدين الخطيب، وزميلاه، المطبعة السلفية، ط١/١٤٠٠هـ.

ـ بديع أحمد العزام، المصطلح النقدي والبلاغي عند أبي علي الحاتمي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة ١٩٩٤م.

ـ البرزنجي، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١/١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

ـ البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، ت: عبد السلام هارون، ومكتبة الخانجي – القاهرة، ط٢ /١٩٨٩م.

ـ تمام حسان، الأصول دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر الغوي العربي، دار الثقافة، ط١/ ١٩٨١م.

ـ تمـام حسـان، قضـايا المصطلح الأدبي، مجلة فصول ج٧،ع ٣+٤، ابريل– سبتمبر ١٩٨٧م.

ـ تمـــام حسان، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، مجلة فصول، ج٧، ع ٣+٤، ١٩٨٧م.

ـ الـــتهانوي، موســـوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم رفيق العجم، ت: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط١ /١٩٩٦م.

ـ الجـــاحظ، البـــيان والتبييـــن، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٥/ ١٩٨٥م.

ـ الجرجانـــي، الـــتعريفات، ت: إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢ /١٩٩٢.

ـ الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ /١٩٨٨م.

ـ جعفـــر عبابـــنة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر- عمان، ط١/ ١٩٨٤م.

ـ جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية مـــن الفـــروع الفقهية، ت: محمد حسن عواد، دار عمار- الأردن، ط١/ ١٩٨٥م.

ـ جمـــال الديـــن القفطـــي، انباه الروّاة على أنباه النحاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١/١٩٨٦م.

ـ جمـــيل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس ١٩٨١م

ـ الحـــاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، دار الكتاب العربي- بيروت.

ـ حبيـــبة الرفاعـــي، ظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو(رسالة ماجستير) الجامعة الأردنية. ١٩٩٥م.

ـ حسـن خمـيس الملـخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق – عمان، ط١/٢٠٠١.

ـ حسـن خمـيس الملـخ، نظـرية التعليل فى النحو العربى بين القدماء والمحدثين، دار الشروق – عمان، ط١/٢٠٠٠م.

ـ حسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي، وزارة الثقافة والشباب– عمان، ط١/ ١٩٨٥م.

ـ الحطيـئة، ديوانه، شرح أبي سعيد حسن السكري، دار صادر، بيروت ١٩٨١م.

ـ حلمـي خلـيل، العربـية وعلم اللغة البنيوي، دراسة فى الفكر اللغوي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

ـ خديجـة الحديثـي، الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٤م.

ـ خديجـة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، جامعة الكويت، الكويت ١٩٧٧م.

ـ خضـر عليان القرشي وزميله، المصطلح العلمي، دوره وأهميته، مجلة أم القرى، السنة السادسة، ع ٨، ١٩٩٣م.

ـ الخطابـي، إصـلاح غلط المحدثين، ت: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢/١٩٨٥م.

ـ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.

ـ الخلـيل بـن أحمد (منسوب له) كتاب الجمل فى النحو، ت: فخر الدين قباوة، ط٥/١٩٩٥م.

ـ الخلـيل بن أحمد، العين، ت: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ج٧، دار ومكتبة الهلال.

ـ خولــة تقــي الديــن الهلالي، دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – العراق ١٩٨٢م.

ـ ذو الرمة ، ديوانه، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي ، ت : عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت- لبنان، ط١٩٨٢/٢م.

ـ راجــي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١٩٩٣/١م.

ـ رضــوان ابن شقرون، إشكالية المصطلح، مجلة كلية الآداب بفاس،عدد خاص(٤)، ١٩٨٨م

ـ رضــي الدين الاستراباذي، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ١٩٨٥م.

ـ رفــيق العجم، موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين، مكتبة لبنان ناشرون – لبنان، ط١٩٩٨/١م.

ـ رمضــان عــبد الــتواب، دراســات وتعليقات في اللغة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١٩٩٤/١م.

ـ ر. هــــ . روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ترجمة أحمد عوض، الكويت- عالم المعرفة، تشرين الثاني ١٩٩٧م.

ـ رؤبــة، ديوانه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسيّ، طبع في مدينة ليبسيغ سنة ١٩٠٣م.

ـ الزبيدي، تاج العروس، دار الفكر.

ـ الزبــيدي، أبــو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف بمصر.

ـ الزجاجــي، الإيضاح في علل النحو، ت: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط١٩٨٦/٥م.

ـ الزمخشري، أساس البلاغة، دار صادر - بيروت ١٩٧٩م.
ـ الزمخشري، الكشاف، دار المعرفة- بيروت.
ـ زهـير بن أبي سلمى، ديوانه، صنعة أبي العباس ثعلب، ت: فخري الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق - سوريا، إعادة ط١/ ١١٩٩٦م.
ـ زهـير غازي زاهد، العربية والأمن اللغوي، مؤسسة الوراق، عمان- الأردن ٢٠٠٠م.
ـ سعاد سيد أحمد علي، استصحاب الأصل في الخطاب النحوي وتداعياته في مسائل الخلاف، مجلة الدراسات اللغوية،مجلد ١،ع٤، شوال-ذو الحجة ١٤٢٠هـ، يناير-مارس ٢٠٠٠م
ـ سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧م.
ـ سـعيد جاسـم الزبيدي، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان، ط١/ ١٩٩٧م.
ـ سـعيد جاسـم الزبـيدي، مصطلحات ليست كوفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨م
ـ سـعيد علوش، أعطني اصطلاحاً، أعطك منهجاً، أوهبني منهجاً، أهبك اصطلاحاً، مجلة الأقلام العراقية، ع/٩، أيلول ١٩٨٦م.
ـ سـليم سلمان الأنصاري، المصطلحات البلاغية والنقدية بين ابن سنان الخفاجي وعبد القاهر الجرجاني،رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية ١٩٩٦م.
ـ سـمير الدروبـي، ظاهرة التعدد والكثرة في مؤلفات السيوطي، مجلة المنار، ١٩٩٩م.
ـ سيبويه، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط١٩٨٣/٣م.

ـ السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، ت: طه عبد الرؤوف، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٩٩٩م.

ـ السـيوطي، الأشـباه والـنظائر في النحو، ت: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١/١٩٨٥م.

ـ السيوطي، شرح شواهد المغني، لجنة التراث العربي – بيروت.

ـ السـيوطي، المزهـر في علوم اللغة وأنواعها، شرح محمد أحمد جاد المولى بك وزميلاه،منشورات المكتبة العصرية، صيدا – بيروت،١٩٨٧م..

ـ السـيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٥م.

ـ الشـماخ بـن ضـرار الذبياني، ديوانه، ت: صلاح الدين الهادي، دار المعارف– القاهرة.

ـ صـاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر– عمان، ط١/١٩٩٨م.

ـ صـلاح فضل، إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس– المغرب، ع/٤ ، ١٩٨٨م.

ـ طـرفة بـن العبد، ديوانه، شرح الأعلم الشنتمري، ت: درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥م.

ـ عـادل عبد الجبار زاير، معجم ألفاظ العلم والمعرفة في اللغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، ط١/١٩٩٧م.

ـ عـبد الرحمن جبريل، المدخل إلى القراءات، وأصول العشر المتواترة، دار الخليج، عمان، ط١/٢٠٠٠م.

ـ عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، قضايا المصطلح العربي، مجلة فصول، المجلد/٧، ع ٣+٤، أبريل– سبتمبر ١٩٨٧م.

١١٥- عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية- نحو بديل ألسني في نقد الأدب، الدار العربي للكتاب، ليبيا- تونس، ١٩٧٧م.

- عبد العال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو، منشورات مؤسسة الوحدة، الكويت ١٩٧٧م.

- عبد العال سالم مكرم، وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، مطبوعات جامعة الكويت،ط١/١٩٨٥م.

- عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية (الكويت: عالم المعرفة، أغسطس ٢٠٠١م).

- عبد الغني الدقر، معجم النحو، ط٣/١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١/١٩٨٥م.

- عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل، دار عمار، ط١/١٩٨٧م.

- عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التغليب في العربية، منشورات جامعة مؤتة، ط١/١٩٩٣م.

- عبد الفتاح الحموز، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مجلة مؤتة، المجلد الثاني، العدد الأول، حزيران ١٩٨٧م.

- عبد القاهر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار المغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١/١٩٩٣م.

- عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة القدس، بغداد - العراق، ط١١/١٩٨٩م.

- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.

ـ عبد الوهاب أمين أحمد، المغامرة اللغوية في الفتوحات المكية، دار المعارف – القاهرة.

ـ عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، دار القلم، ط٢٠/١٩٨٦م.

ـ العجاج، ديوانه، رواية الأصمعي، ت: عزة حسن، مكتبة دار الشروق، سوريا – بيروت.

ـ عزيزة فوّال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١/١٩٩٢م.

ـ عفاف حسانين، في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، ط١/١٩٩٦م.

ـ العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، دار الفكر، ج١، ت: غازي طليمات، ج٢، ت: عبد الأله النبهان، ط١/١٩٩٥م.

ـ علاء الدين نجم، معجم مصطلحات أصول الفقه، مراجعة هايل خريسات، مؤسسة الرسالة ناشرون، عمان – الأردن، ط١/٢٠٠٠م.

ـ علال الغازي، تطور مصطلح (التخييل) في نظرية النقد الأدبي، مجلة كلية الآداب بفاس، ع/٤، ١٩٨٨م.

ـ علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م.

ـ علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت – لبنان ١٩٧٥م.

ـ علي القاسمي، النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس– المغرب، ع/٤، ١٩٨٨م.

ـ عنترة، ديوانه، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، ط١/ ١٩٩٢م.

ـ عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض – الرياض، ط/١٩٨١،١م.

ـ غــازي طلــيمات، المفهــوم النحوي في كليات الكفوي بين المصطلح والتعريف، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد٩/١٩٩٥م.

ـ فــاروق حمادة، تأسيس المصطلح النقدي بين المحدثين والأدباء، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس- المغرب، ع/٤ ، ١٩٨٨م.

ـ فاضل السامرائي، ابن جني النحوي، دار النذير ١٩٦٩م.

ـ فخــر الديــن قــباوة، تحليل النص النحوي ، دار الفكر - دمشق، ط/ ١٩٩٧م.

ـ الفرزدق، ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت.

ـ فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو،دار الكتب - بيروت ١٩٦٩م.

ـ الفــيروزابادي، القــاموس المحــيط، المؤسسة العربية للطباع والنشر، بيروت - لبنان.

ـ الفيومي، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.

ـ القفطــي، انباء الرواة على أنباه النحاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكــر العربــي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١/ ١٩٨٦م.

ـ القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، شرح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١/١٩٨٧م.

ـ الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أعده عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٩٩٢م.

ـ كــيس فيرســتينغ، عناصــر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة محمود كناكري، طبع بدعم من وزارة الثقافة، عمان ٢٠٠٠م.

ـ مــازن أحمد المحمود، علل اختيارات الفراء في القراءات القرآنية في كتابه معاني القرآن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك ١٩٨٧م.

ـ المبرد، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٩٩ هـ
ـ مجـدي إبراهـيم يوسف، الجهود اللغوية لابن السراج، دراسة تحليلية، إشراف محمود فهمي حجازي، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ٢٠٠٠م.
ـ محمد الباشا، الكافي، معجم عربي حديث، شركة المطبوعات، بيروت، ط٢/١٩٩٢م.
ـ محمـد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، سنن ابن ماجه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
ـ محمد التونجي وزميله، المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١/١٩٩٣م.
ـ محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلي علم اللغة، مكتبة الشباب،١٩٩٢م.
ـ محمـد حسن عبد العزيز، الوضع اللغوي في الفصحي المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١/١٩٩٢م.
ـ محمـد خضر حسين، القياس في اللغة العربية، دار الحداثة، بيروت، ط٢/١٩٨٣م.
ـ محمـد خليل الخلايلة، المصطلح البلاغي في كتاب العمدة لابن رشيق القيراواني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٣م.
ـ محمـد خير الحلواني، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، المغرب ١٩٣٨م.
ـ محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكفويين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي بحلب.
ـ محمد الدناي، تداخل المصطلحات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس- المغرب،ع/٤ ١٩٨٨م.

ـ محمـــد طاهـــر الحمصي، نظرات في كتاب (الأصول في النحو لابن السـراج)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع/٣٥، السنة ١٢، تموز – كانون أول ١٩٨٨م.

ـ محمـــد علي أبو حمدة، الداني في مهارات اللغة العربية، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان – الأردن.

ـ محمـــد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط٢/ ١٩٧٨م.

ـ محمد مصطفى شلبي، أصول الفقه الإسلامي، الدار الجامعية، بيروت، ط٤ / ١٩٨٣م.

ـ محمـــود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت – لبنان، ط١/١٩٨٧م.

ـ محمـــود حسني محمود، المدرسة البغدادية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٩٨٦م.

ـ محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، ط٢ / ١٩٩٢م.

ـ محمـــود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٠م

ـ محمود شكري الألوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح محمد بهجت الأثري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١/١٩٩٨م.

ـ محمـــود فهمـــي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر.

ـ محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، الناشرون وكالة المطبوعات – الكويت.

ـ محيـــي الدين رمضان، الجواب عن مسألة آثار الفلسفة في علوم اللغة، مجلة تشرين، مجلد/١٧ ع/٨ لعام ١٩٩٥م.
ـ محيـــي الديـــن رمضان، في صوتيات العربية، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان.
ـ مــراجع عــبد القادر بالقاسم الطلحي، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا.
ـ مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، مجلة تراثنا، العدد الثاني (١٥)/ السنة الرابعة/ ربيع الثاني ـ جمادى الأولى ـ جمادى الآخرة، ١٤٠٩هـ.
ـ مصــطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، راجعه ونقحه عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٣٠/١٩٩٤م.
ـ مــنى الــياس، القــياس فــي النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، دار الفكر، دمشق، ط١/١٩٨٥م.
ـ مهــدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢/١٩٥٨م.
ـ الميداني، مجمع الأمثال، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات دار النصر، دمشق – بيروت.
ـ النابغة، ديوانه، شرح محمد الطاهر ابن عاشور، طبعة مراجعة ومنقحة ومكملة، الشركة التونسية، والشركة الوطنية – الجزائر، جانفي ١٩٧٦م.
ـ نجــاة رجــب بسباس، دراسة حول المصطلح الألسني مشاكل وحلول، مجلة ترجمان، المجلد السابع ، ع/٢، تشرين الأول ١٩٩٨م.
ـ نصر محمد عارف، الحضارة، الثقافة، المدنية، "دراسة لسير المصطلح ودلالة المفهوم"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢/١٩٩٤م.

ـ نهاد الموسى، في الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، مجلة حضـــارة الإســـلام،وقائع مؤتمـــر ذكرى القرن الثاني عشر لوفاة سيبويه، دمشق ١٩٧٤م.

ـ وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، ط١/١٩٨٦م.

ـ يـــاقوت الحمـــوي، معجـــم الأدبـــاء، ت: إحســـان عباس، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١ / ١٩٩٣م.

ـ يحـــيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ت: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، بغداد، ط١/١٩٩٠م.

ـ يحيى القاسم، التعليل النحوي عند البصريين، مجلة جامعة تشرين، مجلد ١٧، ع/٨، لعام ١٩٩٥م.